





فخر اوده

ما نواسه
کتابخانه
عنفی



یکم

یکم

روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طمّني دعاء
ادعوه في صلواتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك واجني لي انك انت الغفور الرحيم

Handwritten text in Arabic script, likely a title or header, located at the top of the right page. The text is faint and partially obscured by ink bleed-through from the reverse side.



كتاب الطهارة فصل في طهارة الطهارة فصل في طهارة البئر
باب التيمم باب المستح على الخفين باب الحيف باب
الاداس باب شروط الصلوة باب صفات الصلوة
فصل كيفية الصلوة فصل في الامام فصل في الجماعة
باب الحدث في الصلوة باب افساد الصلوة وما يكره فيها
باب البوتر والنوافل فصل في التراويح فصل في الكسوف
فصل في الصلوة المستتقاء باب ادراك النية باب قضاء
باب سجود السهو باب صلوة المريض باب سجود التلاوة
باب المسافر باب الجمعة باب العيدين باب الصلوة
للقوف باب الجنائز فصل في صلوة الميت باب
باب الصلوة في الكعبة كتاب الزكاة باب زكاة السكك

فصل زكاة البقر فصل زكاة الغنم فصل زكاة الخيل
باب زكاة الذهب والفضة والعروض باب العاشر
باب الزكاة باب زكاة الخارج باب الحيف
باب صدقة الفطر كتاب الصوم باب وجوب الفضا
فصل في نيل الفطر فصل في نيل الصوم باب الاعتكاف
كتاب الحج فصل في الاحرام فصل في كيفية الدخول
الى الكعبة فصل في عدم ركعة وعدم التوجه الى المرفة
باب القران والتمتع باب الجنائز فصل في الطواف
فصل في جباية الحرم باب مجاوزة الميقات للاحرام
باب الاضافة للاحرام الى الاحرام باب الاحرام والنفقة
باب الحج عن الغني باب الهدى مسائل منسقة

كتاب النكاح فصل المحرمات باب الأول^{٣٣} والآلاء^{٣٤} وكفاه^{٣٥}
فصل الكفو^{٣٦} فصل نكاح الفضولي^{٣٧} باب المهر^{٣٨}
باب نكاح الرقيق^{٣٩} باب نكاح الكافر^{٤٠} باب القسم^{٤١}
كتاب الرضاع^{٤٢} كتاب الطلاق^{٤٣} باب إيقاع الطلاق^{٤٤}
فصل تعليق الطلاق إلى الزمان^{٤٥} فصل طلاق^{٤٦} الرقبة^{٤٧}
فصل طلاق^{٤٨} الغير مدخول بها^{٤٩} فصل طلاق^{٥٠} الكتابة^{٥١}
باب التفويض^{٥٢} باب التعليق^{٥٣} باب طلاق^{٥٤} المريض^{٥٥}
باب الرجعة^{٥٦} باب الآلاء^{٥٧} باب الخلع^{٥٨} باب الظهار^{٥٩}
باب اللعان^{٦٠} باب الغني^{٦١} باب العرة^{٦٢} فصل^{٦٣}
حد المعتدة^{٦٤} باب ثبوت النسب^{٦٥} باب الحضانة^{٦٦}
باب النفقة^{٦٧} فصل نفقة^{٦٨} الطفل^{٦٩} كتاب الاعتق^{٧٠}

باب عتق^{٧١} النقص^{٧٢} باب عتق^{٧٣} الممهر^{٧٤} باب الخلف^{٧٥} بالعتق^{٧٦}
باب عتق^{٧٧} على جعل^{٧٨} باب التدبر^{٧٩} باب الاستيلاء^{٨٠}
كتاب الإيمان^{٨١} فصل القسم^{٨٢} باب اليمين^{٨٣} في^{٨٤} الله^{٨٥}
والخروج^{٨٦} والأيثار^{٨٧} والسكنى^{٨٨} وغير ذلك^{٨٩} باب^{٩٠} النهن^{٩١}
في^{٩٢} الأكل^{٩٣} والشرب^{٩٤} والبس^{٩٥} والحكم^{٩٦} باب^{٩٧} اليمين^{٩٨} في^{٩٩}
الطلاق^{١٠٠} والعتق^{١٠١} باب^{١٠٢} اليمين^{١٠٣} في^{١٠٤} البيع^{١٠٥} والشراء^{١٠٦} والترو^{١٠٧}
وغير ذلك^{١٠٨} باب^{١٠٩} اليمين^{١١٠} في^{١١١} الضرب^{١١٢} والقتل^{١١٣} وغير ذلك^{١١٤}
كتاب الحدود^{١١٥} باب^{١١٦} العوطى^{١١٧} الذي^{١١٨} يوجب^{١١٩} الحد^{١٢٠} والحد^{١٢١}
لا يوجب^{١٢٢} باب^{١٢٣} الشهادة^{١٢٤} على^{١٢٥} الزنى^{١٢٦} والرجوع^{١٢٧} عنها^{١٢٨}
باب^{١٢٩} حد^{١٣٠} الشرب^{١٣١} باب^{١٣٢} حد^{١٣٣} الفذف^{١٣٤} فصل^{١٣٥} في^{١٣٦} التوب^{١٣٧}
كتاب^{١٣٨} السرقة^{١٣٩} فصل^{١٤٠} في^{١٤١} الحرز^{١٤٢} فصل^{١٤٣} في^{١٤٤} كيفية^{١٤٥} القطع^{١٤٦} وإثباته^{١٤٧}

باب قطع الطريق كتاب السير باب الغناير وقسمها^{٦٣}
فصل في يغسل الغنيمة باب استيلاء الكفار باب المسح^{٦٢}
فصل في المستأمر باب العشر والخراج فصل في^{٦٥}
باب المرتد باب البغات كتاب اللقيطة كتاب^{٦٦}
كتاب الآبق كتاب المفقود كتاب الشركة^{٦٩}
فصل في مالا يصح الشركة كتاب الوقف فصل في^{٧١}
بناء المسجد كتاب البيوع فصل متعلق بالمبيع^{٧٢}
بالخيارات فصل شراء ما يجري فصل طلوع^{٧٣}
باب البيع القاسد فصل قبض المشتري بالمبيع باب^{٧٦}
باب المراجعة والتولية فصل عدم جواز بيع المنقول^{٧٧}
باب الربوا باب الحقوق والاستحقاق فصل البينة^{٧٨}

١٧
حجة متعديّة والافراقاصرة باب السلم مسائل^{٧٩}
كتاب الصرف كتاب الكفالة فصل في الاصيل^{٨٢}
المال الى كفيله باب كفالة الرجلين والعبد^{٨٣}
كتاب الحوالة كتاب القضاء فصل ميوت الحق^{٨٤}
للدي فصل شهادة الشهود عند القاضي على^{٨٥}
خصم حاضر فصل يصير الحكم مسائل^{٨٦}
فصل ميوت النصارى واخلاق زوجة في اسلامها^{٨٧}
كتاب الشهادات فصل شهادة بكل ما سعه وراه^{٨٧}
غير ذلك باب تقبل شهادة ومن لا تقبل^{٨٨}
باب الاختلاف في الشهادة باب الرجوع عن الشها^{٨٩}
كتاب الوكالة باب الوكالة بالبيع والشر^{٩٠}

٩١ فصل عدم الصحة عقديع الوكيل باب الوكالة

بالخصوصة والقبض باب عزل الوكيل كتب

كتاب الدعوى باب التحالف ٩٢ فصل في اختلاف

ادعاء ذي اليد باب دعوى الرجلين ٩٣ فصل

باب دعوى نائب التنازع باليدى كتاب الوقار ٩٤ باب الوقار

٩٤

وما في معناه باب اقرار المريض كتاب الصلح ٩٥

فصل في جواز الصلح باب الصلح في الدين ٩٦

فصل في احد في الدين كتاب المصاربة ٩٧

باب المضارب يضارب فصل في عدم جواز فيه

مال المضاربة وغير ذلك كتاب العديعة ٩٨

كتاب العارية كتاب الهبة باب الرجوع فيها ٩٩

٩٠ فصل بعس الجارية بغيرها كتاب الحارة

باب يجوز من الحلق والبيعون باب الحارة ٩١

الفاسدة فصل الاجير المشترك باب فتح حارة

مسائل منشورة كتاب المحاكمات باب قصر

المحكمة فصل تولد المحاماة باب كتابة العبد

المشتركة باب العجز والموت كتاب الولاء

فصل في الموالاة كتاب الاكراه كتاب الحج ٩٢

فصل حكم البلوغ كتاب المأذون ٩٣ فصل قصر

كتاب الغصب فصل في غير ما غصبه فصل

في عيب ما غصبه كتاب الشفعة ٩٤ فصل في

اختلاف الشفعة والمشتري باب ما يجب في الشفعة ٩٥

والا وما يبطلها ^{١١٧} فصل في ما يبطل الشفعة ^{١١٨} كتاب
القسمه ^{١١٩} فصل في ما ينبغي للقاسم ^{١١٩} فصل في
المهايات ويجبر عليها ^{١١٩} كتاب المزارعة ^{١٢٠} كتاب
المساقا ^{١٢١} كتاب لنبايح ^{١٢٢} فصل في ما يجزأه
كتاب الاضحية ^{١٢٣} كتاب الكراهية ^{١٢٣} فصل في الاكل
فصل في الكسب ^{١٢٣} فصل في اللبس ^{١٢٣} فصل في
النظر ونحوه ^{١٢٥} فصل في الاستبراء ^{١٢٥} فصل في البيع
فصل المنفقات ^{١٢٦} كتاب احياء الموات ^{١٢٧} فصل في
الشرب ^{١٢٧} فصل في احوال الامناء وغيره ^{١٢٧} كتاب
الاشربة ^{١٢٨} كتاب الصيد ^{١٢٨} كتاب الصيد ^{١٢٨} كتاب
باب ما يجوز اكله والرهس ^{١٢٩} واليخوز ^{١٢٩} باب

٧١
الرهس ^{١٣٢} بوضع على يد عدل ^{١٣٢} باب التقرف في الرهن
وضايعه والخيانة عليه ^{١٣٣} فصل في مساواة الرهن
مع اصل المال ^{١٣٣} كتاب الجنائيات ^{١٣٣} باب ما يوجب القصاص
والا يوجب ^{١٣٥} باب القصاص فيما دون النفس
فصل في سقوط القصاص ^{١٣٥} فصل في قطع اليد
باب الشهادة في القتل واعتبار حاله ^{١٣٦} كتاب النكاح
فصل في دية الاعضاء ^{١٣٧} فصل في عدم العود
فصل في دية الجبل ^{١٣٨} باب ما يحدث في الطريق
فصل في دية نفس تلتف في حائط برجل ^{١٣٩} باب
خيانة البهيمة وعليها ^{١٣٩} باب جنابة الرقيق
والجنابة عليه ^{١٣٩} فصل في جنابة المدبر وامر الولد



عقبة



٢٢٧

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısım	HAUCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PASA
Eski Kayıt No	227

فصل في دية العبد ^{١٣١} باب غصبه العبد والوصي ^{١٣٢}
 والمدير والجناس في ذلك ^{١٣٣} باب القسم ^{١٣٤} كتاب
 المعافاة ^{١٣٥} كتاب الوصايا ^{١٣٦} باب الوصية ^{١٣٧} بثلث المال
 باب العتق في المرض ^{١٣٨} باب الوصية للأقارب ^{١٣٩}
 باب الوصية بالخزنة والسكنى والتمرة ^{١٤٠} باب وصية
 الذمي ^{١٤١} باب الوصي ^{١٤٢} فصل شهادة الوصايا ^{١٤٣}
 كتاب الخنثى ^{١٤٤} مسائل شتى ^{١٤٥} كتاب الفرائض ^{١٤٦}
 فصل في العصابات ^{١٤٧} فصل في الجور ^{١٤٨} فصل في القود ^{١٤٩}
 فصل في دوى الأرحام ^{١٥٠} فصل في الفرق والمهدي ^{١٥١}
 فصل في المناجحة ^{١٥٢} حساب الفرائض ^{١٥٣} فصل ^{١٥٤}
 في التداخل ^{١٥٥}

الحديث الذي وفنا للنفقة في الدين الذي هو جملته الميتين و
 فضله الميتين وميراث الانبياء والمرسلين وكجته الدامغة
 على الخلق للصالحين ومجته السالكة الى اعلیٰ عليين والصلوة
 والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى
 آله وصحبه والتابعين والعلماء العالمين **بعد** فيقول
 الى رحمة الله الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الجلي قدس الله
 بعض طابى الاستفادة ان اجمع له كتابا يشتمل على مسائل
 القدوري والخوارزمي والكنز والوقايه بعبارة سهلة غير
 فاجبت الى ذلك واضفت اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل
 الجمع ونبذت في الهداية وصححت بذكر الخلاف بين ائمتنا
 الاشرف وقدست في افاويلهم ما هو الاصح واخرت غير الا
 ان في دته بما يفيد الترجيح والاختلاف الواقع بين المتأخرين
 او بين الكتب المذكورة فكل ما صدرت به بلفظ قيل وقال وان كان
 مقرونا بالاصح ونحوه فانه من جرح بالنسبة الى الغير كذلك
 ذكرت التشبيه غير قبيحة تدل على مرجعها فهو لا يوسف
 ولا الى جرحه في التشبيه على الاصح والاقوى وما هو المختار للفتوى

انقذ

وحيث اجمع فيه الكتب المذكورة سميت ملحق الاجمالي واقفا الاسم
 المستحق والله سبحانه اسئل ان يجعله خالصا لوجه الكريم فان
 به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم **كتاب**
الطهارة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة
 فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم
 الى الكعبين ففرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس
 والوجه ما بين قصص الشعر واسفل الذقن وشعر اللحية فيجب
 غسل ما بين العذار والاذن لابي يوسف والمرفان والكعبان
 يدخلان في الغسل والمروض في مسح الرأس قدر الربع وقيل
 يجري في وضع ثلث اصابع ولو مداصبعها واصبعين لا يجوز
 مسح رجة اللحية في رواية والاصح مسح ما يليق بالشعر وسنن
 غسل الميديين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقيل كجته والسو
 وغسل الفريضة والامف بمياه وتخليل اللحية والاصابع و
 المختار وقيل هونه اللحية فضيلة عند الامم ومحمد وتثليث
 الغسل والنية والترتيب لمنصوص واستيقا الرأس بالمسح وقيل
 هذه الثلاثة مستحبة والولاء ومسح الاذنين بماء الرأس وكجته
 التيام ومسح الرقبة والاعاني الناقضة له خروج شي من
 السيلين سوى رجة الفرج والذكر وخروج نجس من البدن
 ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهير والقي بماء الفم ولو طحا
 او ماء او مرق او علقا لا يلحقه مطلقا خلافا لابي يوسف في الصاء في الجوف
 ويشترط في الدم المائع والقيم مساواة الزايف لا المخلخل والمجذ

واذا مسح من الشعر لا يجب الاعادة
 وكذا اذا مسح من غير الشعر لا يجب الاعادة

وهو يضرب اتحاد السبب جميع مائة قليله قليلا وابو يوسف اتحاد
المجلس وليس حد اليس نجسا والنجس في السكرك والاعمامه وقهره
بالج في صلوة ذلك ركوع وسجود ومباشرة فاشية خلافا لمحمد
ونور مضطجع او متكئ او سندا الى الوأزيل سقط لغو في قائل
او قاعدا ولا كعب او حشا ولا خروج دودة مخرج او لم يسقط
منه ومن ذكر وامرأة وفرغ من الغسل غسل الفهر والنف وكبر
البدن لا لكه قيل ولا ادخال الماء جرة الا فلي كونه غسل
يديه وفرجه ونجاسته ان كانت والوضوء الا رجليه وتثليث
الغسل المستوعب ثم غسل الرجلين لا في مكانا ان كان في شئ
الماء وليس على المرأة تقصص صغيرتها الا بها ان بل اصلها ومن
لا يزال حتى يذوق وشهوة ولو في نوره عند انفصاله لا يخرج
خلافا لابي يوسف ولرواية يستيقظ لم يتذكر الاختلاف بل لا
ولو لم يخالطه ولا يلوج حشفة في قبل او بر فادنى وان
لم يزل على الفاعل والمفعول ولا يقطع حيض ونفاس لا لمك
وودي واحتمل من بل لا يلوج في بهيمة او ميتة بل وان لم
وسن الجمعة والعيد والاحرام وعرفة ووجب لليت كفا
وعلى من اسلم جنبا والارباب ولا يجوز لمحمد شمس مصحف الا في
المنفصل المتصل في الصحيح وكرم بالكرم والتمس درهم فيه لمة
الجمعة ولا يجب دخول المسجد للصلاة ولا قراءة القرآن
ولو دون اية الاعلى وجه الدعاء والثناء ويجوز له الذكر
والتسبيح والدعاء والحائض والنفساء كما يجب فضل ما يجوز من الطهارة

ويجوز الطهارة بالماء المطلق كما والسماء والعين والبشر والأعضاء
والجوارح غير طاهر بعضا وصفاته كالتراب والزعفران والبصا
او انثب بالملكث لاجل اخرج غطيه بكثرة الاوراق او بقلية
غيره او بالطبخ كالامشبة واللؤلؤ والورد وماء الباقلاء
والمرق والاماء قليل وقع فيه نجس الميكه عندي لا يتحرك
المتنجس تحريك طهره الاخر او يكثر في عشرة وعشقه الا
تتغير الارض بالعرف فانه كالجاري وهو لا يذهب بشئ فهو
الطهارة به المبررات النجاسة وهو لون او طعم او ريح والماء
المستعمل طاهر غير مطهر هو المخنار وعند الامام انه نجس غلط
وعند ابى يوسف مخفف وهو ما استعمل لقربة او لرفع حدث
خلاف الحجر ويصير استعماله اذا انفصل عن البدن وقيل اذا انفصل
في مكان ولو انفس جنب في البئر لانه قليل الماء والرجل
نجسان عند الامام والاصح ان الرجل طاهر والماء استعمل
عنه وعند ابى يوسف ما جالها وعند محمد الرجل طاهر والماء ^{طهر}
وموت ما يعيش في الماء فيه لا ينجسه كالثمن والصفد نحو الوط
وكذا موت ما انفصل سائلة كالبق والذباب والزنبور والعقرب
وكل اهاب يقع فقد طهر الاجل الا الذي كرامته والحتر ليجنسه
عليه والفيل كالبع وعند محمد كل خنزير قاتل او اظهر جلده
بالذباغ طهر بالزكوة وكذلك اللحم وان لم يؤكل وشعر الميتة وعظها
وعصياها وقرنها وحافها طاهر وكذلك شعر الانسان وعظمه
فتجوز الصلوة معه وان جاوز قدر الدنهر وقبول ما يؤكل

اذا وقع النقص في الماء انما يغيب وصف الماء
 لم يجرز الانتفاع به بحال وانما لم
 يتغير خارج الانتفاع به مثل
 سبب وصفه ليس فوه
 والمراد منه ذراع الكريش وهو وصفه
 كل قبضة اصبح فاعلمه ونسفه لكس من شرح
 وقاية الرواية المستفيضة عن عايب الوقاية

بذراع العانة وهو ستة أرباع وعشرون
اصبعاً بعدد حرف الاله الآله محمد رسول
الله هذا سطح واماعنه فبان يكون
حيث لا ينحس أرضه بالوقوف
وغيره

و يجوز الطهارة بنفسه الذوب الطاهر

وكونا ما شابه من امره بمنته المصلح
المسيحي بغيره المتماثل

[illegible]

لقد اوردت اورا في
نور من نور
بعضه على بعض
مجان على عظم المذنب
او در سم فون

لجنس خلافا لمحمد ولا يشرب ولو التوى خلافا لابي يوسف
 نزل في البر لو قوت لجنس لا يجوز وروث وحي ما لم يستكره
 بن حزم وعصفور في ظاهره اذا علم وقت الوقوع حكمه
 موقوف والافقير يوم ليلة ان لم ينفع الواقع ولم يتفقد
 من ثلثة ايام ولياليها ان اشفي او تفصح وقالا موقت الوجدا
 وعشرون ذكرا وسطا الى ثلثين بوقت خوفه او عصفور
 او ساء ارض واربع الحستين بنحو حمامة او دجاجة او سنور
 وكله بنحو كلب وشاة او ادمي او انتفاخ الحيوان او تقصفه
 وان لم يمكن تنجزها نزع قدر ما كان فيها ويقتى بنزع الى ثلثة
 وما زاد على الوسط احتسب وقيل يفتى في كل برذ لو هلك
 الا دمي والفرس وما يؤكل طاهر وسور الكلب والخنزير ولب
 البهاية لجنس وسور الهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير
 وسواك السبع كالحية والفارة مكره وسور البغل والحمار
 مشكوك في بوضاءه بان لم يجد غيره ويقيم ايا قدر جاز وك
 كل شيء كسوره وان لم يوجد الا بئذ التمر بئيم ولا يتوضأ به
 عند يوسف ويهتفي وعند الامام بنوضاء به وعند محمد
 يجمع بينهما **باب التيميم** التيميم المسافر ومن هو خارج المصلي
 عن الماء ميلا او يلزم من خاف زيادته او يطول برئها والخوف في
 او سبغ او عطر او لفقد الماء كان خبث الارض كثر
 والرمل والنور والجص والكحل والزبد والجر ولو لم يقع
 خلافا لمحمد وخصه ابو يوسف بالتواب والرمل ويجوز

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من وجوب
 التيميم في كل
 صلاة ولو كان
 في غير الصلاة
 لم يلزم

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من وجوب
 التيميم في كل
 صلاة ولو كان
 في غير الصلاة
 لم يلزم

حاله لا اختيار خلافا له وشروطه العجز عن الاستنجاء حقيقة او
 وطهارة الصعيد والاستيقاظ في الاصح والنية والابتداء بنية
 قربة مقصودة لا تنفع بد من الطهارة فلو تيمم كافر لا مسلم
 لا يجوز صلواته بخلاف ابي يوسف ولا يشترط تعيين الحدث
 او الجنابة هو الصحيح وصفته ان يفر يديه على الصعيد فيقف
 ثم يمسح بهما وجهه ثم يمسح بهما كذلك ومسح بكل كف طاهر ذراع
 الاخرى وباطنها مع المرفق كقوى في الجنب والمحدث والمغاسل
 والنفساء ويجوز قبل الوقت ويصل به ماشيا فرضه نفل كالوقوف
 ويجوز لحوف فوت صلوته او عيدا ابتداء وكذا بناء بعد شرفه
 متوضئا وسبق حدثه خلافا له الخوف فوت جمعة او قنينة
 ولا ينقص دقة بل ناقص الوضوء والقدرة على كفا لظهوره
 وعلى استعماله ولو وجدت وهو في الصلوة بطلت صلواته لا
 حصلت بعده ولو نسي المأخرة في رجله وصلى بالنيم لا يعيد
 ابو يوسف يعيد وحب لراعي الماء تاخير في آخر الوقت وجب
 ان طهر فيه قدر غلوة والاغلا ويحب شراء الماء ان كان له ثمنه
 يباع ثمنه المثل والا فلا وان كان يحرقه ما طلبه فان منعته يقيم وان
 قبل الطلب الجنب في المصلي خوف البرد جان خلافا له ولا يجمع بين
 الوضوء والنيم فان كان اكثر الاغضاء جرحا ييمم والغسل الصحيح
 ومسح على الجرح **باب المسح على الخفين** يجوز بالسنة في كل حدث
 موجب الوضوء لا علمه وجب عليه الغسل ان كانا ملبوسين على
 طهر زمان وقت الحدث يوم ليلة للمقيم وثلثة ايام ولياليها

فيفضها

ان
 المسكوة
 في كل صلاة
 ولو كان في غير الصلاة
 لم يلزم

للمفرقة الحث وقصد قدر ثلث اصابع اليد على الا
 وسنتان يبداء اصابع الرجل ويمد الى الساق مفرجا
 خطوط واحدة ويمنع الحرق الكبير وهو ما يدهونه قدر ثلث
 اصابع الرجل اصغرها وتجتمع في خف لا في خضبة بخلاف النجاسة
 والاكثاف وينقصه ناقص الوضوء وترتج الخف وضعا لمدة ان
 الخف لا يدهونه ويخفف تلف جلد من البرد فلو ترتج او ضمت
 وهو موقوف غسل رجلينه فقط وخرجه اكثر القدر الى سا
 الخف ترتج وكوي مقيم فسا فر قبل يوم وميلة ثم مرة المساء
 وكوي مسافر فاقام تمام يوم وميلة ترتج والامه او الكوي
 ان ابرس على الانقطاع فكا الصحيح والامسح في الوقت لا بعد
 ويجوز مسح على المرق فوق الخفان ليس قبل الحث وعلى المرق
 بجذ او منقلبه وكذا على الخفي في الاصح من الامام وهو هو
 لا على عامة قطنه وبرقع وقنانين ويجوز المسح على كبر
 وخرق القمعة ونحوه وان شذاهله وضوء وهو كالفستق
 معه ولا يتوقت مسح على كل العصا بتبع وجبها ان ضره حيا
 كان تحتها جراحه اولا ويكفي مسح اكثرها فان سقطت عن
 بطل والا فلا ولو تركه فغيره عذر جان خله فلهما وضع على
 شقاق ولده دواء لا يصل الى الما تحت ثمره اجراء الماء على
 ظاهر الداء ولا يفترق في نية في مسح الخف والرأس **باب**
الحيض هو دم ينفض من رحم امرأة بالغية لادائها واقل ثلثا
 ايام مليا لها وغاية يوسف يومان واكثر الثلث واكثر

في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها

في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها

في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها

في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها

في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها
 في سائر ايامها

عشرة وانقص غافله ازيد على اكثره فواستحاضة وما نراه من
 لوان في سائر ايامها سوى البياض الخالص فهو حيض وكذا الطهر
 المتخلل بينه وبينها وهو يمنع الصالح والصورة ونقصه
 دونها ودخول المجدد والطواف وقربان ما تحت الارض عند
 محمد قربان الفرج فقط ويكفر تحل وطهها وان قطع لها من العشرة
 حله وطهها قبل الغسل وان قطع لقل لا يحل حتى يغسل او ي
 عليها اذ في صلوة كاملة وان كان دون عاداتها لا يحل وان
 واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره الا عند نصب العادة
 في زمان استقراره واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة
 فالزايده استحاضة والاخيض وان كانت مبتدئة وزايده
 فالعشره حيض والزايده استحاضة والنفاس دم يعقب الولد
 وحكمه حكم الحيض ولا حد لقله واكثره اربعون يوما وانزاه
 الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل خروجه اكثر الولد استحاضة
 وان زاد على اكثره وطهها عاده فالزايده عليها استحاضة والا
 على اكثر فقط استحاضة والعادة ثبتت وتثقل على قربة
 للحيض والنفاس عذرا يوسف وبقيت وعند هارميد المجل
 ونفاس التومين الاول خله فالمجدد وانقضا العدة فالخبر
 جماعا والسقطان ظهر بعض خلقه فهو ولد نصيب بانفس
 والامه امر ولد ويقع الطلاق المعلق بالولادة وتنقضي
 وحكم الاستحاضة كعرفه ايم لا يمنع صلوة ولا صوما ولا وطه
فصل المستحاضة ومبني سلس بول او اسقطا بطن

وان انقطع

العشرة

الحيض

هذا هو الوجه الذي ذكره في البيهقي في الصلاة
 في الصلاة في وقت الفجر لا يصلي بها بعد الطلوع الا عند الضرورة
 في وقت المغرب لا يصلي بها قبل الغروب الا عند الضرورة

او انقلد في اور على دأمر او جرح لا يرق يتوضون وقت
 كل صلاة ويصلون في وقت ما شاء من فرض ونفل ويصل
 بجزءه فقط وقال زفر بن خوله فقط وقال ابو يوسف
 كان فالتوضي وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع الا عند الضرورة
 والمتوضي بعد الطلوع يصلي بالظاهر خلافا له ولا يصلي
 والمعدن في حضي عليه وقت صلاة الا والعذر الذي لا
 به يوجد فيه **باب الجناس** يطهر به المصلي وثوبه الجناس
 الحقيقي بالماء وبكل ما يعطى طاهر من كل كحل وماء الورد
 الذهب وعند محمد لا يطهر الا بالماء والخفان نجس
 بذلك المبالغة ان نجف خلافا لمحمد وكذا ان لم نجف عند
 ابو يوسف وبه يفتي وان نجس ما يعطى فلا بد الغسل
 نجس ويظهر ان ييسر بالركب والاقبال والصف ونحوه
 مطلقا والارض بالجفاف وذهب الارض للصلاة لا للثنية
 وكذا الاجرة للفروش والخص المنسوب والشيء والكثرة المفقودة
 هو الخمار والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله وطهارة الكثر
 بزوال عينه ويعفو اثر شق زواله وغير المرئي بالغسل
 او سبغوا العصر كل من ان امك عصم والاقبال التجفيف
 ثم حتى ينقطع النقط قال محمد بعد طهارة غير المتطهر
 ابد لا يطهر بسباط نجس جري الماء عليه يوما وليس له
 الروث والغرق بالحرق حتى يصير ماء عند محمد
 خلافا لابي يوسف وكذا يطهر جراد وقع في المحل فصار

والحكم في الحذر في ذكره في البيهقي في الصلاة
 ما لم يذكره في البيهقي في الصلاة
 في وقت الفجر لا يصلي بها بعد الطلوع الا عند الضرورة
 في وقت المغرب لا يصلي بها قبل الغروب الا عند الضرورة
 في وقت الفجر لا يصلي بها بعد الطلوع الا عند الضرورة
 في وقت المغرب لا يصلي بها قبل الغروب الا عند الضرورة

نجس
 ما يخرج
 وما يشق
 فيه

وعنى قد لا يدور من احدهما في الكف في الرقيق وقد ناقض
 في الكثيف من نجس خلط كالدور والبول ولو صغيرا
 ما يخرج من بدن الا في موجب التطهير والنجس في الجرح
 ونحوه وبول الحمار والهدق والفارة وكذا الروث والنجس
 خلافا لما في رواية من ينجس الثوب من نجس كبول الفرس
 يؤكل ونحوه يطهر لا يؤكل وبول نضج مثل رؤس الارغفة
 السمك ونحوه يطهر لا يؤكل ولا يطهر الا الدجاج والبطون
 واعقاب البغل والحمار طاهر وعند ابو يوسف نجف واور
 نجس نجس كعكسه ولو لم يوطأ طهر في رطب نجس فطر فيه
 طوبى ان كان بحيث لو غمر قطر نجس والاولى كالبور
 رطبا على مطية بطنجس جانف ولو نجس طرف فتسبه
 طرفا لا نجس حكم بطهران كخطة بالت عليها حرمها
 فعل بعضها او ذهب طهر كلها وانقصة المينة ولبسها
 خلافا لما في الاستبراء سنة من ما يخرج من ارجل السيلان
 الركي ومانيه في عدد بل مسحة حتى يفيق يدبر الجرح
 ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصيف ويقبل الرجل
 بالاول ويدبر بالثاني والثالث في الشتاء وغسله بالماء بعد
 الحج افضل يغسل يديا ولا تمر الخرج بيطن اصبع واصبعين
 او ثلث لبرؤسها ويرخي مبالغة ان لم يكن صابغ وجب
 ان جاوز النجس الخرج اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء
 موضع الاستبراء ولا يستنجي بغير روث وطعام فيمين

سفت الرجز البرق في الجاني والثراب الخرج على ثوب
 رجل ووضعه رجل على ثوبه ان ظهر اثره على
 الثوب والرجل نجس والا فلا نجس في النجس
 في النجس وقال الامام طهوان في النجس
 في النجس على الثوب والنجس في النجس
 في النجس على الثوب والنجس في النجس

في ثوب غير مائة ان علم انه نجس
 نجس والا لان الامر بالمعروف والنهي
 عند العلم بعدم الاشتغال لعدم حصول
 المقصود قال الامام الشافعي في النجس
 على كل حال لان في روث
 هذا يجوز

في وقت الفجر لا يصلي بها بعد الطلوع الا عند الضرورة
 في وقت المغرب لا يصلي بها قبل الغروب الا عند الضرورة
 في وقت الفجر لا يصلي بها بعد الطلوع الا عند الضرورة
 في وقت المغرب لا يصلي بها قبل الغروب الا عند الضرورة

وكره استقبال القبلة واستدبارها البول ونحوه ولو في الخلوة
كتاب الصلوة وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البين
المعترض في الاقحى الى طلوع الشمس وقت الظهر من زوالها
الى ان يصير ظل شيء مثليها سوى في الزوال وقاله الى ان
مثلا وقت العصر من انشاء وقت الظهر الى غروب الشمس
المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البين الكاين في
الاقحى بعد الحرة وقاله هو الحرة قبل وبقي وقت
والوتر من انشاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدر الوتر
عليها للترتيب ومن لم يجد وقتها احيى ان عليه رخص
الاسفار بالفجر حيث يمكن اذا لم يتصل اربعين آية او اكثر
فان ظهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء واعادته على الوجه
المذكور والجماد بظهر الصيف وتأخير العصر الى تغير الشمس
والغروب الى ثلث الليل والوتر الى آخره لم ينسب بالانشاء
فقبل النور وتقبل ظهر الشتاء والمغرب بتقبل العصر والعشاء
يوم الغيرة وتأخير غيرها ومنع عن الصلوة وسجدة النداء
وصلوة الجنازة عند الطلوع والاستواء والغروب الا في
صغير النفل وركني الطواف بعد صلوة الفجر والعصر من قضا
فأنته وسجدة تلاوة وصلوة جنازة وعين الشغل بعد طهر
الفجر اكثر من سنة وقبل المغرب وقت الخطبة ايا كانت
وقبل صلوة العيد وعن الجمع بين صلوتين في وقت الجمعة
ومن لفه ومعه طهرت في وقت عصر وعشاء صلواتها

انما يصح في السفر

في السفر والجمعة والعيد
والجنازة والصلوة في
الوقت الذي فيه
الصلوة في السفر
والجمعة والعيد
والجنازة والصلوة في
الوقت الذي فيه

وتما هو اهل من في آخر وقت يقضي لمخلص فيه باب
اذان من الفرائض دون غيرها لا يؤذن لصلوة قبلها
وبعاد فيه لو فعل خلافه لا يجزئ يوسف الفجر يؤذن للفجر
ويقيم وكذا لا يؤذن الفوات ويخير فيه للمواقي وكره تركها
للسافر لا لمصلي في بيته في المصرون بالرجال للنساء وصفت
الازواج معروفه وتيزاد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير
من النور مرتين والاقامة مثله وتيزاد بعد فلاح اذان
الصلوة مرتين وتيزاد في غير واحد فيها ويكره التجمع و
التحسين وتقبل بهما القبلة فيحول وجهه بمقنة ويسر
عند الصلوة وحى على الفلاح ويستدير في صومعتان
يفد التحويل واقفا ويجعل اصبعيه اذنيه ولا يتكلم في انشاء
ويجلس بينهما الا في المغرب فيفصل بسكينة ولا يجلس خفية
واستحسن المتأخرون التوزيع في كل الصلوات ويؤذن ويقيم
على طهر وجاز اذان المحدث وكره اقامته واذان الحنيف يعاد
كاذان المرأة والمجنون والسكران ولا تعاد الاقامته وسن
كون المؤذن عالما بالسنة والاقوات وكره اذان الصبي والفا
والقاعدة اذان العبد والاعمى والاعرجي وولد الزنا واذ
بالاحي على الصلوة قام الامام والجماعة واذ اقال قد قامت الصلوة
شرعوا وان كان الامام غائبا او هو المؤذن لا يقومون في
باب شرط الصلوة هي طهارة بدن المصلي من حدث
وثوب ومكانه وستر عورته واستقبال القبلة والنية

في السفر

في السفر

في السفر

وقوت الرجل تحت سترته الى تحت ركبته والامة مثله مع زيا
 بطنها وظهرها وجميع الخرافة عورة الوجهها وكيفية وقدمها
 في رواية وكشف ربع عضفه هو عورة يمنع كالبطر والفتن
 والساق وشعرها النازل وذكره بمفرده والاثنين وحدها
 وحلقه الدبر بمفردها وعندنا يوسف لا يمنع انكشاف الا
 وفي النصف عندنا وايتان وعاد مريز بالبخاسة يصلي
 ولا يعيد ولو وجد ثوباً ربعه طاهر وصلى عارياً لا يجزئ
 اقل من ربعه خيزر والافضل الصلوة بعد عند محمد تلمي
 وكان لم يجد ما يستر عورته فصل في قائم ركوع وسجود
 والافضل ان يصلي قاعدا بايما وقبله فبكته عينه الكعبة
 ومن بعد جهتها فان جهلها ولم يجد من يسلم عنها تحرق
 فان علم بخطاها بعد جهلها لا يعيد وان علم فيها استدار
 وبني وكان تحول راسه وان شرع بالركعة لا يجوز ان يصلي
 وعندنا يوسف ان صارت وان تحرق في جهات وجهها
 حال امامه حازت من لم يتقدم بها في منقذها وعلم حاله
 وظلها وقبله الخائف جهته قدرته ويصل صد قلبه الصلوة
 بخبرتها وضم التلفظ الى القصد افضل ويكفي مطلق النية
 للنقل والسنة والتروايح في الصحيح والفرض شرط
 كالعصر مثله والمفتد يبنى المتابعة ايضا والجنان في
 الصلوة سنة والدعاء للميت لا تحشر طينته عدد الركعات
باب صفة الصلوة فرضها الحرمة وهي شرط والقيام

بك

صلوة

كتاب الصلاة
 في بيان حكمها وشروطها
 وما فيها من النعمان
 والبركات
 والصلوة
 هي الركن الثاني
 من اركان الاسلام
 والصلوة
 هي الركن الثاني
 من اركان الاسلام

والركوع والسجود والقعود الاخير قبل التشهد وهي اركان
 والزوج بصنعته من خلافها وواجبها اربعة الفاتحة
 سورة وتعيين القراءة في الاولين ورعاية الترتيب في فعل كل
 وتعديل الاعيان وعندنا يوسف هو فرض والقعود
 الاول والتشهدان ولفظ السلام وقتن الوتر وكبير
 العيد والجمع في محله والاعمال في محله وسننها في
 الدين للتحسين ونشر اصابعه وجه الامام بالتكبير والتناء
 والنقود والتسمية والتأمين سر او وضع يمينه على
 تحت سترته وتكبير الركوع وتبجته ثلثا والرفع منه
 ركبتين يديهما وتفرج اصابعه وتكبير السجود وتبجته ثلث
 ووضع يديهما وركبتين واقتراش جمل اليسرى وتبجته
 والقومة والجلسة والصلوة على النبي صلعم والدعاء وان
 نطق الى موضع سجوده وكظم فيه عند التثاوب واخراج
 كفيه وتكبير عند التكبير ودفع السعالها استطاع والقيام
 حين قال حي على الصلوة وقيل عند حي على الفلاح والسر
 عند قد قامت الصلوة **فصل** في نفي النشوع في الصلوة
 واذا اراد الدخول فيها كبر جادا فابعد رجلي يمينه محاذيا
 يمينه اميد شحمتي اذنية وقيل ماسا وعندنا يوسف في
 مع التكبير لا قبله والمرأة ترفع حذاء من كفيها ومقارنته تكبير
 المؤتمر تكبير الامام افضل خلافا لهما ولو قال بدل التكبير
 الله اجل واعظم والرحمن اكبر ولا اله الا الله او تكبير الفاتحة

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

ويبدأ
 نحو القبلة والمرا
 في الاعلى الثاني
 دهما الذي كور
 خلف من غير
 تنفر من علي
 هو في صلا
 بالوضع غير
 في كبر للزمن
 في غير موق
 في الا ان لا
 فاذ ارفع
 في جله اليسر
 في القبلة وضع
 القبلة وقرا

فيها وهو ان تجلس على اليتم السيرة وتخرج كتابا عليها
 الجانب اليمين فاذا امر بالشهادة صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا
 بما شاء ما يشبه لفاظ القرآن والادعية المأثورة لا سيما
 كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامم فيقول الحمد لله
 عليكم ورحمة الله وعيسى بن علي ذلك وينوي الامام
 من عن يمينه ويسار من الحفظة والناس الذين معه في
 الصلوة والمقنعة كذلك وينوي اما في جانب اليمين
 وفيما ان حاذاه والمنقطة فقط **فصل ٩** في صلاة
 بالقرآن في الجمعة والعيد والفجر واولى العشاء اذ اذ
 وقضاء وخير المنفرد في فضل الليل وفي الفرض الجهرى ان كان
 في وقت وقض الجهر ويخفيان خفا فيما سوى ذلك ولا
 الجهر سماع غير وادنى الخافضة سماع في الصحيح وكذا
 كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء
 ولو ترك سورة او لي العتاق قضاها في الاخير مع الفجر
 وجهها ولو ترك فاختارها لا يقضيها او في صلاة الفجر
 وقال ثلث آيات قصار وايه طويلة وستها في السفر عجل
 الفاتحة وادى سورة شاء وامنه نحو البروج واشتقت
 الفجر في الضارب بعون آية اخسوف واستحسنوا طوافها
 فيها وفي الظهر واسلم في العصر والعشاء وقضاه في
 المغرب ومن لم يجد الى البروج طوال ومنها الى الحرم
 او سطر ومنها الى اخر قصار وفي الضرورة بقدر الحال

ونحوها ان حاذاه بين يمينه يوم الاحد
 في الجنبين ان كان في صلاة لا في ركعة
 في الجنبين السنة
 والشيخ في التواتر ان حاذاه في صلاة
 وان شئت فقل ان حاذاه في صلاة

وفيه
 من صلاة الفجر
 في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر

ونطال الا على الثانية في الفجر فقط وعند محمد في الكل
 يتعين في القرآن لصلوة بحيث لا يجوز غير وكذا التعيين
 فيقرء المؤتمر بل يتبع وينصت وان قرأ اماما في الغيب
 والترهيب وخطب وصلى على النبي عليه السلام والاعمال
 سواء **فصل ١٠** في الجمعة سنة مؤكدة واولي القائل بالاعمال
 اعلم به السنة ثم اقرؤهم وعند يوسف بالعكس ثم اقرؤهم
 ثم اسلمهم ثم احسنهم خلقا ويكره امامة العبد والاعرج
 الاعرج والفاسق والمبتدع وولد الزنى فان تقدم مولجا
 ويكره تطويل الامام الصلوة وكذا جماعة النساء وحدهن
 فان فعلت تقف الامام وسطهن كالغرات ولا يحضرن الجماعة
 العجوز في الفجر والمغرب والعشاء وجوز حضوره في الكل
 ومصلح مع واحد قائم عن يمينه ويقف على اليمين فصلا
 ويصف الرجال من الصبيان ثم الخائف ثم النساء فان حادثة
 مشتهرة في صلوة مطلقه مشتركة حرمته وادنى مكان
 بل حائل قد صدقوا ثمان نوى امامتها ولا تدخل في صلوة
 بلانية اياها وقد صدقوا رجل يامق وصبي وطاهر وعبد
 وقاري باقى وكثير عار وغيره يوم يوم ومفترض
 او مفترض فرضا آخر ويجوز اقتداء غاسلها مع وشغل
 بمفترض وموم بمثلها وقائم بالحرب وكذا اقتداء المتوضي
 بالمتيم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد فيهما وان علم ان امامه
 كان محدثا اعدا وان اقتدى ائمة وقارئ باج فسدت صلوة

في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر

في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر

في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر

الكل والصلوة القاري فقط ولو استخلف الامام القاري
 اميا في الاخيرين فسدت **باب الحديث في الصلوة** مسوقة
 حدث في الصلوة تضاء وبني والاستين افضل واكثر
 اما ما جاز في مكانه فاذ تضاء عاد وانما في مكانه جاز ان
 امام لم يفرغ والاضحى مخير بين العود وبين الاتمام حيث
 تضاء كما منفرد ولو احدث عمدا استأنف وكذا لو جن أو
 عليه أو احتل أو فقهه أو أصابته نجاسة ما نعت أو شج
 أو طهر انما حدث فخرج من المسجد وجاوز الصفوف فخرج
 ثم ظهر انه لم يحدف ولو لم يخرج أو لم يجرى أو بنى ولو
 للحدث بعد التشهد تضاء وسلم ان تعذر في هذه الحال أو
 عمل ما ينالها تمت وتبطل عند الامام ان رأى في هذه الحال
 وهو متمم ما لم تمت مدة الماسح وترى خفيه بعجل قليل
 أو تعلم الامي سورة أو وجد العاري ثوبا أو قدر الوحي
 على امر كان أو تذكر صاحب الترتيب فائتوا واستخلف القاري
 اميا أو طلعت الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر في الجمعة
 أو زال عند المحدث أو سقطت الحجرة عن راسه ولو اختلف
 الامام سبوقا صح فاذا انقضت الصلوة الامام يقيم مديرا
 ليسلم به ثم لو فعل ما فيها بعد يضره والاولى ان
 يكثر فرغ ولا يضر فرغ ولو فقهه الامام عند الاحتياط
 أو احدث عمدا فسدت صلوة من كان سبوقا لان كل واحد
 من المسجد ومن سبقه للحدث في ركوع أو سجود أعادها

ونحوها
 في الجاهل
 من الجاهل
 والنسبة
 والرسالة

حتما ان بنى ومن ينكس سجدة في ركوع أو سجود في ركوع
 أعادتها ومن فرغ من انا حدث فان كان المأمور من جلا
 وأن لم يستخلف ولا اقليل يتبعه فيفسد صلواتها والاضحى
 انما يتبعه فيفسد صلواته دون الامام ولو حضر في الصلاة
 جاز له الاستغفار في خلافها **باب ما يفسد الصلوة وما لا يفسد**
 يفسدها الكلام ولو سهر أو في نوم وكذا الدابة ما يشبه
 كلام الناس وهو ما يمكن طبعه من الانية والتأوه واليتا
 ولو كانت بحرف في خلافه لا يفسد يوسف والبكاء بصوت
 لو جع أو مصيبة لا تذكر جنبة أو نار أو تنجس بل عند
 وتسميتا طهر وقصد جواب الحمد لله أو العيلة أو السجدة
 أو الاسترجاع أو الحقولة خلافا لابي يوسف ولو اراد الله
 اعلامه بان في الصلوة لا تفسد اتفاقا ولو فتح على غير ما
 فسدت لان فتح على امام مطلقا في الاصح والسلام بعد
 أو رده وقرأت من مصحف خلافا لها واكل وشرب وسجود
 على جنب خلافا لابي يوسف فيما اذا أعادها على طاهر والعمل
 الكثير وشروع في غيرها لا شروعه فيها ثانيا ولا ان
 الى مكتوب وفهمه أو اكل ما بين أسنان يردون المصنف وتفسد
 في ذكرها وان مرر في موضع سجودها اذا كان على الارض
 أو خاضى الاعضاء الاعضا اذا كان على الدكان انما الما ولا
 تفسد وينبغي ان يعرف ما من الصلوة شتره طول ذراع
 وغلط اصبع ويقرب منها ويجعلها على احد جانبيه ولا

فانما المصطفى اذا اوجع او ملل
 من غير خطاب لسان بها من غير
 وبما فيه ففسد عند
 طارفا لابي يوسف

فضل

و قصصها
فی جهان
سرایان

والتواضع

[illegible]

25

نسى الامم القوي كبر ولم يبالغ في التوقير فخرجت
واكره وابعد التوقير ففسدت صلواتهم بالامم
اقتدوا من اسرهم انما خرجوا في كل حال
من محبوس الفكاك في كل حال والمقصود

المسبوق في الوتر يقبض مع الإمام بناء على المذهب
القبض وهو الصحيح وإذا افتتح مع الإمام
لا يقبض بعده يعني المسبوق كقبض في الوتر
في رمضان إذا افتتح مع الإمام في
الركعة الأخيرة ثم قام في قضاء
مسبوق به لا يقبض ثانياً
في الركعة الثالثة هكذا
من المراجعة

من ما انما فاعدا والقوم فيها
اضلغوا فيه على قومهم

برای

ذكر فائدتين في فرضه موقفا وعندها بانها فلو قضاها قبل ادا
 ست بطلت فرضيته لمصلحة والاصح عنده لا عندنا والوتر
 كالفرض عملا فذكره مفسد خلافا لما لو صلى العشاء بلا
 وضوء ناسيا ثم صلى السنة والوتر بعد السنة لا إعادة العشاء
 ولا يعيد الوتر خلافا لما ويطلب من الفرضية لا يبطل اصل
 الصلوة خلافا لما ويسقط الترتيب بضيق الوقت ولا
 ويصير وقت الفوائت متاحا شيئا او قديمة ولا يعيد
 الى القلة من ترك ستا او اكثر وشيخ يوجب الوقتين
 بقاء الفوائت ثم قاله فرض جديد ففصل وقضية بعد
 ذكر المصحح وقضية وكذا الوقتين تلك الفوائت الا
 او فرضية وقضية ذكرها ولا يقتل نارك الصلوة عملا
 للمرجح ولو اراد عقيب فرض صلوة ثم سلم في الوقت
 لزمه اعادته ولا يلزم قضاء ما فات من الزيادة والاضا
 ما فات بعد سلامه في دار الحرب لا يحل فرضيته **باب**
السجود اذا سلمه زيادة او نقصان سجدة بعد التسليمين
 وقيل بعد واحدة وتشهد وكما ياتي بالفصل على النبي
 صلواته والدعا في سجدة السهو هو الصحيح ويجب ان قرأ في
 ركوع او قعود او قدم ركنا او اخره او ركزة او غير
 او تركه ركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة
 بزيادة على التشهد وركوعه وللمهر فيما يخفى وترك القعود
 الاول وقيل كل يؤتى الى ترك الواجب لتشهد في

سجدة السهو في ركوع او قعود او تشهد

القيام

القيام والركوع لا يجب لمسه ايا يكفيه سجدة وان ولى
 المقنن بسهوا ما مان سجدة لا سهو والمسبق يسجد مع
 اما من يقضي سهاغا القعود الاول وهو اليه اقر عاد ولا
 لا ويسجد للسهو وان سهو في الركوع لا يسجد ولا
 للسهو فان سجدة بطل فرضه بركعة عند محمد وبوضعه
 عند ابى يوسف وصارت فلاحا للمحمد فيمن سادس
 ان شاء ولم يفتد في الرابعة ثم قار عاد وكره للمرجح
 سجدة ثم فرضه يسجد للسهو ويضمن سادسة والركعتان
 فلو ولا عهدة لو قطع ولا يتوان عن سنتي الظهر ومن
 اقتدى بهن ما صلاهما فقط ولو افسد قضاها وعند
 محمد يصلي ستا ولا قضاء لو افسد ولو سجدة السهو في شفع
 التطوع لا يبنى عليه ولو بنى صح وسلامه من عليه السهو
 في غير الصلوة موقفا ان يسجد عاد اليها والا فلا فيصح
 اقتداء من اقتدى به بعد سلامه ويصير فرضه اربع بنية الا
 ويبطل وضوءه بقرينة ان يسجد والا فلا وعند محمد لا خير
 فنثبت الاحكام المذكورة سجدة ولا ولو سلم من عليه السهو
 بنية ان لا يسجد بطلت نيته ولما ان يسجد وان شك في
 صلواته كمر صلى ان كان او لم اعرض لما استقبل والاخرى
 بغلبة ظنه فان لم يكن له ظن بنى على الاقل وقعد فحكم من
 احتمل انه موضع القعود توجه صلى الظهر انها تسلم ثم علم
 انه صلى ركعتين ثم يسجد للسهو **باب** صالوة المريض يخرج عن

ولو طاعت الله في سجدة السهو

ولو قام في النفل الى ان ثلثه بقا فمدا يهود قبل الركعة
 والاربعة قبل الظهر على هذا الخا والوتر على علم التطوع عند
 وعند الامام في قيس والحسن في القياس يفسد
 عند ما هو الاخذ برأيه

القيام وخاف زيادة المرحى بيه صلى قاعدا يركع ويسجد
وان تعذر الركوع والسجود اوى برأسه على ارجل وجعل
اخفض ولا يركع الى وجهه شيئا للسجود فان فعل وهو يفر
رأسه على ايامه والافله وان تعذر القعود اوى مستلقيا
ورجلا الى القبلة او مضطجعا ووجهه اليها وان تعذر
الاياء برأسه اخرجت ولا توى بعينيه ولا يجابيه ولا يقبله
وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود يركع قاعدا
وهو افضل من الايام قائما ولو مرض في أثناء الصلاة بني قاعدا
ولو افتتحها قاعدا يركع ويسجد فقد مر على المصاحبة قايما
وقال محمد يستأنف وان افتتحها بايام فقد مر على الركوع
والسجود استأنف ولم يتطوع ان يتكى على شيء ان اعوز
صلى في تلك سجدة قاعدا بلا عذر صحيح خلاها ما وفى المربوط
لا يجوز بلا عذر ومن اعنى عليه او جرت يومه وليلة قضى ان
زاد ساعة لا يقضى عند سجدة يقضى بالمرحى وقت سادس
باب سجود التلاوة يجب على تلاوة آية من أربع عشرة آية
في الاعراف والرعد والغزل والاميرى ومرير والحج اوله
والفرقان والنمل والتمر التزلزل وص وفصلت والجن
الانشقاق والعلق وعلى من سمع ولو غير قاصد وعلى التلاوة
بتلاوة امامه واجب بتلاوته اصلا الا على سامع ليس
في الصلاة ولو سمعها المصلي من غير ان يسجد في الصلاة
ويسجد بعدها فان سجدها لا يجوز ولا تبطل الصلاة ولو سمعها

منه اخذت من كتابه
باب سجود التلاوة

منه اخذت من كتابه
باب سجود التلاوة

كان

منها ما فدى به قبل السجود سجدة واحدة وان فدى بعد السجود
فان في تلك الركعة لا يسجد اصلا وان في غيرهما يسجد
الصلاة كما لو لم يقدر ولا تقضى الصلاة خارجا عنها
ثم دخل في الصلاة فاعادها وسجد كقصد التلاوة وتبين
سجدة واحدة في كل ركعة واعادها يسجد اخرى ولو كرر رايته
ايها واحدة في مجلس واحد كقصد سجدة واحدة وان بدا
او المجلس لا وتسديت الثوب والدياسة والانتقال من
الآخر تبديل ولو تبدل مجلس السامع تكرر الوجوب عليه
وان اتخذ مجلسا تاليا وان تبدل مجلسا تاليا واتخذ
مجلسا لا وكيفيه ان يسجد بشرائط الصلاة بين تكبيرين
من غير رفع يده ولا تشهد ولا سلام وكذا ان يقرأ سورة
ويذكر آية السجدة لا عكسه ويذا ان يضم اليها آية او آيتين
فتها واستحسن اخفاؤها على السامع **باب المسافر**
مجاوزه يومه من غير منجانب خروجه من راسه وسطا
ايامه الفرض الرابعي وصار فرضه فيه ركعتين واعتبر
في الوسط في السهل سيرا لابل ومشى الاقدام وفي البحر
اعتدال الرمح وفي الجبل ما يليق به فلو اقام المسافر ان قد
في الثانية صحت واساؤ الا لا تصح ولا يزال على حكم السفر
حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الإقامة ببلد اخر او قبره
خمس عشرة يوما او اكثر ولو نواها بموضع مكانه ومثليها
مقيما الا ان يبيت باحدها وقصر ان نوى اقل منها او قصر

يكمل السماع اذا سجد يرفع
رأسه قبل ان يركع

منه اخذت من كتابه
باب سجود التلاوة

منه اخذت من كتابه
باب سجود التلاوة

منه اخذت من كتابه
باب سجود التلاوة

منه اخذت من كتابه
باب سجود التلاوة

هذا هو السفر الذي ذكره الله تعالى في كتابه

وبقي سنين وكذا عسكر فوالها بارض الجرب وحامر مصر
او حطروا اهل البقي فداروا في غيرة ويمر اهل الاخبية لونها
في الاصح ولو اشد المسافر بالمقيم صح في اوقت ويمر
ايصح واقتد المقيم بمجوع فيها ويقف هو ويمر المقيم
قاعة في الاصح ويحجب ان يقول له امر مواصلة كذا في سنا
ويبطل الوطن الاصل بمثل لا بالسفر وطنة الاقامة بمثل
السفر والاصل وفاقية السفر تقضى في الحضرة كقضية
الحضرة تقضى في السفر رجا والمعتبر في ذلك اخر الوقت قالوا
كغيره ونية الاقامة والسفر تحتمل من الاصل والتبع كما
والمرأة والجندي **باب الجمعة** لا تصح الا بستة شروط
المصروفناؤه والسلطان او ابايه ووقت الظهر والخطبة
قبلها في وقتها والجماعة والاذن العام والمصالح موضع له
امير وقطن ينفذ الاحكام ويقوم الحدود وقيل ما لا يجمع
اهله كبر من طهره لا يسعهم وفناؤه ما اتصل به معك
المصالح وتصح في مصر في موضع هو الصحيح وعنه الامام
موضع فقط وعند ابي يوسف في موضعين ان دخل بينهما
ومضى مصر في الموضع تصح الجمعة فيها بالخليفة او امير الجواز
لا امير المومر ولا بعرفات وفرض الخطبة تسبيحة او نحوها
وعندها لا بد من ذكر طوبى في خطبة وسنتها ان الخطبة
قائمة على طهارة خطبتين يفصل بينهما بالجلوس ثم يركع
تلاوة آية والا يصلي بالتقوى والصلوة على النبي صلوات

هذا هو السفر الذي ذكره الله تعالى في كتابه

هذا هو السفر الذي ذكره الله تعالى في كتابه

فيكون ترك ذلك واقبل الجماعة ثلثة سوى الامام وعند
ابي يوسف ثمان وقيل محمد معه فلو نفر واقبل حتى يستألف
الظهر وعندها لا يحسب انقضا الا ان نفر واقبل ثم وعنه
بجروج وقت الظهر وشروط وجوبها ستة الاقامة بمصر
والذكورة والصحة والحرية وسلامة العين والجلين
فلا يحجب على الاعشى وان وجد قايذا خلاصا لها وكذلك الخلا
في الحج وهو خارج المصالح ان يسمع البناجب عليه عند
محمد وبه يفتى ومن راجعته عليه ان ادها اخر اتم غرض
الوقت والمسافر والعبد والمريض ان يؤمر فيها وتنعقد
ولا عذر له لو صلى الظهر قبلها جان مع الكراهة ثم اذا
سعى اليها والامام فيها تبطل ظهره وقاله لا تبطل ما لم
يدرك الجمعة ويشترع فيها وكن للعذر والمسيون
اداء الظهر لجماعة في المصير يومها وفرا دكها في الشهد
او سجود السهو ويمر الجمعة وقال محمد يتم ظهره ان لم يدرك
اكثر الثانية واذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ
من خطبته وقاله يباح الكلام بعد خروجه بالمشرع في
الخطبة ويجب السعي وترك البيع بالاخوان الاول فاذا جلس
على المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبلوا تمعين فاد الف
الخطبة اقيمت **باب العيد** فيجب صلاة العيد وتبطل
كشروط الجمعة وجوبا واداء سوى الخطبة وتبطل في
الفطر ان يأكل شيا قبل صلوة ويستاك ويتطيب وتبطل

في

ويلبس احسن ثياب ويؤدي فطرته ويتوجه الى المصلى ولا
 بالتكبير في طريقه خلافا لما رواه ميتقل قبلها ووقتها من ان
 الشمس قد رجت او رجت الى زوالها وصفته ان يصلي
 ركعتين تكبير الاولى ركعتين ثم يكبر ثلثا فبقية الفاتحة
 وسورة ثم يكبر ويسجد ويبدأ في الثانية بالقرآن ثم يكبر
 ثم يكبر اخرى للركوع ويرفع يديه في الركعة ويخطب بعدها
 خطبتين يعلم الناس احكام الفطرة ولا تقضي ان فائت
 الامام وان منع عنهما في الاول صلواتها في الثاني
 بعد والاخطى كالفطرة كليس في تأخير الكل فيها الى ان
 ولا يكون قبلها في المختار ويجوز التكبير في طريق المصلى
 في الخطبة تكبير الشريق والاضحية ويجوز تأخيرها الى الثالث
 والثالث بعد من وبغير عدد والاجتماع يوم عرفته تشييرا
 بالواقعة ليس بشئ ويجب تكبير الشريق من حجر عرفة
 الى عصر يوم العيد على المقيم بالمصر عقيب فرض ذي الحجة
 مسجدة وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر وعند أهل
 اعراسهم الشريق على نيل الفرض وعليه العمل وصفته
 ان يقول مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 الله اكبر والله الحمد ولا يترك الحوثران تركهما مامدا **باصلي**
الخوف اذا اشتد الخوف من عدو او سبع جعل الامام طائفة
 باناء العدو وصلى طائفة ركعتان كان مسافرا او في
 الفركعتين ان كان مقيما او في المغرب ومضت الى

لا يسجد في الصلاة الا في المصلى ولا في غيره
 من المصلى ولا في غيره من المصلى ولا في غيره من المصلى

لا يسجد في الصلاة الا في المصلى ولا في غيره من المصلى
 ولا في غيره من المصلى ولا في غيره من المصلى

العدو

العدو وجاءت تلك فبقي وسلم وحده وهو
 الى العدو وجاءت الطائفة الاولى واموا بالقرآن في الطائفة
 الاخرى واموا بقرآن ويطلبها المشي والركوب والمقاتلة
 وان اشتد الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه الصفة صلوا
 وحدا نازكبا نايوس الى جهة قدره وان عجزوا
 التوجه ولا يجوز بل محضو عدو وابو يوسف لا يجرها
 بعد التي صلوا **باب الجنائز** يوجه المحتضر الى القبلة على
 شقه الا يمنة واخيرا الاستلقاء ويلقن الشهادة فاذا اما
 شد والحسين ونحوه اعينيه وتجب تعجيل دفنه واذا اراد
 غسله وضع على سرير محجور تراويستر عورته وحجرو
 يوضا بله مضمضة واستنشق ويغسل بماء بارد
 ان وجد والا فالقراح وغسل رأسه وحيتة بالخطي
 اضعج على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي الخبت
 منه ثم يمسح بكنة ذلك ثم يجلس مسندا ويمسح بطنه
 فان خرج منه شئ غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه ولا
 يشقه بثوب ويجعل الخنوط على رأسه وحيتة والكنة
 على مساجده ولا يمسح شعره وحيتة ولا يقص ظفره
 ولا حيتة ثم يكفنه وسنة كفن الرجل قميص وهو من المنكب
 الى القدم وازار ولفافة وهما من القرن الى القدمين
 واستحسن بعض المتأخرين العمامة وكفايته ازار ولفافة
 وسنة كفن المرأة ثوب وخمار وازار ولفافة وخرقة

ولا يغسل الرجل امرأته ويغسل المرأة زوجها ولا يغسل امرأة ولد
 ولد وغسل في غيبته ان لام الولد ان يغسله وهو قول
 زفر وان كان غيبا لا يجزى ولا يغسل في غيبته
 باليد اليسرى وهذا الصبي اذا كان
 هذه الثانية يغسلها الرجل وفي
 بعض النسخ ذكر يغسل الصبي
 والطفلة ويغسل الصبي
 كما يغسل البالغ الا انها
 اذا كان لا يغسل الا وضوء
 لا يوفدان هذا

ولا يغسل الرجل امرأته ولا يغسل المرأة زوجها ولا يغسل امرأة ولد
 ولد وغسل في غيبته ان لام الولد ان يغسله وهو قول

تربط على ثيابها وكفايتها ازار وخمار ولعافته وعند الفرج
 كيف الواحد ولا يقتصر عليه بله ضرورة ويستحب الابيض
 ولا يكف الا في الجوز له لبسة حال حيوتها وجرم الكفان
 قبل ان يدرج فيها وتبسط اللعافه ثم الاراز عليها ثم
 يقصر ويوضع على الاراز ثم تلف الاراز من قبل مساهة ثم
 من مساهة ثم اللعافه كذلك والمرأة تلبس الدرعة وتجعل
 شعرها ضفيرة تزين على صدره فوقه ثم الخمار فوق ذلك
 تحت اللعافه ويعقد الكفان جفلا **فصل** في
 الصلوة عليه فرض كفاية وشرطها اسلام الملية وطهارته
 واولى الناس بالنقد فيها السلطان ثم القاضي ثم امام
 الحي ثم الولي الحرب فالاعزب الا العزبانه يقدم على الا
 وللولي ان يأذن لغيره فان صلى غير ذلك فزكركم بله ان
 اعاد الولى ان شاء ولا يصلى غير الولى بعد صلواته وان
 دفن بلا صلوة صلى قبره ما لم ينظر نفسه ويقوم جذا الصدق
 للرجل والمرأة ويكبر تكبيرة يثنى عقيبها ثم ثانيا يصلى على
 التي صلح بعد ما ثم ثلثة يدعوا لنفسه وللميت والميت
 بعد ما ثم رابعة ويسلم عقيبها فان كبر خمسا لا يتابع ولا
 قرأ فيها ولا تشهد ولا رفع يدا في الاولي ولا يستغفر
 لصبي ويقول اللهم اجعله لنا وطا اللهم اجعله لنا اجرا
 ودخرا واجعله لنا سائغا مشفعا ومن انى بعد تكبير
 الامام لا يكبر حتى يكبر اخرى فيكبر معه وقال ابو سفيان

كبير ولا ينظر كمن كان حاضرًا حال النجاسة ولا يجوز ركبها
وتكبر في مسجد جماعة إن كان الميت فيه وإن كان غيبه
الخلف المشايخ ولا يصلي على عضو ولا على غيب واستعمل
بعد الولادة غسل وتسمى وصلى عليه وألغس في المختار
وأدرج في خرقته ولا يصلي عليه ولو سعى صبي مع أحد
أبويه لا يصلي عليه إلا أن أسلم أحدهما أو أسلم هو فلا
أو لم يصب أحدهما بعد ولو مات أسلم قريبًا كفر غسلته غسل
النجاسة ولقنه خرقته والقاء في خرقه أو دفنه في
دينه وسن في محل الخيانة أربعة وأن يبداً فيصنع
على عينية ثم يخرجها ثم يقدمها على يساره ثم يخرجها
ويسرعوا به دون الحب المشي خلفها الفضل وإذا وصلوا
إلى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الاعناق ونحفر القبر
ويجد ويدخل الميت فيه من حصة القبلة ويقول وأصحه
بسم الله وعلى ملأه رسول الله ويسجي قبر المرأة لا الرجل
ويوجه إلى القبلة وتحمل القعدة ويستوي عليه اللبس
ويكون الأجر والخشب في الرأس والرجل في الأرجل
ويكون بناءه بالجص والأجر والخشب لا يدفن اثنان في قبر
إلا الضرورة ولا يخرج من القبر إلا أن يكون الأرض فضوة
ويكون وطئ القبر والجلوس والنوم عليه والصلاة عنده
باب الشهيد هو من قتل لأهل الحرب والبعي أو قطاع الطريق
أو وجد في المعركة وبداثر أو قتل مسلم ظالمًا ولم يجيب

فانه ان سبي لما اعد ابو يعقوب ^{عليه السلام} لما تبع للدار فان سبي مع احد
ابويه فثبت ان يكون تبع للدار ان اسلم احد ابويه
والحال انه غافل فاسلم عليه ^{صحيح} ففصل عليه والافلا اي ان سبي
يكون مسلمانا تبع لاحدهما ففصل عليه ولا هو غافل
مع احد ابويه ولم يسلم احد ابويه او لم
فقد اسلم واذا لم يسلم ^{من صدر السيرة}
وجرم الميت بعضه من الرأس يعني عليه
بلا راس لا كذا نصف رأسه وكلمه
جوهر الله
لو سبي الصبي والصبية فاداما في دار الحرب فما
على دين ابويهما فان ادخل احدهما في دار
الاسلام فان كان ضم ابوه او احد هما فثبت
فهو على دينهما فان مات الابوان ^{فثبت}
بعد ذلك فهو على ما كان ^{فثبت}
فصل في سبي العبد ^{فصل في سبي العبد}
ان كانت الصلوة عليه ^{فصل في سبي العبد}
السلطان او القاضي ^{فصل في سبي العبد}
او من كان ^{فصل في سبي العبد}
اهل البيت اذا قتلوا في الحرب يعني عليهم وان قتلوا في دار الحرب
او ذلوا يعني عليهم وكذلك قتل الطين اذا اصابوا في
الحرب يعني عليهم وان اقدم الامم ثم قتلهم يعني عليهم
وحكم للمقتولين بالعبودية حكم قطع الطريق والمكروه
في المهر بالليل عشرة قطع الطريق في هذه الامم
عني اني صنفه فيه روايتان روى ابو سليمان عن ابي بصير
ولم يغسل ومن قتل فلولوا يعني عليه ولم يغسل ومن قتل غلاما
غسل ولا يغسل عليه
من قاضي خان

بقوله دية فكيف يصلي عليه ولا يغسل ويدفنه ويؤثر
 الا ما ليس من جنس الكفر كالفرس والحشوش والخف والسلاخ
 ويزاد وينقص مراعات كمال السنة وان كان صبيا او جونا
 او جنبا او حائضا او نفساء يغسل خلاها ما يغسل ان
 قتل في مصر ولم يعلم ان قتل عبدا او ظلما وكذا ان ارتث
 بان اكل وشرب وعولج او باع او اشترى او عاش كيش
 من يوم عند ابي يوسف خلاه المجدل ومضى عليه وقت
 صلوة وهو يعقل او اوتت خيمة او نقل من المعركة حيا
 او اوصى مطلقا عند ابي يوسف وقال محمدان وصي لغيره
 اخروي لا يغسل وينقل بجدا وقصر غسل وصلى عليه
 ومن قتل البغي او قطع طريق غسل ولا يغسل عليه وقيل
 لا يغسل ايضا ويصلى على قاتل نفسه خلاه ابي يوسف
باب الصلوة في الكعبة وهي فيها الفرض والنفل ومن
 جعل فيها ظهرا الى ظهرها ما بين جان ولوا الى وجهها
 وكره ان تجعل وجهها الى وجهه ولو خلقوا حولها
 وهو فيها جان وان كان خارجا جازت صلوة من هو
 اقرب اليها منه ان لم يكن في جانبها ويجوز الصلوة فيها
 وتكره والله اعلم **كتاب الزكاة** هي عليك جزع المال
 معين سن عام فقير لم يغيرها شي ولا مولا مع قطع
 المفقة عن المال من كل وجه لله تعالى وشرط وجوبها
 والبلوغ والاسلام والحرية وملك نصفا حولي فارغ

ارمققة لان مدى القوم
 منهم

عن
 في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

عن الدين ومع حجة الصلوة لم يوفى تقدير ملكا ما افلا
 على مجموع ولا حبي ولا مكاتب ولا مديون مطلب الغلبة
 في قدر دينه ولا في مال خمار وهو المفقود والساقط في
 البحر والمقصود لا بينة عليه ومدفون في بئر نسي ملكا
 وما اخف صادرة ودينه كان قد تجدد ولا بينة عليه خلا
 دينه على مرقبي او معسر او مفلس او جاحد عليه بينة
 او عليه قاض خلاه المجدل في المفلس بخلافه في
 البيت ونسي مكانه في المدفون في الارض والكرم اختلا
 وتزكي الدين عند قبضه فنحو بدل مال التجارة عند قبض
 اربعين وقيل مال ليس كذلك عند قبض نصاب وبدا
 ما ليس بمال عند قبض نصاب وحول حول وقال ابن كزامة
 منه مطلقا الا الدية والارث وبذلك لكتابتها فحذف
 نصاب حول حول وشرط اداها بنية مقارنته للاداء
 او لمرئ للمقدار الواجب ولو تصد بالكل ولم ينو هاتما
 ولو بالبعض لا تسقط حصته عند ابي يوسف خلاه المجدل
 وتكره الحيلة لا سقاطها عند محمد خلاه ابي يوسف ولو
 عبدا للتجارة فنوى اخذ ما به بطل كونه للتجارة وما نوى
 الحذية لا يصير للتجارة بالنية المربعية وكذا ما ورث
 وان نوى التجارة في ما ملكه بهيمة او وصية او نكاح او
 او صلح عن قرق كان لها عند ابي يوسف خلاه المجدل وقيل
 للخلاف بالاعكس ولغا تعيين النافذ للمصدق اليوم والذكر

يعني اذا قال النذر على ان اتصدق اليوم بهذا
 الدرهم على هذا الفقير فتصدق بهذا
 درهم او اقل على غيره ما لم يرد هذا
 ولا حجة عند زفر

في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

موضع على قول مكاتبنا
 حذرة

فما في يد من النصاب لا يغير ما كان فيه ولا على المول
 في عبده المحدثا او اذا ابقا لانه غير مملوك
 اس مملوك
 مقتدر بالاسم فخرج من القاموس
 ان ما دون في النسيب ما يغفل عن
 انقلب على عقبيه عند ابي حنيفة رحمه
 اذ كان غار وراجه فابن كزامة
 اس مملوك
 وما للمدنيون ليس في كل ما يجرى الا الصلوة والوضوء
 المظانية والملازمة والنجاسة الى مال المول
 فاما مال الدين حائلا بينه وبين الجاهل

ان الذين ثلثة انواع في كالفرض وبدل مال التجارة
 مال التجارة في نسي طيب الاداء اذا قبض منها اربعين
 اس مملوك مال ليس للتجارة وغلة مال كذلك في طيب
 اداء اذا قبض منها نصابا وصغيرا كبدل البعير مال
 وبدل الخلع وخصا في الكفاية فلا يلزم الزكوة
 ما لم يقبض نصابا ويحل عليه الحول وقال المدنيون
 كل سواء ويحاطب اداء ما قبض قل او كثر ان
 والدية فانه لا يجوز الزكوة فيها حتى يحول الحول
 بعد القبض من الكفاية

قال القدوري في النسي طيب الاداء ما لم يقبض بها
 النسي لا يمنع الزكوة لانه ليس
 في حكم الدين اس مملوك

والفقير باب زكاة السوايم السائمة التي تكفي بالري
 في أكثر الحول وليس في أقل من خمس من الأبل زكاة فإذا كانت
 خمس سائمة ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة
 شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين خمس
 وثلاثين بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست
 وثلاثين خمس وأربعين بنت لبون وهي التي طعنت
 في الثالثة وفي ست وأربعين إلى ستين حقة وهي
 التي طعنت في الرابعة وفي إحدى وستين إلى خمس
 وسبعين جذعة وهي التي طعنت في الخامسة وفي
 وسبعين إلى تسعين بنت لبون وفي أحد وتسعين
 حقتان إلى مائة وعشرين ثمرة كل خمس شاة إلى مائة
 وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض إلى مائة و
 خمسين ففيها ثلاث حقات ثمرة كل خمس شاة إلى مائة
 وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض إلى مائة
 وستين ففيها ثلاث حقات وبنت لبون إلى مائة وست
 وتسعين ففيها أربع حقات إلى مائتين ثمرة كل
 كما فعل في الخمس التي بعد المائة والجنسية والنخلة والبر
 سواء **فصل** وليس في أقل من ثلاثين من البقر زكاة
 فإذا كانت ثلثين سائمة ففيها تبيع وهو ما طعن في الثانية
 أو تبيعة إلى أربعين ففيها مستر وهو ما طعن في الثالثة
 أو ستة ولا شيء فيما زاد إلى أن يبلغ ستين وعند الإهم

وإذا كان من السائمة ما لا يكفي بالري في أكثر الحول
 فليس في أقل من خمس من الأبل زكاة فإذا كانت
 خمس سائمة ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة
 شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين خمس
 وثلاثين بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست
 وثلاثين خمس وأربعين بنت لبون وهي التي طعنت
 في الثالثة وفي ست وأربعين إلى ستين حقة وهي
 التي طعنت في الرابعة وفي إحدى وستين إلى خمس
 وسبعين جذعة وهي التي طعنت في الخامسة وفي
 وسبعين إلى تسعين بنت لبون وفي أحد وتسعين
 حقتان إلى مائة وعشرين ثمرة كل خمس شاة إلى مائة
 وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض إلى مائة و
 خمسين ففيها ثلاث حقات ثمرة كل خمس شاة إلى مائة
 وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض إلى مائة
 وستين ففيها ثلاث حقات وبنت لبون إلى مائة وست
 وتسعين ففيها أربع حقات إلى مائتين ثمرة كل
 كما فعل في الخمس التي بعد المائة والجنسية والنخلة والبر
 سواء **فصل** وليس في أقل من ثلاثين من البقر زكاة
 فإذا كانت ثلثين سائمة ففيها تبيع وهو ما طعن في الثانية
 أو تبيعة إلى أربعين ففيها مستر وهو ما طعن في الثالثة
 أو ستة ولا شيء فيما زاد إلى أن يبلغ ستين وعند الإهم

فإن لم يجر الزكاة على ما هو عليه
 فإن لم يجر الزكاة على ما هو عليه
 فإن لم يجر الزكاة على ما هو عليه

فيه حساب وفي الستين تبيعان وفي سبعين تبيع
 وهكذا يحسب كلما زاد عشر ثمرة كل ثلثين تبيع وفي كل
 سنة والجواميس كل بقرة **فصل** وليس في أقل من أربعين
 من الغنم زكاة فإذا كانت أربعين سائمة ففيها شاة إلى مائة
 وأحد وعشرين ففيها شاتان إلى مائتين ولختها
 ثلث شياه إلى أربعين ففيها أربع شياه ثمرة كل مائة
 شاة والضأن والمغرس سواء وإذا في ما يتعلق به الزكاة
 ويؤخذ في الصدقة البتة وهو ما تمت له سنة منها
فصل إذا كانت الخيل سائمة زكاة وإذا كانت
 الزكاة خراجا لها فإن شاء أعطى كل فرس دينار وإن
 شاء قومه وأعطى قيمتها ربع العشران بلغت بضابا
 وليس في الذكور الخالص شيء اتفاقا وفي ما لا يخلص
 الأمانر وإيتان ولا شيء في البغال والحير ما لم يخلص
 وكذا الفصلا والحمالين والعاجيل إلا أن يكون معها
 كبير وعند أبي يوسف فيها واحد منها ولا في الحوامل
 العوامل والعوفية وكذا السائمة المشتركة إلا أن يبلغ
 نصيب كل منها بضابا أو فرج عليه من قبله يوجد
 عنده دفع أدنى منه مع الفضل وأعلى منه وأخذ الفضل
 وقيل الخيار للساعي ويجوز دفع القيمة في الزكاة والعشر
 والخراج والكفارات والندم وصدقة الفطر تسقط
 الزكاة بهلاك المال بعد الحول وإن هلك بعض سقطت

وإذا كان من السائمة ما لا يكفي بالري في أكثر الحول
 فليس في أقل من خمس من الأبل زكاة فإذا كانت
 خمس سائمة ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة
 شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين خمس
 وثلاثين بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست
 وثلاثين خمس وأربعين بنت لبون وهي التي طعنت
 في الثالثة وفي ست وأربعين إلى ستين حقة وهي
 التي طعنت في الرابعة وفي إحدى وستين إلى خمس
 وسبعين جذعة وهي التي طعنت في الخامسة وفي
 وسبعين إلى تسعين بنت لبون وفي أحد وتسعين
 حقتان إلى مائة وعشرين ثمرة كل خمس شاة إلى مائة
 وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض إلى مائة و
 خمسين ففيها ثلاث حقات ثمرة كل خمس شاة إلى مائة
 وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض إلى مائة
 وستين ففيها ثلاث حقات وبنت لبون إلى مائة وست
 وتسعين ففيها أربع حقات إلى مائتين ثمرة كل
 كما فعل في الخمس التي بعد المائة والجنسية والنخلة والبر
 سواء **فصل** وليس في أقل من ثلاثين من البقر زكاة
 فإذا كانت ثلثين سائمة ففيها تبيع وهو ما طعن في الثانية
 أو تبيعة إلى أربعين ففيها مستر وهو ما طعن في الثالثة
 أو ستة ولا شيء فيما زاد إلى أن يبلغ ستين وعند الإهم

أي يعرف إلى النصاب للفضل
 إلى الصف فقط

ان كان النجوم بالدرارهم انفع للفقراء
فومروا من النجوم بالدرارهم وان كان
بالدنانير انفع فومروا بالدرارهم

او هي ما لم تنجح يكون بكم لغیرہ وانما بعض الناس
ليس يثبت على ما كان في اداء الزكاة في الدار الاولى

او من ماله ما يكون بيمينه لغيره وانما يغنيها
 ليس بنائب عن مالك في اداء الزكوة من الدرر والار

مفتی داد و ستد و خراج
و تدارک اعیان فرستاد و
در ۶۹

كنت في موضع لا يسكن فيه الكلب وان اكل فضوء تام واني ضيقه
 بالكل وان اكل فضوء تام واني ضيقه
 راب انه اكل الثوب فني
 وقد ضل قطرة من النخل او الميط افسد في صحيح
 وقيل لا يفسد في الميط وفيه ينج بالنجس وقيل
 بالنكس من الماء

۲۳

قال القدوس الاعلى والاعلى له كبرياؤه
ما يكون ان يقال انه ثلاثة اقسام وانما هو المذكور
في غير ما هي الاثنية من شئ الخ لا ان فرقة

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

مع ستمها ولا يثبت في الجامع اكثر من ذلك فان ثبت فلا
 فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسد وعند هذا الفسد
 ما لم يكن اكثر اليوم واكثر وقتا منه فيه ويجوز له ان يبيع
 ويتبايع فيه بلا احضار السلعة ولا يجوز له غيره ويجوز له
 الوطى ودواعيه فيفسد بوطئه ولو ناسيا وفي الليل
 وباللبن والقبلة والوطى في غير فرج ايضا ازل والا فلا
 ويكره له الصمت والكلام الجريح ومنع عن كافي يام
 لزمته بلياليها وان نذر يومين من بلياليه ما خلا في الايام
 في الليلة الاولى منها وان نوى الشهر خاصة صحت ويلزم
 المتابع وان لم يلزمه ويلزم من الشروع الا عند محمد
كتاب الحج هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص
 بفعل مخصوص فرض في العمرة على الفور خلافا لمحمد
 بشرط سلامة حرمي وعقل وبلوغ وصحة وقت
 وراحلة ونفقة ذهابه وابائه فضلت عن حلال
 ونفقة عياليه الحين عوده مع امر الطهر في وزوج
 او محرمة المرأة ان كان بينهما وبينه مسافة سفر ولا حج
 بلا احدهما وشرط كون المحرم عاقلا بالغ غير مجنون ولا فا
 ونفقته عليه او حج معه حجة الاسلام غير اذن زوجها
 فلو احرم صبي او عبد فبلغ او عتق لم يفسد الحج ولا يجوز فرضه
 فان جدد الصبي احراما للفرض ثم وقف حج تجدد العبد
 وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

الزيارة وهما كنان وواحد الووقوف بمزدلفة والسعي بين
 الصفا والمروة وروي الحجار وطواف لصدر الاوقاف والخلق
 او النقصير وكل ما يجب تركه بالدم وغيره سنن واداب
 واشهر شوال وذو القعدة وعشر الاول في الحجته وكبر
 الاحرام قبلها والعمر سنة والمواقيت للمدينة والحليفة
 والشامية تحفة والعراقية ذات عرق وللجديين قرن
 وللمنسية لاهلها ومنزمتها ويجوز تأخير الاحرام عنها
 لمقصود دخول مكة وجاز التقديم وهو افضل وحل
 لمن هو داخل مكة دخول مكة غير محرر وقت الحلال والمكة
 للحج الحرم وفي العمرة الحلال **فصل** واذا اراد الاحرام نذر
 ان يقدر اظفارة ويقصر شاربه ويحلق عاتقه ثم يوشى
 او يغتسل وهو افضل ويلبس ازارا او مرداء جديدا
 وهو افضل ولو غسلى او لبس ثوبا واحدا يستعمر به
 جاز ويطيب ويصل ركعتين فان كان مفردا بالحج يقول
 اللهم اني اريد الحج فيسره لي وقبله مني وان نوى قبلته
 يلبس ثوبا ثانيا ثم يركب لبيك لبيك لا شريك لك لبيك
 ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ولا ينقص منها
 ويجوز الزيادة فاذا لبس ثوبا فقد احرم فليست الرفق
 الفسوق والجدال وقتل عبيد البر والامانة اليه والدلالة
 وقتل القمل والتطيق قلم الظفر وحلق شعر راسه او يده
 وقص لحيته وستر راسه وجهه وغسل راسه وحيتته

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والهدى والبرهان

بالخطيب وليس قيسا وسراويل أو قباء أو عمامة أو قنسوة
أو خفين إلا أن لا يجد خلعين فيقطعهما من أسفل الكعبين وليس
ثوب يبع برقعان أو دربين أو عصفا أو غسلا حتى لا
ينقص ويجوز له الاعتسال ودخول الحمام والاستنزال بالبيت
والجمل وشذ الحبان في وطء ومقاتلة عدوه ويكبر التلبية
رافعا بصوته عقيب الصلوات وكلماته مشرقا وهبطا وإذا
أولق ركبا وبالا سجد **فصل** فإذا دخل مكة ابتدأ بالسجدة
فإذا عاين البيت كبر وهلل وأبتدأ بالحج الأسود فاستقبله
وهلل رافعا يديه كالصلوة ويقبله أن استطاع فغيره يذبح
أو يستلذ أو يتسكث في يده ويقبله ويستقبله استقباله
مهلا حامدا لله مصليا على النبي صلواته يطوف آخره
ثم إلى الباب قد اضطلع رداءه بان جعله تحت بطة الأيمن
والذي طرفه على كتفه الأيسر ويجعل طوافه وراء الخطيرة
أشواطه من في الثلاثة الأولى منها ويمشي في الباقي هنيئا
ويكبر كلما مر به ويخط طوافه بالاستلام واستلامه
اليمين كلما مر به حسن ثم يصلي ركعتين عند المقام بحيث
من المسجد وبها واجبتان بعد كل أسبوع وهذا طواف القدوم
وهو سنة لعلم المقيم مكة ثم يعود ويكبر ويخط طوافه إلى الصفا
فيصعد عليه ويصلي ركعتين ويكبر وهلل ويصلي على النبي
رافعا يديه للدعاء ويدعو بأشأ ثم يخط نحو المروة ويمشي
على مهل فإذا بلغ بطن الوادي بين الميادين انخفض

هذا هو طواف التلبية
وهو من طوافي الحج
ويكبر في كل ركعة
ويكبر في كل ركعة
ويكبر في كل ركعة

هذا هو طواف التلبية
وهو من طوافي الحج

سعي حتى يجاوزها ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا
شوط فيسعى بينهما سبعين شوطا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة
ثم يقيم ركعة ثم يحرك ويحطوف بالبيت نقلا ما أراد فإذا كان
اليوم السابع نفى إلى خطب لا مام خطبة يعلم الناس فيها
المناسك وكذا خطبة التاسع بعرفات وفي الحادي عشر
فإذا صلى فجر يوم النحر ونيته خرج إلى منى فيقيم بها الصلاة
في يوم عرفته ثم يتوجه إلى عرفات فإذا زالت الشمس خطب
الأمير خطبة من الحج وعلم فيها المناسك وصلى بها
بالقاس الظهر والعصر معا إذا كان واقفا ثم طلع صلاه
مع الإمام خلفا لها وكونه محرابا فيها ثم يقف ركبما مع
الإمام بوضوء أو غسسل وهو سنة ترجيل الرحمة وعرفات
كلها موقف لا يطعن فيه ويستقبل القبلة رافعا يديه بسطا
حامدا مكبرا لله ملائكتا مصليا على النبي صلواته أعيان خطبة
يحمد ويقف الناس وراء الإمام يقرأون تسليما مع الإمام
ثم يفيضون معه بعد الغروب إلى مزدلفة وينزل بقر جبل
فوج ويصلي المغرب والعشاء باذان واقفا ومن صلا المغرب
في الطريق أو بعرفات فعلها عاداتها ما لم يطالع الفجر خلفا
لجدة يوسف ويبعث بمزدلفة فإذا طلع الفجر صلى بغير ركعة
بالشعر الحرام وصنع كما في عرفته ومزدلفة كلها موقف لا
واحد يحسرها فإذا أسفر فجر قبل طلوع الشمس إلى منى فيبدأ فيها
برمي جمرة العقبة من بطن الوادي يسبح حينها كحصى الذي

هذا هو طواف التلبية
وهو من طوافي الحج
ويكبر في كل ركعة
ويكبر في كل ركعة
ويكبر في كل ركعة

هذا هو طواف التلبية
وهو من طوافي الحج

هذا هو طواف التلبية
وهو من طوافي الحج

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَقَضَىٰ

الصدر قد نفقت صلوات من براودها
تمام من صغير من الكفاية

لا ياب من بائنا ما في طوق الحج ذاهبا لا راجعا قالوا
وقد نزل قوله تعالى ليس عليكم جناح ان يبتغوا فضلا
من ربكم من البرية في كتاب الله اهـ

ان ادخلت بدمي البني والقرني
 ان ادخلت بدمي البني والقرني
 ان ادخلت بدمي البني والقرني

ولو اردت ان تاتي بالقبض او تاتي بالسراويل فلا
 بأس به وكذا لو ادخل منكبيه القباء ولم يدخل يديه
 كمنه **فصل** وان طاف للقدر من المصداق
 فعليه مرقا لو طاف للركن محدثا او ترك طواف القدر
 او اربعة منه او دوا من ركني الكعبة او افاض من عرفته
 قبل الامام او ترك السعي والوقوف بمزدلفة او ترك الحلال
 كلها او رمى يوم او رمى جميع العقبة يوم النحر واكثره
 ولو طاف للقدر من المصداق فعليه صدقة وكذا
 لو تركه فاربعة من المصداق او رمى احدي الجوار الفلج
 ولو ترك طواف الركن او اربعة منه بقي محرم ما بدا حتى
 وان طاف جنباً فعليه بدنة والفضل ان يعيده مادام
 بمكة ويسقط الدم ولو طاف للمصداق طاهر في ايام التيمم
 بعد طواف الركن محرم ما فعله مرقا لو كان بعد طواف
 له جنباً فدان وعندها مرفق ايضاً وان طاف بعمرته
 وسعي محدثا يعيدها فان رجع الى اهله فعليه دم ولا شيء
 لو اعاد الطواف فقط هو الصحيح وان جامع الحرم في
 احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة ولو ناسيا فسجد
 ويصومه ويقضيه وعليه ولا يس عليه ان يفتقر عن
 زوجه في القضاء وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا
 وعليه بدنة ولو بعد الحلق قبل طواف الزيادة فعليه دم
 وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر وحده وقضاها

ان ادخلت بدمي البني والقرني

ان ادخلت بدمي البني والقرني

كان بعد طواف الاكثر لم يزل الدم ولا يفسد وكذا لو قبل او
 بشهوة وان لم يزل ولا شيء ان انزل بنظر ولو الى فرج
 وادخله الخلق او طواف الزيادة عن ايام النحر فعليه دم
 خلاصا له ما وكذا الخلاف لو اخر الرمي وقدر فسكا على نسائه
 قبله وان حلق في غير النحر لم يلج او عمقه فعليه دم طوافه
 يوسف فلو عاد المعتمر بعد رجوعه وقصر فلا دم اجماعا ولو
 القارن قبل الذبح لم يزد مان وعندها دم والدم حيث
 ذكر شاه تجزي في الاضحية والصدقة ملغية في الفطرة
فصل ان قتل محرم صيد بري او دل عليه فقتله عليه
 الجنازة وهو قيمة الصيد بتقويم عدليه موضع قتله وفي
 اقرب موضع من ان لم يكن له فيه قيمة ثمن ما اشترى بها
 ان بلغت فذبح الجرم وان شأ اشترى بها طعاما فصدق
 به على كل فقير نصف صاع ثم او شعيرة اقل وان شأ صاع
 طعاما كل فقير يوم فان فضل اقل من طعام فقير صدق به
 عنه يومها كما ملو وعنده محمد الجنازة نظير الصيد في الجنة فيملا
 نظيره الطي شاة وفي الضيق شاة وفي ارب عناق وفي
 البر بوع جفنة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة
 وما لا خطر له فكقولها والعامد والناسي والعايد والمستك
 في ذلك سواء وان جرح الصيد وقطع عضوه او نصف شعره
 ضمنه ما نقص من قيمته وان شفع ريشه وقطع قوائم فخرج
 عن خيل الامتناع فعليه قيمة كاملة وان خطبه فقيمة لبنه

ان ادخلت بدمي البني والقرني

ان ادخلت بدمي البني والقرني

ان ادخلت بدمي البني والقرني

ان ادخلت بدمي البني والقرني

الموقف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العجيبة

بها بعد طواف الحج نكح رخصها ونقصها وعليه فان
مضى عليه ما صح ولم يزد من رخصته الصحيح وان اهل
الحاج بعث يوم النحر او ايام التشريق لم يزد من رخصتها
وقضائها ودمها فان مضى عليه ما صح وعليه من رخصتها
نكح او عقر لزمه الرضخ والقضاء والدم **باب الحصار**
والنفقات ان احصر الحر من رخصته او من رخصته او عقره
او ضياع نفقته فله ان يبعث شاة تذبح عنده في الحرم
في وقت معين وتخلل بعد الجهر من غير حلق ولا تقصير
خلط فالرجل يوسف وان كان قارنا يبعث دمين ويجوز
ذبحهما قبل يوم النحر في الحرم وعندهما ويجوز قبل يوم النحر
ان كان محصر بالحج وعلى المحصر بالحج اذا تعلق قضاء حج وعمره
وعلى المعتمر عمره وعلى القارن حجة وعمره فان زال
الاحصار بعد بعث الدبر وامكنه ادراكه قبل ذبحه
ادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزمه المضي وان امكنه ادراكه
فقط تحلل وان امكنه ادراك الحج فقط جاز التحلل استحسانا
ومتنع بكلمة عن الزكينة فهو محصر وان قدر على احداهما
بالحج ومرفاها الحج نفقات الوقوف يعرفه فليتحلل بافعاله
العمرة وعليه الحج الذي يقابل ولا هو عليه ولا هو فوق للعمرة
احرام وطواف وسعي ويجوز في كل السنة وتكون يوم النحر
والنحر وايام التشريق ويقطع التلبية فيها باقل الطواف
باب الحج عن الغنم يجوز الغنابة في العبادات المالكية

الحج عن الغنم
الحج عن الغنم
الحج عن الغنم

الحج عن الغنم
الحج عن الغنم
الحج عن الغنم

الحج عن الغنم
الحج عن الغنم
الحج عن الغنم

الحج عن الغنم
الحج عن الغنم
الحج عن الغنم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العجيبة

ولا يجوز في البدنية بحال وفي المركب نهما بالحج ويجوز عند
الرجوع لا عند القدية ويشترط الموت والرجوع الدائم الى الموت
وانما شرط الرجوع للحج الفرض لا للنفل فمن عجز عن الحج صح حج غيره
عند ويؤى لنايب عنه فيقول لبيك حجة عن فلان في
الحج الضرورة والمرأة والعبد وغيرهما من وجوه الحج
فاحرم حجة عنهم ما ضمن نفقة ما والحجة له وان اهرم اخرجه
ثم عياده قبل المضي صح خطا فارجى يوسف وبعد لا حرم
المتعة والقران على المأمور وكذا دم الجناية ودم الاحصار
على الامر خلا لابي يوسف وان كاسمتا فله الذبح والحج
قبل الوقوف فله النفقة وان مات المأمور في الطريق صح
من قبل امره ثلث ما بقي باليه وعند ما من حيث مات المأمور
لكن عند ابي يوسف ما بقي من الثلث وعند محمد ما بقي من الثلث
المدفوع ويرى ما فضل من النفقة الى الوصي او الورثة و
من اهل الحجة عنه ابوهم ثم عيادته اجد جاز ولا انسان ان
ثواب علمه اغيرة في جميع العبادات **باب الهوى** هو
او بقر او غنم او اقله شاة ولا يجب تعريضه ويجزى في الهوى
في الاحمية ويجزى الشاة في كل موضع الا اذا طاف بالبيت
جنباً وجامعاً بعد وقوف عرفة قبل الحلق فلا يجزى فيها
الا البدنة ويأكل من هدي التطوع والمتعة والقران
من غنمها وخصر ذبح هدي المتعة والقران بايام النحر
دون غيرها واكل الجمر ويجوز ان يقصد به على غير

الحج عن الغنم
الحج عن الغنم
الحج عن الغنم

الحج عن الغنم
الحج عن الغنم
الحج عن الغنم

الحج عن الغنم
الحج عن الغنم
الحج عن الغنم

الحج عن الغنم
الحج عن الغنم
الحج عن الغنم

الحرم وغيره ويتصدق ويجلد خطاه ولا يعطى اجر اخر

ولا يركب الا عند الضرورة فان نقص بر كونه ضمنه ولا يجلد
فان جلبه تصدق به وينفق صرعها بالماء البارد لينقطع
لبنه فان عطب الهدى الواجب وتعب فاحشا اقامه غير مقام
وصنع بالعبث شاة وان عطب التطوع فخره وصنع بغيره
وقصره بغيره ولا ياكل منه هو ولا غنى وليس عليه غيره
ونقله بغيره التطوع والمنفعة والقران لا يخرج مسائل
شهدوا ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم النحر بطلت
كوشته فان يوم النحر يوم السبت ومن ترك الحجرة الاكل
في اليوم الثاني فان شاء ماها فقط والاولى ان يرى الكحل
ومن نذر ان يحج فاشيا يشي من بيت حتى يطوف للزيارة
وقيل من حيث يحرم فان دكب لرمه ودرجله اشترى
محمدا بالاذن فلما ان جلدتها والاولى تحليلها بقض شعر
او طفر قبل الجماع **كتاب النكاح** هو عقد يرد على ملك
قصد الحجب عند التقان ويكره عند خوف الجور ويسقط
حالة العتدال وينعقد بالحياب وقبول كلهما بلفظ
واحدهما كزوجي فقال زوجت وان لم يعلم معناها او
قال ادي ويزير في داد او يذير في بلا ميم محسوس
ولو قال عند الشهور ما ذك وشوهر لا ينعقد وانما ينعقد
نكاح وتزويج وما وضع لتملك العتدال كسبع وشاة
وهبة وصدقة وتملك لا باجاعة واعانة واباحة وق

الحرم وغيره ويتصدق ويجلد خطاه ولا يعطى اجر اخر
ولا يركب الا عند الضرورة فان نقص بر كونه ضمنه ولا يجلد
فان جلبه تصدق به وينفق صرعها بالماء البارد لينقطع
لبنه فان عطب الهدى الواجب وتعب فاحشا اقامه غير مقام
وصنع بالعبث شاة وان عطب التطوع فخره وصنع بغيره
وقصره بغيره ولا ياكل منه هو ولا غنى وليس عليه غيره
ونقله بغيره التطوع والمنفعة والقران لا يخرج مسائل
شهدوا ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم النحر بطلت
كوشته فان يوم النحر يوم السبت ومن ترك الحجرة الاكل
في اليوم الثاني فان شاء ماها فقط والاولى ان يرى الكحل
ومن نذر ان يحج فاشيا يشي من بيت حتى يطوف للزيارة
وقيل من حيث يحرم فان دكب لرمه ودرجله اشترى
محمدا بالاذن فلما ان جلدتها والاولى تحليلها بقض شعر
او طفر قبل الجماع **كتاب النكاح** هو عقد يرد على ملك
قصد الحجب عند التقان ويكره عند خوف الجور ويسقط
حالة العتدال وينعقد بالحياب وقبول كلهما بلفظ
واحدهما كزوجي فقال زوجت وان لم يعلم معناها او
قال ادي ويزير في داد او يذير في بلا ميم محسوس
ولو قال عند الشهور ما ذك وشوهر لا ينعقد وانما ينعقد
نكاح وتزويج وما وضع لتملك العتدال كسبع وشاة
وهبة وصدقة وتملك لا باجاعة واعانة واباحة وق

كانت صح
او ابني

الحرم وغيره ويتصدق ويجلد خطاه ولا يعطى اجر اخر

وشروط سماع كل العاقد لفظ الاخر وحضور حرة او حرم
حرمه بلفظين مسلمين ان التزويج مسلمة سامة مع الفظها
يصح ان سماعا تفرق بينهما فاسقين او محذوفين
فذف او اعني او ابني العاقد بينهما ولا يظن بهما هاتهما
وعوى القريب وصح تزويج مسلمة مينة عند ذين خلافا
لمحمد ولا يظن بهما هاتهما ان ادعت وانفردت ان صغيرة
فزوجها عند رجل صحيح ان كان الارب حاضر والا وكذا الزوج
الارب بالغة عند رجلان حضرت صح والافلا **فصل في**
يجزى على الرجل امره وجدته وان علت وبنته وبنت
وان سفلت واخنة وبنتها وبنت اخيه وان سفلت او بنته
وخالته وامراتها مطلقا وبنت امره دخلها وامراتها
وان علا وبنته وان سفلت والكل صانعا والجميع بين الاختين
نكاحا ولو في عدة من ابين او جرحى او وطئا بملك يمينه فلو
اخنة امته التي وطئا لا يطأ واحدة منها حتى تحرم الاخرى
ولو تزوج اخنته عقد يرد ولم تعلم الاولى فرق بينه وبينها
ولها نصف مهره والجميع بين امرأتين لو فوضت احدهما
لغيره عليها الاخرى بخلاف الجميع بين امرأتين تزوجا
والزنى يوجب حرمة المصاهرة وكذا المصاهرة مشهورة من احد
الجانبين ونظرة الى فرجها الداخل ونظرة الى ذكره مشهورة
دفع تسع سنين غم مشهورة بغيره ولو اتى مع المستل
نكحت الحرمة هو الصحيح وصح نكاح الكتابية والصائبة

الحرم وغيره ويتصدق ويجلد خطاه ولا يعطى اجر اخر
ولا يركب الا عند الضرورة فان نقص بر كونه ضمنه ولا يجلد
فان جلبه تصدق به وينفق صرعها بالماء البارد لينقطع
لبنه فان عطب الهدى الواجب وتعب فاحشا اقامه غير مقام
وصنع بالعبث شاة وان عطب التطوع فخره وصنع بغيره
وقصره بغيره ولا ياكل منه هو ولا غنى وليس عليه غيره
ونقله بغيره التطوع والمنفعة والقران لا يخرج مسائل
شهدوا ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم النحر بطلت
كوشته فان يوم النحر يوم السبت ومن ترك الحجرة الاكل
في اليوم الثاني فان شاء ماها فقط والاولى ان يرى الكحل
ومن نذر ان يحج فاشيا يشي من بيت حتى يطوف للزيارة
وقيل من حيث يحرم فان دكب لرمه ودرجله اشترى
محمدا بالاذن فلما ان جلدتها والاولى تحليلها بقض شعر
او طفر قبل الجماع **كتاب النكاح** هو عقد يرد على ملك
قصد الحجب عند التقان ويكره عند خوف الجور ويسقط
حالة العتدال وينعقد بالحياب وقبول كلهما بلفظ
واحدهما كزوجي فقال زوجت وان لم يعلم معناها او
قال ادي ويزير في داد او يذير في بلا ميم محسوس
ولو قال عند الشهور ما ذك وشوهر لا ينعقد وانما ينعقد
نكاح وتزويج وما وضع لتملك العتدال كسبع وشاة
وهبة وصدقة وتملك لا باجاعة واعانة واباحة وق

الحرم وغيره ويتصدق ويجلد خطاه ولا يعطى اجر اخر

الحرم وغيره ويتصدق ويجلد خطاه ولا يعطى اجر اخر

الحرم وغيره ويتصدق ويجلد خطاه ولا يعطى اجر اخر

باب في بيان ما كان في زمانه من عادات وادب

المؤمنين بنبي المقرة بكتاب عابدين كوكب في كمال المحرم والمحرمة
والامة المسلمة والكتايبية ولومع طول الملقح واللقح على الامم
واربع فقط لحرار اير او اماء وللعبد ثندان وجبلي بفتح
خلاف الاجر يوسف ولا توطأ حتى تضع وموطأ سندها
او اذان ولو تفرق امر اثنين بعقد واحد بما تحرمه في كمال
الاخرى والمسنن كل ما وعندها ينقسم قسمين مثلاً ولا
يخرج تفرق امتهم وسندهم وجو سنيتهما وثنية ولا خلا
في عدة اربعة اباها ولا امة على حرقا وفي عدة تفرقها
اذ كانت عدة البانين واخاميل مسنن في حائل ثبت نسب
حملها ولو نسبهها ولا كتاب المتعة والموت **باب**
الاولياء والكفاء نفذ كمال حرة مكلفه بل هو في
الا عراض في غير الكفو وروي الحسن عن الامام ع
وعليه فتوى قاضي خان وعند محمد بن يعقوب موقوفه ولو
مكفو ولا يحرق في بالغة ولو بكر او اساذن الوالي الكبير
فسكنت او ضحكت او بكت بلا صوت فهو اذن ومع الصوت
رد وكذا لو زوجها فبلغها الخبر بشرط فيها تسمية الزوج
لا المهر هو الصحيح ولو استاذنها غير الوالي الا في الجمن
القول وكذا الواساذن الشيخ في زالت بكارتها بوثنية او
اوجرا حرة او تعيب في بكر وكذا لو زالت برز في حقها ولو
الزوج سكت وقالت رد دت ولا بينة له فالقول لها رد
تعلق عند ما لا عند الامم والوالي كتاب المجنونة والصغير

واضح

في عدة اربعة اباها ولا امة على حرقا وفي عدة تفرقها
اذ كانت عدة البانين واخاميل مسنن في حائل ثبت نسب
حملها ولو نسبهها ولا كتاب المتعة والموت
باب الاولياء والكفاء نفذ كمال حرة مكلفه بل هو في
الا عراض في غير الكفو وروي الحسن عن الامام ع
وعليه فتوى قاضي خان وعند محمد بن يعقوب موقوفه ولو
مكفو ولا يحرق في بالغة ولو بكر او اساذن الوالي الكبير
فسكنت او ضحكت او بكت بلا صوت فهو اذن ومع الصوت
رد وكذا لو زوجها فبلغها الخبر بشرط فيها تسمية الزوج
لا المهر هو الصحيح ولو استاذنها غير الوالي الا في الجمن
القول وكذا الواساذن الشيخ في زالت بكارتها بوثنية او
اوجرا حرة او تعيب في بكر وكذا لو زالت برز في حقها ولو
الزوج سكت وقالت رد دت ولا بينة له فالقول لها رد
تعلق عند ما لا عند الامم والوالي كتاب المجنونة والصغير

في عدة اربعة اباها

في عدة اربعة اباها

والصغيرة ولو شيئا فان كان ابا او جد الرمز كان غيرها
فله الخيار اذا بلغا او علما بالكتاب بعد البلوغ خلافا لابي
وسكوت البكر رضي ولا يمتد خيارها الى اخر المجلس
ان لها الخيار بخلاف المعتقة وخيار العلامه لا يبطر
لدا لوقا ما للمجلس بل مريضيا صريحا او دلالة وشروط القضا
للشيخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق فان كانت احداهما
التعريق ورثته الاخر بلغا او لولا والولي هو العصبة نسبيا
او سبي على ترتيب الارث وابن المجنونة مقدم على ابن لحد
للمجد والولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كفار على ولا
المسلم فان لم يكن عصبة فلا مير ثم لاخت لا بولي ثم لاخت
لا بتم لاولد الامر ثم لادوي الارحام الا قرب لا عن بقر
عند الامام حلقا للمجد وابي يوسف مع محمد في الاشهر
المولود ثم لفاض في مشغور ذلك ولا بعد التزوج اذ كان
الا قرب غيا بحيث لا يتنظر الكفو الخاطب جوابه وقيل ما
السفر وقيل بحيث لا تفصل القوافل اليه في السنة الا مرة ولا
يطلق بعوده ولو تزوجها وليان متساويان فالعبرة للاول
وان كانا معا بطلا ويصح كونه المرأة وكيلة في الكتاب
تغير الكفاءة في الكتاب نسباً فليس بعض مكفاً بعض وغير
من العرب ليس كفواً للمهر بل بعض مكفاً بعض وبنو باطلة
ليسوا كفواً غيرهم من العرب وتعتبر في العجم اسلاما وحرية
فمسلم او حر ابوه كافرا ورفيق غير كفو لمنها اب في الاسلام

في عدة اربعة اباها

في عدة اربعة اباها

في عدة اربعة اباها

الطولة وقت كل مهر والعدة والنسب والنفقة وان غدا
العداء ومراعاة وقت الطلاق في فضلها لا الاخصان والمهر
لرفع الاول وفي يوم النسب بها اقتضوا

اما ادا زوجہ بعقدین فالاول
 صحیح ودون الثانی
 صد الشریعہ

والى انضباطه

والشاهد في
قائمة المالكين
بمنه

اتفق على منعه الغير على طبع ان يزوجه فثبت ان تزوجها بان قال حال الطلاق
 اتفق بغيره ان تزوجه في والاربع رجع عليها تزوجه اولاد وان لم يشترط كل الفتي
 على هذا الطبع قال الامام طهر الدين الحاج ان يرجع رجع نفسها منه او لا
 رجع رجع وقال غير الحاج ان يرجع وقال في الفصول الحاج ان يرجع رجع
 رجع او لا اذا لم تزوج نفسها وان تزوجت لا بعد اذ
 رجع اليها الدائم لغيره على نفسه اما اذا انفكها الدائم
 رجع اليها الدائم لغيره على نفسه

روى عن علي بن ابي طالب
 ان علي بن ابي طالب
 قال لا يزوجها الا اذا
 رجع اليها الدائم لغيره
 على نفسه

بالجوه ولو مع المانع احتياطا والمنفعة واجبة لمطلق قبل
 الدخول لم يسم لها مهر وسحب لمطلق بعد الدخول غير
 مسحبة لمطلق قبله سمي لها مهر ولو سمي لها الفاقضت
 وهبت له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه وكذا كل
 مكيل وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل او الباقي
 اخرج خلعها ولو وهبت قل من النصف وقبضت الباقي
 عليها الى تمام النصف وعند ما بنصف المقبوض ولو قبضت
 شيئا فوهبت لغيره اخرجها على الاخر وكذا لو كان المهر عرضا
 قبل القبض او بعده وان تزوجه بالالف على ان لا يخرجها من
 البلد وعلى ان لا يترجى عليها فان وفي فلها الف والاح
 فمهر المثل ولو تزوجه على الف ان اقامتها وعلى الفتيان
 فان اقام فلها الف والاف المثل ان اقامها وعلى الفتيان
 غلظ وعندها لها الف فان اخرجها ولو تزوجه بهذا
 العبد وبهذا العبد فلها الف ان كان مهر مثلها او اقل والاد
 ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما وعندها لها
 الاقوى بكل حال وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الا انها
 وان تزوجه بهذا العبد فاذا اخرجها فلها العبد عند
 الامام ان ساوي عشرة وعندي يوسف العبد مع قيمته
 الحر لو كان عبدا وعند محمد العبد وتمازى المثل هو
 اقل منه وان تزوجه على فري ووثوب هروي بالغ في
 او لاخير يرد في الوسط او قيمة وكذا لو تزوجه على مكيل

روى عن علي بن ابي طالب
 ان علي بن ابي طالب
 قال لا يزوجها الا اذا
 رجع اليها الدائم لغيره
 على نفسه

او موزون يمين حسن لاصفة وان يوصفها ايضا واجب هو
 لاقيمة وقيل النصف مثل ان يوقع في وصفه وكوشطها كما
 فوجد هاشم الرضا كل المهر وان اتفقا على قدر في السر واعلنا
 غيره عند العقد فالمعتبر اعلناه وعند ابي يوسف السراة
 يجب شي بلاموطي في عقد فاسد وان خلاه طي وجب
 المثل ان يزد على المستى وعليها العدة وابتنائها خير
 لا من آخر الى طائفة هو الصحيح ويثبت فيه النسب من
 حيز الدخول عند محمد وبه يفتي ومهر مثلها يعتد بقوم
 لهما ان تسا وتاسنا وجمالا وعقلا ومودينا وبلدا
 عصر او كان وثبات فان لم يوجد مهر من الاجانب فان
 جميع ذلك فما يوجد منه ولا يعتد بامر او خالته ان لم تكن
 من قوم ابيها او صح صمان وليها مهرها وتطالب من شأته
 ومن الزوج ويرجع الولى على الزوج اذا ادعى ان ضمن
 والآفلا وللرأة منع نفسها من الوطى والسفر حتى يوفى
 قدر ما ينعيل مهرها كله او بعضا ولها السفر والخروج
 من المنزل بقنا ولها النفقة لو صنعت لذلك وهذا قبل الد
 وكذا بعد خلعها فيما لو كان الدخول برضاها غير ضربة
 ولا جناية وان لم يبين قدر المجل فقدر ما يعجل من مثله
 غير مقدم رجع ونحوه وليس لها ذلك لو اجل كله خلع او لا
 يوسف واذا اوفاه ذلك فلم ينقلها حيث شاءا دون السفر
 وقيل لها السفر بها في ظاهر الرواية والفتوى على الاول

جامعها في فاسد الدائم والمهر
 والعدو لا يزوجها بالنظر والسنن
 فهو ما رآه

وذكر الزوج ان يزوجها ما لم يكن له امر او على الفتيان
 وعندها ولا كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 رجع الولى او من له امر او على الفتيان
 كان تمام الحب فاقطع رجع فيها كذا وكذا

وأن اختلفا في قدر المهر فالقول لها إن كان مهر مثلها كما قالت
 أو أكثر ولإن كان كما قال أو أقل وإن كان بينهما ما تخالفا
 ولم يهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول للقول لها إن
 كانت متعة المثل كصف ما قالت أو أكثر ولإن كانت
 كصف ما قل أو أقل وإن كانت بينهما ما تخالفا ولزممت
 المتعة وعند أبي يوسف القول له قبل الدخول وبعد
 إلا أن يذكر ما لا يتعارف مهرها وأيهما يرهن قبل وإن
 برهنافينية أو في حيث يكون القول لها وبينهما أو في حيث
 يكون القول له وإن اختلفا في أصله وجب مهر المثل ولو
 أحدهما حيوة ثم ما وفي موته أن اختلفا لو رثت في قدره
 فالقول لو رثت الزوج عند الإمام ولا يستثنى القليل
 وعند محمد كالحياة وإن اختلفوا في أصله لحجب مهر المثل
 عندهما وبديقتي وعند الإمام القول لمنكر التسمية ولا
 يحجب شيء وإن بعث إليها شيئا فقالت هو هديتي وقال
 مهر فالقول لم يغير ما هي للأكل وإن نكح دمي فميتا أو
 حرة على ميتة أو بلاء مهر وذلك جائز في دينهم فلا شيء
 لها خلافا لما سوا وطئت وطلقت قبلها ومات أحدهما
 وإن نكحها الخمر أو خمر من غير أسلم أو أسلم أحدهما قبل نكاح
 فلها ذلك وإن كان غير معين فميتا الخمر ومهر المثل في الخمر
 وعند أبي يوسف مهر المثل في الزوجين وعند محمد القيمة فيها
 وفي الطلاق قبل الدخول لحجب المتعة عنها ما عجب مهر المثل

ونصف القيمة عند اوجها **باب كحل الرقيق** كحل العبد
والامة والمدير والمكاتب وامر الولد بلا اذن السيد موقوف
فان اجاز نفذ وامر بطل وقوله طلقها رخصية لجازة
مطلقاتها او طلقها فان نكحوا باذنه فالمرء عليهم بيع العتق
ويسعى المدير والمكاتب والاميان واذنه لعبد بالنكاح
يشمل جائز وفاسد فيباع في المهر لو نكح فاسدا فوطئ
ويتم الاذن به حتى لو نكح بعد جائز توقف على الاجازة و
نكح عبد المأذون المدبون صح وهي سوء الغرماء في مهر
مثلا ومن زوج امته لا يلزم بئوتها وباطا الزوج متى
ظفر ولا نفقة عليها لا بالنيوة وهي ان يخلع بينهما وبين
الزوج في منزله ولا يستخدمها فان بواها ثم رجع صح و
سقطت النفقة وان خرمته بلا استخدام لم يسقط وان
زوج امته ثم طلقها قبل الدخول سقط المهر بخلاف ما قلنت
للمرة نفسها قبله والاذن في العزل عن الامة للسيد وعند
لها وان تزوجت امه او مكاتبته بالاذن ثم عتقت فلا حياء
في الفسخ حر كان زوجها وعبدًا وان تزوجت بلا اذن
فعتقت نفذ وكذا العبد وان خيأ لها والمسي السيد
وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده ونوطئ امته ابنته
فولدت فادعاه ثبت نسب من ولده قيمتها المهر والامانة
ولدها وتقرير امر ولده والجذ كالاب بعد موته لا قبله وان
زوج امته اياه جان وعليهم رها لعتقها فان انت ولي

ووزع للمولى المكانة الصغيرة ففعل على ما ذكره في الكتاب موقوف
فما بين على الكتاب وان غنقت قبل ان يورث الكتاب فان الكتاب موقوف
على اجازة المولى لا اجازة له وهذا من الطق المسجل حيث وقف وليس
العق على اجازة له وبعد على اجازة ونفذ قبل العق باجازة لا باجازة
المولى وبعد لولية نفذ باجازة المولى لا باجازة له لا باجازة له ولا
هو المعنى لولية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لأنه أيضا بن حقيقه وان كانت مست

زوج المرتد ولا المرتدة احدا **باب القسم** بحج العدة
 يتولته لاوطئا والبكر والثيب والجديرة والقيصرية
 سلمة والكتانية فينسواء وللامة والمكاتبه و
 رق وامر الولد نصف الحرة ولا قسمه في السفر فليس
 في القرعة احب وان وهبت قسمها لغيرها صح ولها
كتاب الرضاع هو مقر الرضيع من ثدي الاممية
 في مخصوص ويثبت حكمه بقليله وكثير في مدة
 حيا وهي حوالين ونصف وعندهما حوالين فيحرم به
 من النسب الاجدة ولده واخنت ولده وعمته ولده
 خيلا واخنت وامر عمة او عمتها او خاله او خالته و
 بن المرقع لها وقس عليه وتخلل اخ لاخ رضاعا و
 الاب لم اخنت من امه يخلل اخيه من ابيه ولا خلل بين
 ثدي وان اختلف زمانها ولا يمين رضيع وولده من
 سفل ولذويج لبنها منه فهو اب الرضيع وابنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والرشاد والبرهان
على كل شيء عسير

الكبيرة ان لم توطأ للصغيرة فقصفت ويرجى به على الكبيرة
ان علمت النكاح وقصدت الفساد لان لم تقلبها او
دفع الجوع والهلاك ولم تعلم انه مفسد والقول هو
فيه وانما ثبت الرضا بما ثبت به المال ولو قال هذه
من الرضا مزاى الغلط صدق **كتاب الطلاق** هو في
الفيد الثابت شرعا بالنكاح احسنه تطليقا واحدة
طهر اجماع فيه وتركها حتى تقضى عدتها وسنة وهو
تطليقا ثلثا في ثلثة اطهار اجماع فيها ان كانت
في غيرها طلقة ولو في الحيض والايسة والصغيرة والى
يطلق للسنة عند كل شهر واحدة وعند محمد لا يطلق
للسنة الا واحدة وبار طلاقه عقيب الجماع ويد
تطليقا ثلثا او ثلثي بكاتب واحدة او في طهر واحدة
فيها طهر جامعها فيه وكذا تطليقا في الحيض وجب من
في الجمع وقيل شجب فلا ظهرت ثم حاضت ثم طهرت
ان شا وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحضرة
ولو قال الموطوءة انت طالق ثلث السنة وقع عندك طهر
وان نوى الوقوع جملة صحت نيته ويقع طلاق كل زوج
عاقل بالغ ولو مكرها او سكران او اخرس باشارة المعهدة
اجلا قضي وجنونا ومعتوق وميرس ومدهوش ومغني
عليه ونائم وسيد على زوجة عبده واعتباره بالنساء فطلاق
المرة ثلث ولو حلت بعد طلاق الامة ثلثان ولو حلت حرة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والرشاد والبرهان
على كل شيء عسير

ان كانت

باب انقاع الطلاق صريحه استعمل فيه خاصة والاحتجاج
الى نيته وهوانت طالق ومطلقة وطلقت ويقع بكل منها
واحدة رجعية وان نوى اكثر او ابدت انت الطلاق وانت
طالق الطلاق وانت طالق طلاقا يقع بكل منها واحدة رجعية
وان نوى ثلثا او ابدت وان نوى بان طلاق واحدة وبطل
اخرى وقعنا وان نوى الثلث وقعه يقع باضافته الى
جملة ما كثر واي ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق و
الرأس والوجه والرجل واليد والجسد والفرج او
جزء شايع منها كقصها وثلثها لايضا فقتل الى يدها او جرحها
او طهرها او بطنها ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها
او ربعها طلقت ويقع في انت طالق ثلثة انصاف تطليقتين
وفي ثلثة انصاف تطليقة ثلثان وقيل ثلث وفي من
واحدة الى ثلثي او ابدت واحدة الى ثلثي واحدة وعند
وفي الى ثلث ثلثان وعند هائل وفي واحدة في ثلثين
واحدة ان لم ينو شيئا او نوى الضرب على الحسا وان نوى
او مع ثلثي فثلث وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثلثين
وفي ثلثي ثلث ثلثان وان نوى الضرب في انت طالق من
الى السام واحدة رجعية وفي انت طالق بكاء او في بكاء
للمالحية كانت ولو قال اذا دخلت كذا او في دخالك
لا يقع ما لم يدخلها وكذا الدار **فصل** قال انت طالق
عذا او في غدي يقع عند الصبح وان نوى الوقوع وقت

فوق

ولو قال انت طالق

او نوى

واحدة

روى عن محمد بن قيس قال قال ابي
او انما قال او اطلق قال اراءه واقفا
او انما قال او اطلق قال اراءه واقفا
او انما قال او اطلق قال اراءه واقفا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والرشاد والبرهان
على كل شيء عسير

لهلك سرحتك فارقك امرك بيدك اختار كنت حرة
 تقنع تخبري استري اغري اخري اذهبي قومي ايتي الان
 فلو انكر النية صدق مطلقا حالة الرضى ولا يصدق قضا
 عند مذكره الطلاق فيما يصلح للرجوع دون الرد ولا عند
 فيما يصلح للطلاق دون الرد والشتم ويصدق ديانته في
 ولو قال ثلث مرات اعدي ونوى بالام والطلاق والباقي
 صدق وان لم ينو بالباقي شيئا وقع الثلث وتطلق
 بلسان امرأه او لست لك بزوجه ان نوى الطلاق و
 الصريح يلحق الصريح والباينة والبطنية يلحق الصريح
 البينة الا اذا كان معلقا بالشرط **باب التفويض** واذا
 لها اختار كينوى الطلاق فاخترت نفسها في مجلسها
 الذي علمت به فيه بانته بواحدة ولا يقع نية الثلث وان
 قامت منها واخذت في عمل اخر بطل ولا بد من ذكر النفس
 او الاختيار في احد كلاميهما وان قال لها اختاري قضا
 انا اختار نفسي واخترت نفسي تطلق وان قال لها ثلث
 اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة وقع
 الثلث بلا عينة وعندهما واحدة باينة ولو قالت اخت
 اختبارة وقع الثلث اتفاقا ولو قالت طلقت نفسي او
 نفسي بتطبيقه بابت بواحدة في الجمع وقيل بملك كونه
 ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختاري بتطبيقه
 فاخترت نفسها وقع واحدة رجعية ولو قال امرك

ولو جعل امرها بيدها فاختارت نفسها لم يملكها وانما هي حرة
 ذلك ان نفسها بان قالت انما امر واتا عليك حرام وانا
 مملوك بان فهو طلاق ولو قالت انت باينة او حرام
 ولم تخرج من هو باطل ولو قالت انت مملوك
 طالق لم يقع شي ولو قالت انا طالق
 ولم تخرج منك طلقت هدام

حرة
 مملوك

وقال
 حرة

بيدك ينوي ثلثا فقالت اخترت نفسي بواحدة او بوجه
 واحدة وقع الثلث وان قالت طلقت نفسي واحدة
 او اخترت نفسي بتطبيقه فواحدة باينة ولو قال امرك
 بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل وان ردت في اليوم
 لا يرتد بعد غد وان قال اليوم وغدا يدخل الليل و
 ان ردت اليوم لا يبقى غدا ولو مكثت بعد التفويض
 يوما ولم تقم او كانت قائمة فجلست وجالست فانك
 او متكئة ففقدت او على دابة فوقفت او دعت
 للمشورة او شهودا لا يشهد لا يبطل خيارها وان سا
 دابها بطل لا يفسد ذلك تنبيه ولو قال لها طلق نفسي
 ولم ينو ونوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا
 لو قالت انت نفسي وان طلقت ثلثا ونواه وقهر وقعت
 نية الثلث ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق ولا يملك
 الرجوع بعد قولها طلق نفسي ويتقيد بالمجلس الا
 اذا قال متى شئت ولو قال لها طلق ضرتك او اخر طلق
 امرأتي يملك الرجوع ولا يتقيد بالمجلس الا اذا ان شئت
 ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة وقع واحدة
 في عكس لا يقع شيء وعندهما يقع واحدة وفي طلق في
 ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء وكذا في عكسه
 وعندهما يقع واحدة ولو امرها بالبائنة او الرجعي فعكست
 وقع ما امر ولو قال انت طالق ان شئت فقالت شئت

ان شئت فقال شئت بنوى الطلاق لا يقع شيء وكذا لو قلت
المشيئة بعد مرد وان غلقت بوجود وقع ولو قال انت
الطلاق متى شئت ومما شئت او اذا ماشئت واذا ما
فردت الامر لا يرتد بها ان تطلق واحدة متى شئت ولا ترتد
ولو قال انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلثا منفرا لا رجوع
ولا بعدد زوج اخر ولو قال انت طالق حيث شئت او اين
شئت لا تطلق والمرتب في مجلسها ولو قال انت طالق كذا
شئت فان شئت موافقة لنية رجعية او باينة او ثلثا
وقع كذلك وان تخالف يقع رجعية وكذا ان لم يشأ
عندما يقع شيء وان لم تكن نية يقع ما شاءت ولو
انت طالق كمر شئت وما شئت طلقت ما شئت في المجلس
بعد وان قال طلق بنفسك مثلث ما شئت فلها ان تطلق
مادون الثلث لا الثلث خلاها **باب التعليق** اما
يصح في الملك كقولها لنكوصه ان زدت فانت طالق او
مضافا الى الملك كقولها اجنبية ان نكحت فانت طالق
فيقع ان نكحها ولو قال لاجنبية ان زدت فانت طالق
فانكحها فزادت لا تطلق والفاظ الشرط ان واذا واذا
ما وكلها ومتى ومما ففي جميعها اذا وجد الشرط في
اليمة الا في كل ما فانه انشئ فيها بعد الثلث ما لم يدخل
على التزوج فلو قال كلما تزوجت امرأة فني طالق تطلق
بكل تزوج ولو بعد زوج اخر وان قال كلما دخلت فانت

ان قلت كذا فامرأة طالق وليس
امرأة فزوجها ثم فعل لا تطلق بمرارة

ان قلت كذا فامرأة طالق وليس
امرأة فزوجها ثم فعل لا تطلق بمرارة

ان قلت كذا فامرأة طالق وليس
امرأة فزوجها ثم فعل لا تطلق بمرارة

طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج اخر مرد والملك
اليمة والملك شرط لوقوع الطلاق لا لاختلال اليمة فان
وجد الشرط فيها انحلت اليمة ووقع الطلاق والا انحلت
ولا يقع وان اختلف في وجود الشرط فالقول لها لا اذا
برهنت وفيما لا يعلم الامن بالقول لها في حق نفسها ارمي
حتى غير ما لو قال ان حضيت فانت طالق وفلانة فضالت
طلقت هي ولا فلامنة وكذا لو قال ان كنت تحت عذبة الله فانت
طالق وعبدك حر ففالت احب طلقت ولا يعتق ولا يقع في
ان حضيت بالمرئسي الميرثا فاذا استمر وقع ما استباحه ولو
لو قال ان حضيت حيضة تقع اذا ظهرت ولو قال ان ولدت
ذكر فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق
فولدتها ولم يهر الاول تطلق واحدة قضا وشئتين ولو
تنقضى العدة ولو علق بشرط بشرط الرجوع وجود الملك
عند اخرها فان وجد او اخرها فيه وقع وان وجد او اخر
لا فيه لا يقع ويبطل تخيير الثلث تعليقه فلو علق بشرط غير
تجزا قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع شيء
ولو علق الثلث او العلق بالوطع لا يجب العقر بعد
الايلاج ولا يصير به مرجعا في الرجعي المبرقع والمحل
لا ييوسف ولو قال ان نكحتها عليك فني طالق انك عليها
في عدة البائنة لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق قوله انشاء
الله وان لم يثبت الله او ما شاء اهتوا والمرشاء الله او الا

بالتصريح

قال لا يبرح المدعوات ان لم يراجع من السيد قال وبارك
طواله في بيع واعد ما طلق في جامعها ثلثا والا فبارك
شئتي من الناس والتظاهر

اجل الثلث فلو اعادة اذ اطلقت فلا فرق
طالعتان ثم قال لا فرق من كذا قال الثلث
مثل ذلك ثم طلق الاولى واحدة فانه يقع على الاولى
واحدة واحدة ولو لم يطلق الاولى ولكنه طلق الاولى
واحدة فانه يقع على الثانية والا على واحدة واحدة
ثم يعود على الثانية وعلى الاولى والا على واحدة واحدة
او على واحدة واحدة وعلى الاولى والا على واحدة واحدة
ولو لم يطلق على الاولى والا على واحدة واحدة
فانه يقع على الثانية ثلث تطلقا وعلى الاولى
والاولى على كل واحدة ثلثان فاحتمل

وهذا هو معنى قوله تعالى وانما الله لا يهدي القوم الظالمين

ان يشاء الله لا يفلح وكذا لو مات قبل قولها ان شاء الله وان
مات هو يقع وفي انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثلثان
وفي الاثني واحدة وفي الاثني ثلث **باب طلاق المهر**
الحالة التي يصير بها الرجل قارا بالطلاق ولا ينفذ به
فيها الا المثلث ما يغلب فيها المهر كمن مهر بدينار
مصلحه خارج البيت ومبارزته بدينار فمهره دينار
في قصص او مهر فلان امرأته وهو بذلك الحال
عليه بذلك السبب وبغيره وهي في العدة ورثت وكذا
لو طلبت رجعية فطلقها ثلثا ومبائة قبلت ابنه بشهوة
ولو بانها وهو محصور وفي صف لقنن او محصور لقنن
او حرجا او يقدر على القيام بمصالحه خارج البيت كمن
متشكك او محصورا ترث وكذا المختلفة وتحريرة اخوات
نفسها او طلاق ثلثا بامرها او بغير امرها كمن خرجت
ومررت بعد ما بانها امرأتك وكذا مفرقة بسبب حب او
العدة او خيار البلوغ او العتق ولو غفلت ذلك وهي
لا تقدر على القيام بمصالح بيتها امرأتها وهي في العدة و
رثها ولو بانها بامرها في مرضه او تصادقا ان كانت حصة
في مهره ومضت العدة ثم اوصى لها او اقربيه فلها المهر
من مهره وما اوصى او اقربا وان علق الطلاق بفعل اجنبا
بحي الوقت فوجد بان كان التعليق والشرط في مرضه ورث
وان كان احدهما في الصحة لمرث وان علق بفعل نفسه

وهذا هو معنى قوله تعالى وانما الله لا يهدي القوم الظالمين

وهذا هو معنى قوله تعالى وانما الله لا يهدي القوم الظالمين

وهما في المرض والشرط فقط ورثت وكذا لو علق بفعلها
ولا بد لها منه وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط فيه
خلاف المحمدين وان كان لها منه بد لم ترث على كل حال وان قد
ولاعنه وهو مرض ورثت وكذا لو كان القذف في الصحة
واللعان في المرض خلاف المحمدين وان اتي بها وبانت بها فكان
في المرض ورثت وان كان الا يلق في الصحة لا وفي الرجعي
ترث في جميع الوجوه وان مات وهي في العدة والاول
باب الرجعة هي استدامة النكاح القائمة في العدة
طلاق ما دون ثلث بصر في الطلاق او بالثلث الاول كمن
ولم يصفه بضرب من الشدة ولم يكن بمقابلته مال فلان
يراجع وان ابنت ما دامت في العدة بقوله راجعتك او
راجعت امرأته او بفعل ما يوجب صرة المصاهرة موطئ
ومس وخنوخ ما حاد الجانبين في ذنب الشهادة عليه او اعلا
بها ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها صدقة صحت
والا فلا وكذا قال راجعتك فقالت مجيبة لم انقضت عدي
فالقول لها ولا يقع الرجعة خلافهما وان قال ذبح
الامة بعد العدة كنت راجعتك فيها صدقة سيدها وكذا
فالقول لها وعند السيد في عكسه القول بالسيد
انفا في الصحيح وان قال راجعتك فقالت مضت عدي
وانكر فالقول لها واذا طهرت من الحيض الاخير عشرة
انقضت الرجعة وان لم تغسل وان انقطع لاقول الامم

وهذا هو معنى قوله تعالى وانما الله لا يهدي القوم الظالمين

وهذا هو معنى قوله تعالى وانما الله لا يهدي القوم الظالمين

وهذا هو معنى قوله تعالى وانما الله لا يهدي القوم الظالمين

تغسل

او يحق عليها وقت صلوة او يتم وتصل وعند محمد ينقطع
بالتيمر وان لم تصل فيه الكتابة يخرج الانقطاع انفا
ولو اعتسلت ونسيت اقل من عضو انقطعت وان نسيت
عضوا لم يكل المضمضة والمستشق كالاحتل في رواق
عنه يوسف كما امر العضو لو طلق عاملا او موقدا
وانكر وطهرها لمان يراجع وان طلق من غير طهر وانكر
فليس لمان يراجع فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة
لا حمل من غير رجعة ولو قال لا امرأتك ان ولدت
فانت طالق فولدت ولدا فمخرجه من طهر اخر فهو رجعة
قال كذا ولدت فانت طالق فولدت ثلثة في بطون قال
والثالث رجعة وتتم الثلث بولادة الثالث وعليه لا رجعة
بالمرء او المطلقة الرجعية تشوف وتترى قد دب
ان لا يدخل عليها حتى يعلم بان لم يقصد رجعتها وليس له
ان يسافر بها حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا يخرج الوطى
ان يتزوج مبانة باده الثلث في العدة وبعد ما ولا حمل
الحرة بعد الثلث ولا الامه بعد الثلث الا بعد وطى زوجها
اخر نكاح صحيح ومضى عدته ولا حمل له بملك يمين ولا حملها
وطى المراهق لا السيد والشرط الايلوج دون الاثر ان
ترجعها بشرط التحليل كره وتحمل للاول وعنه يوسف
ان النكاح فاسد ولا حمل للاول وعنه محمد بن يحيى ولا حمل
للاول والزوجه الثاني بدم رادو الثلث ايضا خلافا ل

الرجعة في المهر

الطلاق

في الرجعة في المهر

فطلقت دونها وعادت اليه بعد اعراسه بثلث وعنده
بما بقي ولو قالت مطلقة الثلث انقضت عتق منك و
تحللت وانقضت عتق والمدى تحتل ذلك فله تصديقها
ان غلب على ظنه صدقها **باب اليلاء** هو الحلف على ترك
وطى الزوجة بدقة وهي اربعة اشهر للحرة وشهر للامه
فلا يلاء لو حلف على اقل منها وحكمه وقوع طلاقه
ان يبر ولو زعم الكفارة او الحنث ان حنث فلو قال لزوجتي
والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة اشهر كان يبر
وكذا لو قال ان قربتك فعلى حجي او صوم او صدقة او ف
طالق او عبده حر فان قربها في المدى حنث وسقط اليلاء
والا يابن بضميه او سقط اليلاء على اربعة اشهر
وتيقن ان طلق فلو نكحها ثانيا عاد اليلاء فان مضت
اخرى بلا وطى بابت باخرى فان نكح ثلثا فكذلك ثلثا
فان تزوجها بعد زوج اخر فلا يلاء ولا يمين يابسة فان
لزم الكفارة او الحنث او لم يمين في المدى وان لم يمين وكذا
لو اتي من جنسية او مبانة او الرجعية في الزوجة ولو قال
والله لا اقربك شهرين او شهرين بعد كان اليلاء لو مكث
يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاول
بالياء وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوم فان قربها وقد
من السنة اربعة اشهر صار يلاء ولو قال لا ادخل بصره
فيها لا يكون موليا وان عجز الوطى عن طهرها برضه او مكرها

الرجعة في المهر

الرجعة في المهر

الرجعة في المهر

الرجعة في المهر

الرجعة في المهر

الرجعة في المهر

الرجعة في المهر

الرجعة في المهر

الرجعة في المهر

الرجعة في المهر

هذا هو الصحيح في قوله فان كان الزوج قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره

هذا هو الصحيح في قوله فان كان الزوج قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره

او تزوجها او صنفها او جملها وان بينه وبينها مسافرة او
اشهر فقيهان يقول فيث اليها ان اسمها العذر من وقع
الحلف الى اخر المدة فلو زال في المدة تغير الحلف بالوطى وان
قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى التي لم يزوجها
وان نوى طهارا فطهار وان نوى الكذب فكذب وان
نوى الطلاق فباين وان نوى الثلث فثلث والفتوى
على وقوع الطلاق ببلهنية وكذا بقوله كل حل على حرام
او حرام بدست راسد كمن يزوج حراما لمعرف
باب الخلع هو الفصل عن النكاح وقيل ان تقبلي
المرأة نفسها بالخلع لها ولا بأس به عند الحاجة وكه
لما اخذت من ابن شتر واخذت من اعطاه ان نشرت
والواقع في الطلاق على مال باين وبين المال المستر
وماصح مراه صريح بدلا للخلع وان بطل العوض فيقع
باينا وفي الطلاق يقع رجعا بلا شيء كما اذا خالها
او طلقها وهو سلم على خمر او خنزير وميتة او قالت خالني
على ما في يدي ولا شيء في يدي وان قالت على ما في يدي من
دراهم ولا شيء فيها لزمها ثلثة دراهم وان قالت من مال
لزمها درهمها وان خالها على عبدها الا بقى على انها
برية منصفان لا يجر او لزمها تسليمه ان امك ولا فقيهة
ولو قالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدة فله ثلث الا
وبانت وفيه على يقع رجعا بلا شيء وعندها كالباء ولو

التي هو صحيح في قوله فان كان الزوج قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره

هذا هو الصحيح في قوله فان كان الزوج قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره

قال لها طلقني نفسك ثلثا بالف وعلى الف فطلقت وحده
لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالف وعلى الف فطلقت
بانت ولزمها المال وان قال انت طالق وعلى الف
او قال لعبدك انت حر وعلى الف فطلقت وعق مجانا
وان لم يقبلها وعندها لا مال لم يقبلها واذا قبلها لزمها المال
والخلع معاوضة في حقها فيصير رجوعها قبل قبوله بعدا
او حبت وشروط الخياراتها ويطلق بالقيام عند المجلس قبل قبوله
ويشترط حقه فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط الخيار
له ولا يبطل بالقيام عند المجلس قبل قبولها واجاب العبد
في العتق على مال كجانبها ولو قال لها طلقك امس بالف
فله تقبلي فقالت بل قبلت فالقول له ولو قال البايع
كذلك فالقول للمشتري والمباراة كالخلع ويسقط كل
منها كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالمال
فلا يخطأ البهي به ولا تنقذ ما ضيقه مفروضة ولا هو
عجلها ولم يقض نذرها ولا يجر له وخلع قبل الدخول وعند
محمد لا يسقط الا ما سمي فيها ما و ابو يوسف مع الامارة
المباراة ومع محمد في الخلع ولو خلع صغيرته من زوجها
لا يلزمها مال ولا يسقط مهرها وطلقت في الرجوع وفي الكبر
يتوقف على قبولها ولو على انضمام لزمها المال وطلقت ولو
المال عليها باطلت بلام شيء ان قبلت والا فلا تطلق وخلع
المرضية من الموت معتبر **باب الظهار** هو

هذا هو الصحيح في قوله فان كان الزوج قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره

هذا هو الصحيح في قوله فان كان الزوج قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره ولو كان قد طلقها فله ان يزوجها من غيره

قال

زوجة او عضو منها يعبر عن جملتها لوجز شياع منها
 بعضو بحر من عليه المنظر اليه من محارم ولو رضا عاقل
 طانت على كثر راي او راسك ولحق او نصفك وشي
 او كسطنها او فخذها او كظم حتى او عمتي ولحقها حرم
 وطى باود واعيه حتى يكفر فلو وطى قبل التكفير فليس عليه
 عيل الاستغفار والكفارة الموكى ولا يعود حتى يكفر
 العود الموجب للكفارة عن طهرها وينبغي طان تمنع
 نفسها منه ونظا لنبه بالكفارة ويجبر القاضى عليها و
 اللفظ المذكور لا يحقل غير الظهار ولو قال انت على مثل
 اتى او كاتى فان نوى الكرامة صدق او الظهار قطهارا و
 الطلاق فباين وان لم ينو شيئا فليس بشئ ولو قال انت
 على حرام كاتى ونوى ظهارا او طلاقا فكم نوى ولو قال
 حرام كظم راي ونوى طلاقا او ايل فهو ظهارا وعندها
 مانوى ولا ظهارا ولا روضة ولا ظهارا من امته ولا من غيرها
 بغير امرها وظاهر منها فاجازت النكاح فلو قال لفسائ
 انت على كظم راي كان مظاهرا منهن وعليه كل واحدة كذا
 وان ظاهر من واحدة من اربا في مجلسا ومجالس فعليه كل راي
 كفارة وهي عتق رقبة تجوز فيها المسلم والكافر والذم
 والافشى والصفير والكبير والاعمى والاهم الذم اذا بيع
 فسمع ومقطوع اليدى واليدى واحدى الرجلين من عتق
 ومكاتب لم يرد شيئا ولا يجوز الاعمى والاهم الذى لا يسمع

اي لا يطلق ما تانيا
 اي لا يطلق ما تانيا
 اي لا يطلق ما تانيا

والاهم من ومقطوع اليدى او اربا منها او الرجلين او يد
 من جانب واحد ومجروح مطبق ومذموم وليد ومكاتب
 ادنى بعضا وعتق بعضه ولو اشترى بنتها صح وكذا لو حرر
 نصف عبده عنها ثم باقيا قبل وطى مظاهرها ولو حرر
 نصف عبده ثم باقيا لا يجوز خلافا لما وكذا لو حرر
 نصف عبده ثم جامع المظاهر منها ثم باقيا فان لم يجد
 ما يعق صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا شئ
 من الايام المنهية فان وطى فيها لم يلد عامدا او هارانا
 استأنف خلافا لابي يوسف وان فطر بعد زواجر غير
 استأنف جماعا فان لم يستطع الصوم اطعمه هو او ابنته
 ستيكينا كل مسكيا كالفطرة او قيمة ذلك ويصح اعطا
 مئة مئوي شعير او تمر وتصح الاباحة في الكفارات
 والفدية دون الصدقات والعشر فلو عذاهم وعشاهم
 او عذاهم عذائهم وعشاهم عشائهم واشبعهم حبان وان
 ما اكلوا ولا بد من الاداء في خير الشعير والخنطة ولو طعم
 فقيرا واحدا ستيه بواجزاء ولو اعطاه طعاما الشهرين
 في يوم لا يجزئ الا عني يوم واحد فان جامعها في خلا
 الاطعام لا يستأنف ولو اطعم ستيه فقيرا كل فقير صاعا
 ظهارا لا يبيح الاغنى واحد ولو عظمها با و افطار صح
 عنها وكذا لو حرر عبدا من عتقها او صام عنها ان عتق
 اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنها وان لم يمين

اي لا يطلق ما تانيا
 اي لا يطلق ما تانيا
 اي لا يطلق ما تانيا

لا حلف الزوجان في سن الولد لا يحلف القاضي واحد منهما ونظر الى الولد ان رآه اسيه
 غير الولد يدفع اليه الاب والافلا

ب

لستة اشهر منذ نكحها الزمها ومهرها واذا اقرت
 بانقضاء العدة لم ولدت لاقل ستة اشهر من وقت اقرار
 بغير نسبه وان لست لها وان لم تقيم ثبوت ان ولدت لاقل
 من ستة اشهر فان لست لها او اكثر لا اجبة الرجعي ويكون جعته
 بخلاف البايه الا ان يدعي فيثبت فيها ايضا ويجعل على
 الوطى بشبهة في العدة وان كانت البايه مراقة فان كانت
 بعد اقل من ستة اشهر ثبتت والا فلا وعند ابو يوسف
 فيما دون سنين وثبتت عنها ان كانت بعد اقل من سنين وان
 كانت مراقة فلا اقل من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا
 اثبتت ولادة المعتدة الا بشهادة رجلين وامرأتين
 عندها يكفي شهادة امرأة واحدة وان كان جليلا فاعدا
 الزوج به يثبت بحرق قولها وعندها لا بد من شهادة امرأة
 وان ادعت بها بعد موتها لاقل من سنين فصدقها الوتر في
 حق الارث والنسب المختار ومن نكح فانت بوليدة ستة
 اشهر فصاعدا ثبت من ان اقرب بالولادة او سكت وان حجد
 في شهادة امرأة فان نفاه لا اعتوان لاقل من اشهر اثبتت فان
 ادعت نكاحها من ستة اشهر وادعى الحمل والقول لها الميمن
 وعند الامام بلهيمين وان علق طلقها بالولادة فشهدت بها
 امرأة لا تطلق خلافا لها وان اعترف بالحمل تطلق بحرق قولها
 وعندها لا بد من شهادة امرأة ومن نكح امه فطلقها فاشهر
 فولدت لاقل من ستة اشهر منذ نكحها الزمها والا فلا مؤن

وهي التي يحتاج اليها في نظر غيرها على البليغ اقلها
 تسع سنين اي يثبت نسب ولم يرها حقه
 ابن مالك

في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠١ هـ
 في سنة ١٢٠٢ هـ
 في سنة ١٢٠٣ هـ
 في سنة ١٢٠٤ هـ
 في سنة ١٢٠٥ هـ
 في سنة ١٢٠٦ هـ
 في سنة ١٢٠٧ هـ
 في سنة ١٢٠٨ هـ
 في سنة ١٢٠٩ هـ
 في سنة ١٢١٠ هـ
 في سنة ١٢١١ هـ
 في سنة ١٢١٢ هـ
 في سنة ١٢١٣ هـ
 في سنة ١٢١٤ هـ
 في سنة ١٢١٥ هـ
 في سنة ١٢١٦ هـ
 في سنة ١٢١٧ هـ
 في سنة ١٢١٨ هـ
 في سنة ١٢١٩ هـ
 في سنة ١٢٢٠ هـ

في سنة ١٢٢١ هـ
 في سنة ١٢٢٢ هـ
 في سنة ١٢٢٣ هـ
 في سنة ١٢٢٤ هـ
 في سنة ١٢٢٥ هـ
 في سنة ١٢٢٦ هـ
 في سنة ١٢٢٧ هـ
 في سنة ١٢٢٨ هـ
 في سنة ١٢٢٩ هـ
 في سنة ١٢٣٠ هـ
 في سنة ١٢٣١ هـ
 في سنة ١٢٣٢ هـ
 في سنة ١٢٣٣ هـ
 في سنة ١٢٣٤ هـ
 في سنة ١٢٣٥ هـ
 في سنة ١٢٣٦ هـ
 في سنة ١٢٣٧ هـ
 في سنة ١٢٣٨ هـ
 في سنة ١٢٣٩ هـ
 في سنة ١٢٤٠ هـ

قال ائتمان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأته بالولادة
 في امر ولده ومن قال لغيره هو ابني ومات فقالت له ان امرأتي
 وهو ابني يرثان فان جرحك صيرتها وقالت لورثته اني امها
 ولده فلا ميراث لها **باب الحضانة** الا حقا لحضانة ولدها
 قبل الفراق وتو بعد ما امرتها وان علت فمر امر الاب فالحضانة
 لا يوجب ميراثا لغيره لابل فخر خالته كذلك فمر عمة كذلك وبنا
 النعت اولي من بنات الامح وهو اولي من العات ومنكحت غير
 محرم سقط حقها الامتنعت محرمه كما منكحت عمه وجدة
 جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها في نفقته
 ويكون الغلام من عند من ينفعه بان يأكل ويشرب ويلبس
 وجده وقد يتبع او يسبق من غير الاب على اخذه والحار به عند
 الامم والجدة حتى تحيض وعند من يحق تشبهى كما عند غير
 وبقيت لفساد الزمان والحضانة لا تجبر عليها فان لم
 يتك امرأته فالحق للعصبة على ترتيب ما ذكره لا دفع عصبة العصبه
 غير محرم كالبنت ومولى العتاقة ولا الى فاسق اجنح وان جعته
 في درجة فاورعها ولي امرأته من راحة لامة وامر ولي الحضانة
 قبل العتق والذمية احق بولدها المسلمة المرخيف عليه الف الكفر
 وليس للاب ان يسافر بولده حتى يبلغ حدا لا يغفوا ولا للامح الا
 الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن ذوا الحرب وليس ذلك لغير
 الامم وان كان بين المصيرين او القريتين ما يكره الجان يطاع عليه
 يثبت من ولده فلا بأس به وكذا نقلته من القري الى المصير بخلاف العكس

في سنة ١٢٤١ هـ
 في سنة ١٢٤٢ هـ
 في سنة ١٢٤٣ هـ
 في سنة ١٢٤٤ هـ
 في سنة ١٢٤٥ هـ
 في سنة ١٢٤٦ هـ
 في سنة ١٢٤٧ هـ
 في سنة ١٢٤٨ هـ
 في سنة ١٢٤٩ هـ
 في سنة ١٢٥٠ هـ
 في سنة ١٢٥١ هـ
 في سنة ١٢٥٢ هـ
 في سنة ١٢٥٣ هـ
 في سنة ١٢٥٤ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٦ هـ
 في سنة ١٢٥٧ هـ
 في سنة ١٢٥٨ هـ
 في سنة ١٢٥٩ هـ
 في سنة ١٢٦٠ هـ

في سنة ١٢٦١ هـ
 في سنة ١٢٦٢ هـ
 في سنة ١٢٦٣ هـ
 في سنة ١٢٦٤ هـ
 في سنة ١٢٦٥ هـ
 في سنة ١٢٦٦ هـ
 في سنة ١٢٦٧ هـ
 في سنة ١٢٦٨ هـ
 في سنة ١٢٦٩ هـ
 في سنة ١٢٧٠ هـ
 في سنة ١٢٧١ هـ
 في سنة ١٢٧٢ هـ
 في سنة ١٢٧٣ هـ
 في سنة ١٢٧٤ هـ
 في سنة ١٢٧٥ هـ
 في سنة ١٢٧٦ هـ
 في سنة ١٢٧٧ هـ
 في سنة ١٢٧٨ هـ
 في سنة ١٢٧٩ هـ
 في سنة ١٢٨٠ هـ

في سنة ١٢٨١ هـ
 في سنة ١٢٨٢ هـ
 في سنة ١٢٨٣ هـ
 في سنة ١٢٨٤ هـ
 في سنة ١٢٨٥ هـ
 في سنة ١٢٨٦ هـ
 في سنة ١٢٨٧ هـ
 في سنة ١٢٨٨ هـ
 في سنة ١٢٨٩ هـ
 في سنة ١٢٩٠ هـ
 في سنة ١٢٩١ هـ
 في سنة ١٢٩٢ هـ
 في سنة ١٢٩٣ هـ
 في سنة ١٢٩٤ هـ
 في سنة ١٢٩٥ هـ
 في سنة ١٢٩٦ هـ
 في سنة ١٢٩٧ هـ
 في سنة ١٢٩٨ هـ
 في سنة ١٢٩٩ هـ
 في سنة ١٣٠٠ هـ

الولد عتق وسواء منعت ارادت العتق او العتق له
 جاز في الام والامم في ذلك وقطاعا بالام ونفقة
 الولد فاصح ان يقال للام اما ان تستأجر
 جازا او تدفع الى العتق من المهر
 وكذا في الام

ولا يقع للعصبة ان يكون على ذمة والصبي اليهودي
 اذا كان له اهل من اهل يهودي
 فابودي اولي به

ولو كان في العتق اليه ذم من كالم ملكه
 على نفسه فخطا غير العتق له فهو من يكره
 ابدا لا في افعاله انما في الفقه للشيخ او من بعده
 في الباتاني

ولو جف ان يقدح بغير ذم او بغير ذم
 بل في الناس في المسلمين كذا في
 في الباتاني

ولا خيار للولد **باب النفقة** تجب النفقة والكسوة والسكنى
للزوجة على زوجها ولو صغيرا لم تكن له نفقة وكانت وكافرة كبيرة
أو صغيرة توطأ إذا استلمت اليد نفسها في منزلها ولم تستلم اليها
أو لعدم طليق وتقرض النفقة كل شهر وتستلم اليها والكسوة
كل سنة شهرا ^{بغير نفقة} بقدر كفايتها لا بأسراف ولا تقصير ^{بغير نفقة} وغير
في ذلك حالها ففي الموسر ^{بغير نفقة} حال اليسار وفي المعسر ^{بغير نفقة} حال الاعم
وفي المختلف ^{بغير نفقة} في ذلك وقيل يعتد بحاله فقط والقول
اعساره في حق النفقة والبينة لها ويقرض عليه نفقة خاد
واحد لها الموسر وعند أبي يوسف نفقة خادم ولو لم
يملك له نفقة الخاد في الاصح ولو فرضت لعمارة ثم استمر
فيها صمد ثم لها نفقة اليسار وبالعكس ^{بغير نفقة} ثلث نفقة العسار
لناشرة ^{بغير نفقة} من بيتة بغير حق ومجوسه بتدينه ومريضته لمريض
ومغصوبة وصغيرة لا توطأ وأحاجة لامعة ولو حجت معها فلها
نفقة الحضر والسفر ولا الكراء وإن مرضت في منزلها فلها ^{بغير نفقة}
لها ومريضته في بيتها وذوت مريضته ولا يفرق لغيره عن النفقة
بالاستدانة ليحبل عليها ولا تجب نفقة مئة مضت إلا أن يكون
قضى بها أو تراخيا على مقدارها ولو مات أحدهما أو طلق بعد
القضاء أو التراضي قبل قبضها سقطت إلا أن تكون استندت
بامر قاض ولو عمل لها النفقة أو الكسوة لمدة ثم مات أحدهما
قبل تمامها فله زوجة خلافا للمحدث وإذا تزوج العبد بالاذن
فنفقة ما دني عليه يباع فيه مرة بعد أخرى ولا يباع في غيرهما

[illegible]

ومن ابي
وليا
كذافي
ولاع
النظ

وإذا ادعى الزوج الاتفاق

وإذا كان للصغير مال غائب عن القاضى انما ينفق عليه
مما يرجع فان اتفق غيره من القاضى لم يمكن الرجوع متى
كان ان يكون المستند على ذلك فيه شبهة وبها
تقضى ان كان سوى عند الادعاء يرجع على
الرجوع

للصديق غالى لا ينفق عليه من ماله
بما امره الله من غير حرج ولا حرج
عند من لا يبرح ويرجع وكذا الجد بعد موت الاب
والجد وسر يقضي على الجد بان ينفق عليه ويرجع في ماله كما
لكوننا او يكون ديننا على والد من التوارث

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

وبعد العدة يجوز وهي حق ان لم يطلب زيادة على الغير ولو
استأجرها وهي زوجة لا ريب فيه وله من غير ما صح ونفقة
بالغة والابن من نساء على الابن خاصة ببقية وقيل على اثلاثها
وعلى الامم ثلثها وعلى الموسر ثلثها من الصدقة نفقة اصوله
الفقر بالسوية بين الابن والبنات ويعتبر فيها القربى والبنات
الارث فلو كان له بنت وابنة فنفقة على البنات مع ان
ارثها لم يكن ولو كان له بنت بنت وانح فنفقة على بنت البنات
مع ان كل ارثه لا يورث وعليه نفقة كل ذي رحم محرر منه
ان كان فقيرا صغيرا او انثى او مملوكا او عبيا ولا نفقة الكسب
لخوفه او كونه من ذوى البيوت او طالب علم ولا نفقة له
بقدر الارث حتى لو كان له اخوات متفرقات فنفقة عليهم
اخماسا كما يرث منه ويعتبر فيها اهلية الارث الحقيقية
منه حاله وانما نفقة زوجته الابن على ابنته
زوجته الابن على ابنته ان كان صغيرا او مملوكا او عبيا
على فقير لا للزوجة والولد واما اخته في الدنيا لا نفقة
وقرابة الولد على واسعه والابن على عرقه بنات فنفقة
عقارب ولا نفقة للزوجة على الابن ولا للزوجة على والده
لنفقة ما وعندها يجوز للابن ايضا وانما نفقة عليها ولو انفق
من مال الزوج عندها ولو انفق المودع مال الزوج عليه ما يغنيها
عن الزوجين جميعا ولو نفق بفقرة غير الزوجية وضمت
بلا انفاق سقطت الا ان يكون لها حق في الاستدانة عليها

قال الشيخ الامام في المجلد الرابع من كتابه
على الكسب نفقة المملوك من مال السيد
فكره في غير ذلك فان كان مملوكا كانت
نفقة على السيد ولا نفقة على المملوك
او ان كان مملوكا لم ينفق له السيد
نفقة غير الارث بل نفقة الزمان والارث
او بقضاء السيد السيد رحمه الله

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
بالنفقة نفقة النفس لا نفقة على انفاق الزوج
انما نفقة الزوج على انفاق الزوج
وان نفقة الزوجة على الزوج
مع اختلاف الدين لا نفقة الزوجة على الزوج
انما نفقة الزوج على الزوجة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

المولى نفقة رقيقة فان ابى اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن
على يدهم وفي غير ذلك نفقة المولى نفقة المولى
هو اثبات القوة الشرعية في المملوك اما نفقة المملوك من مالك
يصرح به وان لم يكن كان حر او مملوكا او عبيا او مملوكا او
حر مملوكا او عبيا او مملوكا او عبيا او مملوكا او عبيا
سولاي او يصر او ياعتق ان لم يجعل ذلك اسما له وكذا
لواضاف الحرية الى ما يعين به عبد السيد كماله حر وحره
كقوله لامته فربك حر وبكنايته ان نوى كماله لي عليك
اولا ببيل او لامة او حررت منك او خلعت سبيلك او
لامته اطلقتك ولو قال طلقك لا نفق وان نوى وكذا
سائر الفاظ صريح الطلاق وكنايته ولو قال انت لله لا نفق
خلافها ولو قال هذا ابني او ابنتي لا نفقة وكذا هذه
اي وعندها لا نفق ان لم يصح ان يكون ابنا او ابنة او ابنة
قال لصغير هذا جدي لا نفق في المختار وكذا لو قال هذا
اخي او عبيد هذا ابنتي ولا نفق بلا سلطان لي عليك
نوى ولا ابني ابني ويا اخي وانت مثل الحر وقيل نفق ولو
قال ما انت الا امر عتيق ومملك خارج محرر منه عتيق عليه
ولو كان المالك صغيرا او مجنونا او مكاتب بشكائب قرابة الولد
فحسب خلعها ومراعتي لوجده عتيق وكذا لو اعنت للشيطان
او للصنم وان عصى وكذا الواعني نكحها او سكران ولو اضا
العتق الى ملك او شرطه ولو خرج عبد حرى اليها مسلما عتيق

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الميراث الذي يورثه الله للمسلمين
في أموالهم التي تركوا بعد موتهم
والميراث الذي يورثه الله للمسلمين
في أموالهم التي تركوا بعد موتهم

على البيع والموت والتبرير والتبديل والاستيلاء والموت
الصدقة مستقلة قالوا في البيع في حاله ما وفي الميراث
الميراث هو الموت بيان وان قال الميراث اول ولد ولد ولد
فان حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يولد لها فذكر رقيق و
يعتق نصف كل من الام والامني ولا تشطر الدعوى لصحة
الشهادة على الطلاق وعقوبة الامنة معينة وفي عتق العبد
وغيره معينة تشطر خلافا لما قلنا من ان عتق احد عبدا
او امته لا يقبل الا في وصية وعندها تقبل وان شرب
بطلاق احدى نسائه قبلت اتفاقا **باب الخلف بالعتق**
ومن قال ان دخلت فكل مملوك او مملوكة عتقت فكل مملوك
ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الخلف وتجدد
ولو لم يقبل يومئذ لا يعتق الا يمكن في ملكه وقت الخلف
وكذا لو قال كل مملوك لي حر بعد عتق المملوك لا يعتق
للمملوك لو قال كل مملوك ذكرا واما ما جاء في حديث ذكر
لاعتق نصف حوله من خلفه يعتق ولو لم يقبل ذكرا عتق
لاعتق وكذا لو قال كل مملوك لي حر بعد موتى صار من ملكه عند
الخلف مديرا لا يملكه بعده لكن يعتق الجميع من الثلث عند
باب العتق على جمل واعتق على مال او بغيره يعتق
المال ان عليه تصح الكفالة بخلاف بدل الكتاب وان اوفى
قال ان اديت الى الفان حر او اذ اديت حصارا فادفنا
امكاتبنا ويعتق ان اديت في المجلس وحق المولى وبيل المولى

بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله
بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله

بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله
بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله

بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله
بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله

في العتق بان وموتى ادى وحق في العتق باذا وقيل
على العتق وان ادى البعض يجبر على العتق ايضا الا ان لا يعتق
الميراث الكلي كالوحيط عنها البعض فادى اليها ان ادى الفان
كسبه قبل العتق رجوع المولى عليه بمثلها ويعتق وان كسبه بعد
يرجع وكذا لو قال انت حر بعد موتى بالف فان قبل بعد موتى
الوارث عتق والرافد ولو لم ير على ان يخدم سنة فقبل عتق
وعليان يخدم تلك المدة فان مات المولى قبلها لم يخدم
نفسه وعند محمد يخدمه حذرة وكذا لو باع المولى العبد
نفسه بغيره فبكت قبل القبض بكنه قيمته بنفسه وعند محمد
العبد ومن قال لا عتق امتك بالف على ان تزوجه فبكت
وابت ان تزوجه فلا شيء عليه ولو ضم عتق فبكت الا في
قيمتها ومهرها ولزمت حصتها القيمة وسقط ما يخص المهر
وكذا تزوجه فبكت المهر في الوجهة وحصتها القيمة ولو
في الثاني ومهر في الاول **باب التدبير** الميراث المطلق
لمولاه اذ امنت فانت حر وانت حر عتق مني او يوم اموت
او مع موتى وعند موتى او في موتى وانت مديون وقد ترك
او ان ميتا في سنة وغلب موتها او وصيت لك
او برقبته او بثلث ماله فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق
استلامه وكتابته ولجانه والامة وطاوت ورجوعه وادامته
عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فبفساد وان لم يترك
غيره سعي في ثلثه وان استغفر مديون المولى سعي في كل قيمته

بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله
بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله

بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله
بأنه قال العبد يورث ما ترك من ماله
بعينه انما يورث ما ترك من ماله

ولو دبر أحد الشريكتين وضع شريكه ثمرات عتق نصفه بالتبكير
 في نصفه خلاهما وللقيد من قبله ان مات من مرضي هذا أو
 سفرى هذا أو من مرض كذا أو لا عشر سنين أو إلى ما تيسر من ذلك
 عدم موته فيها فيجوز بيعه وإن وجد الشرط عتق عتق المدين
باب الاستيلاء لا يثبت نسب لإلا لأمته فلو أجازها إلا أن يذ
 وإذا ثبتت صارت أم ولد لا يجوز أضرارها عن ملكه إلا بالعنف
 ولو طهرها واستحلها وأجازها أو تزوجها أو كتمها أو عتق
 بعد موته جضع ماله ولا يحسب له دين ويثبت نسب لولدها في
 بلا دعوته وإن نفاها انتفى ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي
 ولولده وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف
 ما لو استولدها برقي ثم ملكها ولو أسلمت أم ولد النضر عتق
 الأسلم فإن أسلم فهي له وإن أبى سعت في قيمتها وهي ملكها
 ولا عرق بغيرها وإن مات عتقت بلا سعاية ومن ادعى ولدا
 له فيها شركه ثبت نسب منه وصارت أم ولد ونصف قيمتها
 عقرها لا قيمة ولولدها وإن ادعى أمه معا ثبت منها وهي أم ولد
 لها وعلى كل نصف عقرها وتقاصا ويرث كل من أمه مثل ابن
 ويرثان منه ميراث أب واحد وإن ادعى ولدا أمه مكاتبه فقيمة
 المكاتب ثبتت به منه وعليه قيمته وعقرها ولا تحصيل له ولده
 وإن لم يصد قبل يثبت النسب إلا أن دخل الولد في ملكه وقتا ما
كتاب الإيمان التي تقوية أحد طرفي الخلق المقتسب وهي ثلاث
 غيبون وهي خلفه على امرئ أو جال كذا بعدا وحكمه إلا أن يركبها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فيها الا التوبة ويعفو وهي حلفه على امر ما من يظنه كما قال
 بخلافه وحكمه ارجاء العفو ومنعقدة وهي حلفه على فعل
 او ترك في المستقبل في حكمه او جوب الكفارة ان حث و
 واجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي ومنها ما يجب
 فيه الحث كفعل المعاصي وترك الواجبات ومنها ما يفضل
 الحث كجهان المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه الجحظا
 لليمين ولا فرق في وجوب الكفارة بين العابد والناسي والمكبر
 في الحلف والحث وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين
 كما في عتق الظهار واطعامه او كسوته تمر كل واحد ثوباً يستر
 بدنه هو الصحيح فلا يخفى السراويل فان عجز عن واحد ما عند
 الاداء صام ثلثة ايام متتابعات ولا يخفى ان التكفير قبل
 الحث ولا كفارة في حلف كاذب وان حث مسلماً ولا تصح من
 الصبي والمجنون والنائم **فصل** في قسم اليمين
 والباء والتاء وقد تضمنت افعلة واليمين بالياء واسم
 اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا يفنق الى نية اليمين
 بغيره كالحكيم والعليم وبصفة من صفاته كحلف بها عرفاً
 كقوله الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله
 كالقران والنبى والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفاً
 كرحمته وعلمه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه وقوله
 لعمر الله يميني وكذا قسم الله وسوكني حور مرجدات وكذا
 قوله وعهد الله وميثاقه واقسمه واحلف واشهد وان لم

والمزج ان يمزج المرقع من قديم كقار باليمن
وكذلك المولى ان يمزج العبد منه اذا اعتقت
وكذا اسبابه ما يجب عليه بالياء على نفسه
الافاقى القهار همداء

وعلقنا الكتاب جزاء ولا فخر فكل احد حنت ولو حلف لا ياكل جزاء ولا فخر

حياته وان قيد الاتيان غدا بالاستطاعة فهو على سلامة
 الآلات وعدم الموانع فلو لم يأت ولا مانع من ضيق لطلب
 حنت ولو نوى الحقيقة صدق يائنة احتضاء في المختار
 لا يخرج الامانة شرط الا يخرج وجه وفي الا ان يكون
 الا من مرق وفي الخروج الامانة لو اذن لها متى شئت ثم غاف
 فخرجت لا يحنت عندنا يوسف خذ من المجد ولو ارادت
 الخروج فقال ان خرجت وضعت يدي على ان ضربت
 نقيض الحنت بالفعل فورا فلو لم يمت لم فعلت لا يحنت قال
 اخر اجلس فتقدم فقال ان تغديت فكل لا يحنت بالصدق
 لا معمد ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تغديت اليوم وفي
 لا يركب اية فلهن فركب اية عبد لم يناد في الحنت الا ان نوى
 وهو غير مستغرق بالدين عند يوسف حنت مطلقا
 وعند محمد حنت مطلقا وان لم ينو باب اليمين في **الاكل**
والشرب واللبس والكل لا ياكل هذه الخلقة فهو على
 مرقها ولبسها غير المطبوخ لا يبيدها وخطا ولبسها المطبوخ
 وهذه الشاة فهو على اللحم والشرب والزهر وفي لا ياكل
 هذه البسة فاكله رطب لا يحنت وكذا هذه الرطب او
 اللبنة فاكله او شير ان جازف لا ياكل هذه الصبى فاكلها
 او شيئا ولا ياكل لحم هذه الحمل فاكله كبشاه لا ياكل بسل
 فاكل رطب لا يحنت ولو اكل من هذا حنت وكذا لو اكل بعد
 ما حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه

ما حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه
 ولو حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه
 ولو حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه

ما حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه
 ولو حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه
 ولو حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه

منه في الجوارح وهو لو حلف لا ياكل جزاء ولا فخر
 بنقله وينقل ما لم يحنت الا في الاكل ولا في الشرب ولا في العسل فكل
 فخره وراعي حنته وفي المسعودي فاكل حنته حنت

لا ياكل رطب او يسرا حنت اتفاقا وفي لا يشتري رطباً
 كباسته يسره رطب لا يحنت كما لو اشترى يسره رطباً
 لا ياكل لحم او بيضا فاكل لحمه مك او بيضه لا يحنت وكذا
 في الشراء ولو اكل لحم انسان او حن من حنت وكذا لو اكل
 او كرسا والمختار انه لا يحنت بما في عرفنا كما لو اكل البيرة
 لا ياكل شحما يتقيد بشحم البطخ فلا يحنت بشحم الفم خلافا
 ولو اكل البيرة او لحم لا يحنت اتفاقا وفي لا ياكل نهش
 يتقيد باكلها قصفا فلا يحنت باكل خبزها فلا فخرها وفي لا
 نهش الذي يقى يحنت حننه لا يحسف في الصحيح والخبر يقع
 على اعتاده اهل مصر كخبز البر والشعير فلا يحنت حنن القفا
 او خبز الارز بالعراق اذا نواه والشوا على اللحم لا على التباد
 او الخبز والبيض الا اذا نواه والطبخ على ما يطبخ من اللحم
 وعلى مرقه الا اذا نوى فيه ذلك والراس على ما يباع في مصر
 ويكس في السائر والفاكهة على التفاح والبطيخ والمشمش
 وعندنا على العنب والرطب والرمان ايضا ولا يقع على
 والمختار اتفاقا والادامر ما يصطبغ به كالحل والزيت واللبن
 وكذا الملح لا اللحم والبيض والجبن الا بالبنية وعند محمد
 ادمر ايضا والعنب والبطيخ ليسا بادمر في الصحيح والغدا
 الاكل فيما يطلوع الفجر والزوال والعشاء فيما بين الزوال
 ونصف الليل والسحر فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر
 ان اكلت وشربت اوليست وكلت وترجت او خرجت

ما حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه
 ولو حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه
 ولو حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه

ما حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه
 ولو حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه
 ولو حلف لا ياكل رطب او لا يحنت فيما ولو اكل بعد حلفه

دنوی معینا لا یصدق ولوزاد طعاما او شرابا ولحقه صدقة
 دیانة لا قضا وفي لا یشرع من وجلة لا یحیث بغيرها منها
 باناء المکرک خلاهما وان قال ما فجلت حنت بالاناء
 نقایا وكذا فی الجلب والبشر وفي الاناء بعینه ولو كان الشرط
 صحة الخلف خلاهما فی یوسف فحلف لا یشرع ما هذا الکلمة
 الیوم ولا ما فیها وكان فصب قبل مضیه لا یحیث خلاهما فی
 وكذا ان لم یقل الیوم الا ان كان فصب فانه یحیث بالاناء
 وفي لیصدق السماء ولیطیر فی الهواء ولیقل هذا الخ
 اول یقل من غیر ما لم یوتها انعقدت وحنت للحال وان لم
 یعلم عوته فلا خلا فالابی یوسف وفي لا یتکلم فقل الله
 اوسج او هلل او کبر لا یحیث سوا فی الصلوة او خارجا عنها
 هو المختار وفي لا یکلم فکلم لا یحیث یسمع وهو نایم حنت ان
 ایقله وقيل مطلقا ولو کلمه غیره وقصد سماعه لا یحیث
 ولو سلمه علی جماعة هو فیهم حنت وان نواهم وند لا یحیث
 ولو قال لا یأذن فاذن ولم یعلم فکلم حنت خلاهما فی یوسف
 وفي لا یکلم شهر فهو من حیث حلف ویوم اکلمه مطلقا الوقت
 ویصح نیت الزمان فقط ولیلة اکلمه علی اللیل فجب فی ان کلمه
 الا لا یقصد من یز او حتی یقصد او الا ان یأذن من یز او حتی
 یأذن فکلمه قبل ذلك حنت وان مات من یز سقط الخلف فی
 لا یأکل طعاما فلان ولا یدخل داره او یلبس ثوبا ولا یرکب
 ولا یتکلم عبده ان عیزه ووال مکه وفعل لا یحیث خلاهما فی

في العبد والدار وفي العبد والدار وفي المتجدد لا ينجس اتفاقا
وان لم ينجس ينجس بعد الزوال وحسب بالمتجدد وفي لا يكمل العبد
او صدق ينجس في العبد بعد الابانة والمعاداة وفي غيره
لا في رواية عن محمد بن يحيى بالمتجدد وفي لا يكمل صاحب
هذا الطيلبان فبانه فكله حث لا كله حين اوزنا والوالدين
او الزمان ولا ينجس فهو على ستة اشهر ومهما ما نوى وان قال
الدهر او الابد فهو على العمرو لو قال دهر فقد توقف الاما
وعندها هو كالزمان وقال اياما او شهرا او سنة ففعل
ثلثة اذ عرف فعلى عشرة كاياما كثيرة وقال على جبر في
الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين **باب العيز**
الطلاق والعق قال الن ولدت فانت كذا احسب لميت
ولو قال فهو حر فولدت ميتا لم يخيا عتق المحي خلاهما اما في
اول عبد ملكه فهو حر فلك عبد عتق ولو ملك عبد نبي
ثم اخر لا يعتق واحده منهم ولو زاد وحده عتق الاخر ولو
قال اخر عبد ملكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو
بعد ملك عبد ينسفر في عتق الاخر منه ملكه من كل ماله
عندهما عبد مومتلث وعلى هذا اخر امره اترجها
في طالق ثلث فلا حرج خلاهما وفي كل عبد بشر في كذا
فهو حر فبشر ثلثة متفرق عتق الاول وان بشر معا
عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كذا
بشر البيه سقطت لا بشر امه استولدها بالكناح او عبد

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الْمُؤْتَمَرِ" and ending with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الْمُؤْتَمَرِ".

بسم الله الرحمن الرحيم

و ان نوي شيعه و ن شيعي با ن نوي و ما اوليد ا س شيعه
و لك يصدق قضا و لا ديان و لو كان يكلن قضا نا ا ليد
فذا اعلم ان لا يمتنع من كلامه ايدا حقا

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذَا الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ فَوَقَّعَ فَقَالَ رَبِّي
يُؤْتِي أَوْ رَضِيتُ لَمْ أَشْرَاهُ لَمْ يَبْقَ وَلَوْ قَالَ إِنْ أَسْتُرْتَنِي
يُرِيدُ هَذَا الْعَبْدُ فَوَقَّعَ فَقَالَ رَبِّي نَعَمْ لَمْ أَشْرَاهُ لَمْ يَبْقَ
عَلَيْهِ هَذَا

او علی محمد بن قاسم حلف الیہ ترویج امر انا و لونو کوفینہ لم نقم بنینہ
و لونو لایہ حبشینہ و حث بنینہ بنحو و تحفیض الی بنس دون الوصف
افنی الحبشینہ بنحو الی بنس و حداد

(Faint handwritten notes in Arabic script)

[illegible]

فان كان ما قطع اذا اراد او في اوسر ولا حثت وما دونه
حرام حثت اذا لم يبلغ مقدار الحثت ولا حثت وما دونه
هذا وقال ابو يوسف العورة وكذا الباقية على
شبرا في غير حثت هذا

الاضر والحشود يحفرها في الرحيل لاله ولا يجد سيد
 مملوكه بلا اذن الامام واحسان الرحيل العربية والتكليف
 والاسلام والوطى بكناج صحيح حال وجو الصفت
 المذكورة فيها ولا يجمع بين جلد ورحيل ولا يجد في
 الاسياسة والمرين رحيل ولا يجد في البراء والحال
 ثبت زناها بالبينة تحتس حتى تله وترجلها في صفة
 ولا يجد في المخرج منقاسها وان لم يكن للو لا يري
 لا ترجع حتى يستنى عنها **باب الوطى الذي يوجب**
الحمد والذى لا يوجب الشهادة وانما للحد وهي
 نوعان شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل دليل
 فلا يجد فيها ان ظن الحبل والاحيد كوطى معتدته من
 ثلث او مطلق على بال اولم ولداعتقها او امتهاله
 وان علا او امته زوجته او سيده وكذا ووطى المرقن
 الموهنة في الجمع وشبهة في الحمل وهي قيام دليل
 في خاتمة فلا يجد فيها وان علم الحربة كوطى امتهاله
 وان سفل او مشرك او معتدته بالكنايات دون الثلث
 او البايع المبيعة او الزوج المهرورة قبل تسليمها والنسب
 يثبت في هذه عند الدعوة لاني الاول وان التواء لا يجد
 بوطى امته احياء وعده وان ظن حبلها وكذا ووطى امراه
 جدها على فراشه وان كان اعشى الا اذا دعاهها فقالت انا
 زوجك لا ووطى اجنبية زنت البير وقتلته في زوجتك

لا يوجب الشهادة
 في الوطى

في الوطى لا يوجب الشهادة
 في الوطى لا يوجب الشهادة
 في الوطى لا يوجب الشهادة

يروي ان رجلا مريما يقال له ام عمران الخنزيرة قتلت له يابن الزائين فدعا ابن الى ليلى وضمها له والامام حسين فاق
 فسمع الامام به فقال لفظا الفا في ستة الخنزيرة لا تجد ولا تجد في المسحوق اقام حسين فاق في الامام
 واحد ولا يجد الا واحد وان قذف بلغظ جماعة والوالي بين حديث حتى يخفى الاول وامام بلا طيب
 في الحد وهي قايمة هداية

المهر والوطى بهيمة وزنى في دار حرب وبغى ولا يوجب
 محرم تزوجها او من استاجرها ليرفي بها خلافا لما ومن
 اجنبية فيها والفحج يجوز وكذا الوطى في الدبر على
 عمل قوم لوط وعند ما يجد وان زنى ذنبي مجرية في ذنبا
 حد الذي فقط وعندها ييوسف بخدان وفي عكسه
 حدثت الذمية لا طهره وعندها ييوسف بخدان وعند
 محمدا بخدان وان زنى مكلف مجنونة او صغيرة حد
 في عكسه لاحد عليها الا في رواية عن ابي يوسف ولا
 زنى المكروه ولا ان اقر احد بها بالزنى وادعى الاخر النكاح
 ومن زنى باقة فقتلها به لمن لم يجد والقيمة وعندها ييوسف
 القيمة فقط والحليفة تؤخذ بالمال وبالقصص لا بالحد
باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها لا تقبل الشهادة
 بحد منقاد من غير بعد عن الامام الا في القذف وفي
 السرقة يضمن المال ويصح الاقرار به الا في الشرب في
 غير الشرب بشبهة في الجمع والشرب بيزوال الرمي وعند
 محمد بشهادة اثنان شهدوا بيزناه بغايبة قبلت بخلاف
 سرقة من غائب وان اقر بالزنى بجهول حد وان شهد
 كذلك لا يجد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعندها
 الرجل ولا يجد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنى وشهد
 اربعة بيزنه في بلد في وقت واربعة به في ذلك الوقت ببلد
 اخر وكذا لو شهد اربعة على امرء به وهي بكر وهم فسقة

في الوطى لا يوجب الشهادة
 في الوطى لا يوجب الشهادة

ان لم يكن الا بالي عبدا او امته او متكوتة قال في الحقائق
 ان فعل هذا عبدا او امته او متكوتة لا يوجب الشهادة
 وان كان كافرا ما بالاجماع من شرح الاصلح
 المسمى بالابيضاح

في الوطى لا يوجب الشهادة
 في الوطى لا يوجب الشهادة
 في الوطى لا يوجب الشهادة

ولو شهد اربعة على رجل بالزنى ووقع بذلك عليه فاق هو بمهر ما قبل قاتن الى رجل
 شهد اربعة على رجل بالزنى ووقع بذلك عليه فاق هو بمهر ما قبل قاتن الى رجل
 شهد اربعة على رجل بالزنى ووقع بذلك عليه فاق هو بمهر ما قبل قاتن الى رجل

بأنه لا يملكها ولا يعلم لها مال ولا عنت بولد بخلاف
 ما لا عنت بغيره ولا يحذف رجل وطى حراما العينه كوطى
 غير ملكه من كل وجهه ووجهه كانه مشتركه او مملوكة
 حرة اما متكاثره التي هي اخته من رضاع ولا يحذف مسلم
 زنى في كفره او مكاتب وان كانت عتق فداء وحيد
 بقذف منوطى حراما الغيرة كوطى امته المحوسبة او امرأته
 وهي حايض وكذا وطى مكاتبه خلافا لابي يوسف وحيد
 منقذ مما كان قد نكح محرمة في كفره خلافا لما وجد
 مستحق قذف مسلم في دارنا ويكفي حد جنايات اتحادها
 لان اختلاف **فصل في التعزير** عزر من قذف مملوكا

بأنه لا يملكها ولا يعلم لها مال ولا عنت بولد بخلاف
 ما لا عنت بغيره ولا يحذف رجل وطى حراما العينه كوطى
 غير ملكه من كل وجهه ووجهه كانه مشتركه او مملوكة
 حرة اما متكاثره التي هي اخته من رضاع ولا يحذف مسلم
 زنى في كفره او مكاتب وان كانت عتق فداء وحيد
 بقذف منوطى حراما الغيرة كوطى امته المحوسبة او امرأته
 وهي حايض وكذا وطى مكاتبه خلافا لابي يوسف وحيد
 منقذ مما كان قد نكح محرمة في كفره خلافا لما وجد
 مستحق قذف مسلم في دارنا ويكفي حد جنايات اتحادها
 لان اختلاف **فصل في التعزير** عزر من قذف مملوكا

بأنه لا يملكها ولا يعلم لها مال ولا عنت بولد بخلاف
 ما لا عنت بغيره ولا يحذف رجل وطى حراما العينه كوطى
 غير ملكه من كل وجهه ووجهه كانه مشتركه او مملوكة
 حرة اما متكاثره التي هي اخته من رضاع ولا يحذف مسلم
 زنى في كفره او مكاتب وان كانت عتق فداء وحيد
 بقذف منوطى حراما الغيرة كوطى امته المحوسبة او امرأته
 وهي حايض وكذا وطى مكاتبه خلافا لابي يوسف وحيد
 منقذ مما كان قد نكح محرمة في كفره خلافا لما وجد
 مستحق قذف مسلم في دارنا ويكفي حد جنايات اتحادها
 لان اختلاف **فصل في التعزير** عزر من قذف مملوكا

او كافر بالزنا وقذف مسلمات باساق يكافر بالخيث
 بالصلب يا جرم يا منافي يا لوطي يا ميلعب بالصبيان يا اكل
 الربوا يا شارب الخمر يا ديوث يا محنت يا خاين يا زنا الفجيرة
 يا ابن الفاجرة يا زنديق يا قرطبان يا ماوى الزواني او
 اللصوص يا حرام فزاده يا بيا حار يا كلب يا قره يا بئيس
 يا خنزير يا حية يا حجامير يا بن الحجام وابوه ليس كذلك
 يا بغا يا مومنا يا ولد الحرام يا عيار يا نكس يا منكوس يا مخن
 يا خفك يا كنهان يا ابله يا موسوس يا مستخسنا تعزير
 اذا كان المقول له فقهيا او علويا وللزوجه ان يعزى زوجها
 لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه وقيل
 الصلوة وترك الغسل من الجنابة والخروج من بيته

التعزير ثلثة اسواط واكثره تسعة وثلثون وعند ابي
 خمسة وسبعون ويجوز حبسه بعد الضرب واشد الضرب
 التعزير في حد الزنى ثم الشرب ثم القذف في حد واحد وغير
 فان قدره حد اخر من تعزير الزنى وجدة **كتاب السرقة**
 هي اخذ كلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حد
 لا ملاك له فيه ولا شبهة وتثبت باليمين الشرب ان سرق
 مكلف حراما وعبد ذلك القدر محرر ان كان او حافظه
 واقربها او شهد عليه وسأله الامام عن السرقة ما هي
 كيف هي وانما هي فكم هي ومحرقة وبينها ما قطع وان
 كان واجعا واصاب كل منهما قدر مضاب قطعوا وان
 اخذ بعضهم ويقطع بسرقة السباح والابنوس و
 الصندل والفصوص والخضر والياقوت والزرجد والذ
 والباب المتخذ من الخشب لا بسرقة شئ نافذة يوجد بها
 في دار الخشب خشيش وقصب سمك وطير وزرنيخ
 ومغرة ونورة ولا بما يسرع فسادا كلبون والحج وفكته
 رطبة وبطيخ وكذا غر على شجر وزرنيخ لم يجسد ولا يثبت
 فيه الاكثار كما ثبتت مطرقة والات هو كدف وطبل ويط
 ومنار وطنبور وصيلب فهدا فضة وشرطي ونرد
 ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصي حرقا
 حلية خلافا لابي يوسف وعبد كبير وفتر بخلاف
 الصغير وفتر الحسنا ولا بسرقة كلب وفهد ولا جنائنا

وان يقطع في الكلب والابنوس والخمر والزرنيخ
 وقال عصام بن يوسف على ابي فاذن لسارقا فاكتر فقتل فقال
 ابي على الكلب والابنوس على الدمل فقال الامير ما نوال بسوط
 والعقابين فافتر عتق اخفى اقر وان بالسرقه قال عصام بن
 انه ما رتب فلما اشتهر بالعدل منه من الامراء

واختلاس وكذا ينشر خلافه الا في يوسف ولا يسرقه
 مال عامته ومشتريه او مثله دينه وان حاله كان او مولا
 وان كان دينه نقدا فسرقه عن صاحبه قطع خلافه الا في يوسف
 وان كان دينه غير نقدي فليس له ان يعكس لا يقطع وقيل يقطع
 ولا يقطع فيه ولم يتغير ولا كان قد تغير قطع ثانيا كغيره
فصل في السرقة في الحرم هو قسمان مكان بيت ولو
 بلا باب وباب مفتوح وكسندوق وجافظ هو عند
 المذنب ولو نأى في الحرم بالمكان لا يعتد بالحفظ ولا قطع بسرقته
 ما لم يكن مأثرا ولا ولو لم يسرقه من بيت ذي حجر حجر
 ولو لم يخرج ويقطع بسرقته ما لم يسرقه من حجر حجر
 من بيت حجر من مضاعف خلافه الا في يوسف في الامر ولا قطع بسرقته
 مال زوجته او زوجها ولو من حجر خاص وكذا لو سرق
 من بيتها وزوجه سيدة او زوج سيدة او مكاتبها
 او مهره خلاف المهر ما فيها او من مغل وحامها وان كان
 عنده او من بيت اذن في دخوله او مضيقه وقطع لو سرق
 من الحرم له او من المسجد متاعا وبرية عنده او ادخل به
 صندوق غير او كمل وجيبه او سرق جوالقا فيه متاع
 وره يحفظه وانما عليه او سرق الموجد من البيت المستأجر
 خلافه او لو سرق شيئا ولم يخرج به من الدار لا يقطع بخلافه
 ما لو خرج به من حجر الدار او سرق بعض اهل حجر دار حجر
 اخرى فيها او اخذ شيئا من حجر دار لقاء في الطريق ثم خرج

على ما جاء في الحديث
 من سرقة في الحرم
 قطع

او سرق في الحرم
 قطع
 او سرق في الحرم
 قطع

فاخذ او حمله على حماره فصار سارقا فخرج من الحرم ولو دخل
 فاخذ وتاول منه خرج لا يقطع وان وكذا لو ادخل الخارج
 به وقتناول وقال اني سارق يقطع الداخل في الاولى ويقطع
 في الثانية وكذا لا يقطع لو نقيبها وادخل به فيه واخذ
 او طرح صرة خارجة من حجر غير خلافه وان حمله او اخذ
 من داخل الحرم قطع اتفاقا ولو سرق من قطار حماد او حماد لا
 يقطع وان شق الحبل واخذ منه شيئا قطع والفسطاطة ليست
فصل في كفية القطع واشتاتة نقطع من البيت
 من زرع وخمس من رجله اليسرى ان عا دافان سرقا
 لا يقطع بل يحبس حتى يوقب وطلب المسروق منه شرطه
 القطع ولو دعا او غاصبا او صاحب البر او سرقا او
 او مضاربا او مستبضا او قابضا على سوا الشراء او سرقا
 ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من حجره او بطل السارق
 او المالك لو سرق من السارق بعد القطع بخلاف ما لو سرق
 منه قبل القطع او بعد من الجدة شبهة وان لم يطلب احد لا
 يقطع وان اقر هو بها ولا بد من حضوره عند القرائة والشهادة
 والقطع ولو كانت يد اليسرى او ايمها م مقطوعة او شل
 او اصبعان سوى الابهام كذلك لا يقطع منه شيء الا بيمين
 وكذا لو كان رجله اليمنى مقطوعة او شل او ايضا المام
 بقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعند ما يضمن ان يهدى سرق
 شيئا ورده قبل الخصومة الى مالكه لا يقطع وكذا لو نقصت

من النصاب قبل القطع او ملكه بعد القضا او ادعى انه ملكه وا
لم يثبت وكذا لو ادعى احد السارقين ولو سرقا وغاب احدهما
وشهد على سرقتهما قطع الاخر ولو اقر العبد لما ذنب سرقته
قطع وردت وكذا المحجور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع
ولا مرد وعند محمد لا يقطع ولا مرد ومن قطع بسرقة والعين
قائمة رد ها وان لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان استلما
وان سرق سرقات فقطع بكلها او بعضها الا يضمن شيئا منها
وقال ابي حنيفة ما لم يقطع به وان سرق ثوبا فشقته في الدار ثم
اخرج به قطع لان سرق شاة فذبحها ثم اخرجها ولو ضرب
المسروق دراهم او دنانير قطع ورد ها وعند مالكية
ولو صبغ احمرا لم يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه
ويعطى بازاد الصبغ وان صبغنا سود اخذ منه ولا يعطى
شيئا وحكام فيه حكم ما في الاحمد **باب قطع الطريق** مقتضى
قطع الطريق مسلم او ذى على مسلم او ذى فاخذ ثلثة
حتى يتوب وان اخذ مالا او حصل اكل واحد نصاب السرقة
قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل فقط ولو بعصا
او حجر او قتل حدا فلا يعتبر عفو الولي وان قتل واخذ مالا
قطع وقتل وصلب او قتل وصلب وخالف محمد في القطع
بصلب حيا وينبغي بطنه برمح حتى يموت ويترك ثلثة ايام
فقط ويرد ما اخذ الى ملكه ان باقيا والا فلا ضمان ولو باشر
الفعل بعضهم حده واكلمه وان اخذ مالا او خرج قطع من قتل

والمرج هدر وان خرج فقط او قتل فتا قبل ان يوح
فلا يجد الحق للوحي ان شاء عفا و شاء اخذ بموجب الجناية
وكذا لو كان فيه صبي او مجنون او ذو حجر محرم من المقتل
عليه وقطع بعض القافلة على بعض وقطع الطريق ليد او
نهارا بمصر او ببيروت من خفي في مصر غير مرق قتلها
والا فكل القتل بالمشقة **كتاب السير** للجهاد بدنا فرض
كفاية اذا اقام به بعض سقط عن الكل وان تركه الكل انما
واجب على صبي وامرأة وعبد واعمي ومقعود واقطع
فانهم العدو ففرض غير فتخرج المرأة والعبد اذا
الزوج والمملوك وكره الجعل ان كان في والاعلام اذا
خاص بهم نذر عوهم الى الاسلام فان اسلموا والا فالى الجزية
ان كانوا اهلها ويدين لهم قدرها ومتى تجتفان قبلوا
فاهم النساء وعليهم ما علينا وجرم قتال من لم تبلغه الدعوة
قبل ان يدعى ونزب دعوته من بلغت فان ابوانستغنى بالقتل
ونفا ثلهم بنصب المجانيق والتخريق والتفريق وقطع الاشجار
وافساد الزروع ونزيمهم وان نثر سوا باسارى المسلمين
ونقص دهرهم ويكره اخراج النساء والمصاحف في ستر لا
يو من علي الى عسكره وعليه ولا دخول مستأمن الى المعسكر
ان كانوا يوفون العهد ونهى عن القدر والفلول والمثلة
وقتل امرأة وغير مكلف او شيخ واعمي ومقعود واقطع
الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذراى في الحرب

او ذاما ليحتا او مكا وعقلا ب كاذب باب اليتيم
 غير ان قصد الحب قتلهم فلهذا قتلوا بالقتل ويجوز
 صلحهم ان كان مصلحة لتا واخذ مال اجل ان لا يفسد
 وهو كالجنية ان قبل النزول بساخرهم وكالتي بعد و
 المال يصلحوا لاجل الخوف المزلح ويصلح المزدون
 بدف اخذ مال وان اخذ ليرد ثم ترجع البند بينهم
 ومنهم من يجيئة قتل فقط وان باقيا قتلوا باذن ملكهم
 قتل الجميع بل ينفذ لا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا جمل
 ولو بعد الصلح ولا يجرى اليهم و صح امان عا وحقه كافر
 او جماعة او اهل حصن و حرم قتلهم فان فيه من يذبحهم
 وادب ولغا المذمي واسير و تاجر عندهم وكذا امان
 من اسلمه ولم يهاجر او مجنون او صبي او عبد غير ذوق
 بالقتال وعند محمد يجوز ما نهى ابو يوسف عنه في رواية
باب الغنائم وقسمتها ما فتح الامم عنوة فسمي بالمسلمين
 واقر اهل عليه ووضع الجزية عليهم والمخرج على الرضيم
 وقتل الامم واسترقهم وتركهم احرا دنة للمسلمين
 اسلامهم لا يمنع استرقاقهم المكني قتل الاجنح ويجوز
 ردهم الى دارهم ولا المنسلا الغدا بالمال وقيل لا بأس به
 لاجتماع اليد ويجوز بالاسارى عندها وتذبح مواش شق
 نقلها وتحرق ولا تعقر وتحرق سلاح شق ونقلها وتقتل
 في ذار الحرب لا لا يداغ ثم ترد وتباع قبل القسمة والمقاتل

في ذار الحرب لا لا يداغ ثم ترد وتباع قبل القسمة والمقاتل

والرد سواء في الغنمة وكذا مدمر حقه قبل احران هابدا
 ولا حق فيها السوق لم يقاتل ولا لمنهات في ذار الحرب قبل احران
 بدنا ولو بعد احران يورث نفسه وينتفع منها بل يقتسم
 بالسلاح والركوب واللبس انما يحتج وبالطف والطب والد
 والطيب طلقا وقيل لا يحتج لا يبيع احدا ولا القول ولا بعد
 المزدون بل يرد ما فضل له الغنمة وان النفع يرد قيمته وان
 قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا ومن اسلمه من قبل اخذ
 نفسه وطفله وكل ماله هو ماله ودية عند المروزي وعقاره
 في وقيل فيه خلاف محمد و ابو يوسف في قولهم الاحول وولد
 الكبير وزوجته وحملها وعبد والمقاتل والمذمي مع حرق
 او ودية في وكذا ماله مع سلم او ذمي يغصب خرافا له
 قيل ابو يوسف مع الامم **فصل** وتقتسم الغنمة
 للراجل من الفارس سهمان وعند ما يثلم له سهم واحد
 سهمان ولا يسمي من اكثر من فرس وعند ابو يوسف سهمان
 والبراذين كالعناق ولا يسمي من لاجلة ولا بغل والعيرة كوك
 فارسان او راجلا عند المجاذبة فيمنع في الامم ان يعرض الجيش
 عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل فيجوز ان
 فاشترى من سافلهم فارسا ولو باع قبل القتال وذهب
 او اجره او رهنه فسمي من راجل في ظاهر الرواية وكذا لو كان من
 او مهر لا يقاتل عليه ولا يسمي من ملوك او مكاتب وصبي او امرأة
 او ذمي بل يرضع له حسب ما يرى ان قاتلوا وادوة المرأة للحري

في ذار الحرب لا لا يداغ ثم ترد وتباع قبل القسمة والمقاتل

فاقاموا واشتروا وارضوا وضيع عليهم خراجها وعليه جزيه مستغنى
 من حين وضع الخراج او نكت المستأمنة ذميا لا لوجع هو ذمينة
 فان رجى الى دله حل وادى وان كان لم يود دية عندكم او ذى
 او دى عليه ما فاسر او ظهر عليه من سقط دينه وصارت ودية
 واذا قتل ولم يظهر عليه من ماله او ماله من ماله فان جازى به
 وله زوجة هناك وولد له من ماله او ذى او جازى به
 ثم ظهر عليه من ماله او ذى وان اسلم ثم جازى به ثم ظهر عليه من ماله
 ووديعته عندكم او ذى له وغير ذلك في ماله او ذى له
 وارث اسلم فقتله اسلم عدا او خطاء فلا شيء عليه الا الكفارة
 في الخطا واذا قتل اسلم او ذى له خطا او مستأمن اسلم فقتله
 اخذ الدية من عاقلة الثقات وفي العبد ان يقتضى واخذ الدية
 وليس له العفو بجانا **باب العشر والخراج** ارض العرب
 وهي بين العدين الى قصي حجر باليمن ثمرة الى حد الشام وكن
 لبصرة وكل ما اسلم اهل او فتح عنوة وقسم بين الغانيم وارض
 السواد خراجية وهي بين الغزيين الى عقبة خلوان ومن الشعلبية
 والعلث الى عبادان وكذا كل ما فتح عنوة واقر اهلها وارض
 سوى مكة وارض السواد ملكة لاهلها يجوز بيعهم لها ونظر
 فيها وان احبى موات يعتبر قرب عند ابي يوسف وماء عند
 الخراج نوعان خراج مقاسمة فيستعمل بالخراج كالعشر
 وخراج وظيفة ولا يرد على ما وضعه عمر رضي الله عنه على السواد
 لكل جزيه الحين للزرع صاع فربا وشعير ودرهم جزيه

على ما في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

الرطبة خمسة دراهم وجزيه الكرم او النخل المتصل عشرة
 دراهم وما سواه كن عفران وبستان ما تطبق ونصف الخراج
 غاية الطاعة وان لم تطبق ما ونصف نقص ولا يرد وان
 اطاعت عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا خراج ان يقطع عن
 ارضه الماء او غلب عليها او اصاب الرزق آفة ويجب عليها
 ما كرمها ولا يتغير اسلمها واشتراكها اسلم ولا عشرة في خارج
 ارض الخراج ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرار الخراج بخلاف
 العشر وخراج المقاسمة **فصل** الجزية اذا اضعفت
 بترابن وصلح لا تقهر وان فخت بلدة عنوة واقر اهلها عليها
 على الظاهر الغني في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى
 المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها وعلى
 على كفاي وجوسي وروى عجمي لا يرضى ولا على مرتد فلا يقبل
 الاسلام والسيف وتستر قناتها وطفلها واخرتها على
 صبي وامرأة ومملوك ومكاتبه ويحجب كبيره وروى عجمي
 مقعد وفقيه لا يكتب وراهب لا يخلو في الطوفة في اول الولاية
 ويؤخذ قسط كل شهر فيد وتسقط بالاسلام والموت
 تتداخل بالتكرار خلافا لما جلا من العرض ولا يجوز اجد
 بيعته وكنيسة وصومعة في دارنا وتعاد المتهمة
 نقل نقل ويمنز الذي في زينة ومركبه وسرجة ولا يركب جملا
 ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبيج ويركب سرجا لا يركب
 حق ان لا يترك ان يركب الاضروقة وحيدته في الزمان

ظهر غناؤه بان ملكه عشرة الاف درهم

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

اذا قال الرجل في المنظر مع المسلمين ان كان الامر كما نرى نخرجنا وان كان الامر كما نرى نقاتل
 رجونا ان لا ينفذ ومن كلام ابي الهيثم بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من سار مسلما فله من ثلثه ومن سار مسلما فله من ثلثه

او هو قول ابي يوسف

في نسخة

اليهود والنصارى لا ينفذون من اعدائهم
 وليسوا ولا ينفذون من اعدائهم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

مجلسه اول
در تاریخ ۱۳۰۲ هجری قمری
روز پنجشنبه ۱۴ شهریور ماه

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines, some of which are crossed out or written over other text. The page is numbered '10' in the top right corner. The text appears to be a religious or philosophical treatise, possibly related to the 'Risala' mentioned in the caption. The handwriting is dense and somewhat difficult to decipher due to the cursive style and the presence of some crossed-out lines.

A circular seal or stamp with intricate Arabic calligraphy, likely a library or ownership mark. The text is arranged in a circular pattern around a central point, with some characters appearing to be in a different script or dialect. The seal is dark and has a slightly worn, aged appearance.

في كسبه طلقا ونقطه يدع عن فارتد والعياذ بالله وما
 منها ولو لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 القاطع وان لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 نصفها ما كان له فلق فاحذف بالدم وقتل فبذل الكتابة
 لمولاه والباقي لو رثته زوجان **باب البغاة** اذا خرج قوم مسلون عن طاعة الامام
 وقتلوا على بلد عامر بالعود وكشف شربهم وبيعهم
 بالقتال لو خيروا بين ما يرضون وقيل لا يرضون فان كان لهم
 اجرة على جرحهم فاتبع **كتاب اللقطة** هي المنة التي لا
 ولا يقسمها الله ليعيش حتى يتوبوا فيرد عليهم من اجل استقام
 سلاحهم ويخلصهم عند الحاجة وان قتل باغ مثلهم فظفر عليهم
 لحيته وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهلها اخر منه عدا قتل به
 اذا ظهر على المصر وان قتل عاد لو رثته الباغي يرثه ولو
 بالعكس لم يرث الباغي الا ان ادعى ان كان على الحق وعند اخيه
 لم يرثه مطلقا وكره بيع السلاح من غير اهل القنينة
 فان لم يعلم فله **كتاب اللقطة** النقطة من ذهب وان
 هلكه فوجب وكذا اللقطة وهو امر الامان بشت رقبته
 ونفقته في بيت المال وكذا اجنابية وارثه وان نفق عليه

في كسبه طلقا ونقطه يدع عن فارتد والعياذ بالله وما
 منها ولو لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 القاطع وان لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 نصفها ما كان له فلق فاحذف بالدم وقتل فبذل الكتابة
 لمولاه والباقي لو رثته زوجان

في كسبه طلقا ونقطه يدع عن فارتد والعياذ بالله وما
 منها ولو لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 القاطع وان لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 نصفها ما كان له فلق فاحذف بالدم وقتل فبذل الكتابة
 لمولاه والباقي لو رثته زوجان

في كسبه طلقا ونقطه يدع عن فارتد والعياذ بالله وما
 منها ولو لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 القاطع وان لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 نصفها ما كان له فلق فاحذف بالدم وقتل فبذل الكتابة
 لمولاه والباقي لو رثته زوجان

اللقطة

الملقطة فهو متبرع الا ان يذن الحاكم بشرط الرجوع او
 اللقطة اذا بلغ ولا يؤخذ من اللقطة وان ادعاه واخذت
 منسوبة ولو عندا وهو صراوة ميا وهو لم يركب
 سقره وذبح ان كان فيه وان ادعاه اثنان معا ثبت منها
 وان وصف احدها علامته فيه وسبق فهو لولي وللخو للمسلم
 او لولي العبد والذبح وان شهد عليه بل او على دابة هو عليها
 فهو له ينفق منه عليه بامر قاض وقيل بدونه ايضا وله شراء
 ما له من ماله من طعام وكسوة وقبض هبته وتسليمه في
 امره ويحبه وقصره في ماله غيره ما ذكر ولا اجارة في الامانة
 وقيل له اجارة **كتاب اللقطة** هي المنة ان اشهد ان لاخذ
 ليرد ما على صاحبها والامانة والقول للمالك ان انكر اخذ
 للرد وعند ابى يوسف للملقط ويكفي الاشهاد قول من
 سمع قوله ينشد للقطة فذلو على وغيره في مكان اخذها
 وفي المجامع مرة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعدها
 هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فلو كان كانت
 اقل فاياها وما لم يمتنع يعرف الى ان يخاف فسادها ثم يقصد قبضها
 ان شاء فان جار بها بعد اجازة ان شاولجوه لها ومنه الملقط
 او الفقير لو هالكه ولم يمتنع لا يرجع على المخرج ولا يخرجه منه
 ان باقية ولقطة الخمر والخمر سوا ويجوز النقط المهيمة
 متبرع اتفاقا عليها بلا اذن حاكم وان ياذنه بشرط الرجوع
 فذبحه على ماله ان يحبسها عنه حتى يأخذ فان امتنع بيعته

في كسبه طلقا ونقطه يدع عن فارتد والعياذ بالله وما
 منها ولو لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 القاطع وان لم يرد على ما مات منه فتنصف دية لو رثته في كل
 نصفها ما كان له فلق فاحذف بالدم وقتل فبذل الكتابة
 لمولاه والباقي لو رثته زوجان

وَقَالَ الْمَلِكُ دَامَ عِيَا
وَقَالَ الْمَلِكُ دَامَ عِيَا

والله اعلم
بما فيه
الغيب

ولا حياته ولو تم في نصيبه القاضي يحفظ بالمرئوسية
 حقه مالا وكل له فيه ويبيع ما يواف عليه من ماله وينفق
 على زوجته وقريبه واولاده حتى يحق نفسه لا تمنع امرته
 ولا تقسم ماله ولا تقسح اجارته ميت في حق غيره فلا ميراث
 من مات حال فقد ان حكم بوته فيوقف نصيبه منه كل واحد
 الى ان يحكم بوته فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فلا ميراث
 المال لولاه واذا مضى عمره ماله يعيشر اليه اقرباه وقيل
 سنة وقيل مائة وعشر سنة حكم بوته في حق ماله حيث
 فلا ميراث من مات قبل ذلك وتعند زوجته للموت عند
 كتاب الشراكة هي ضمان شر كملك وشر كعقد فلا
 ان يملك لثان عينا رثا او شراءا وانها با او استيلاء او
 ماله بالحيث لا يميز اخطاه وكل منهما الجاني في نصيب الآخر
 ويجوز بيع نصيبه في شركته في جميع الصور ومن غير بيع
 افترق في ماعد الخلف والاختلاف فلا يجوز بلا اذنه والثانية
 ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر وكنها الا
 والقبول وشروطها عدم ايقطعها كشرط دراهم حينته الرجب
 لاحدهما وهي اربعة انواع شر كة مفاوضة وهي ان يشترط
 متساوية تصريفا ودينا والاورجاء وتنقضي الوكالة والكفا
 فلا يجوز تسليمه في خلافا لابي يوسف ولا يضر وعبد
 وصبي ولا يضمن بينا وعبد بينا ومكاتبه ولا بد لفظا
 اوبيان جميع مقتضياتها ولا يشترط تسليم المال ولا خطه

والاستراء كل منهما سوى طوعا أم اهدا وكسوة مرفاهما وكل دين
لزم احدهما بان يقع فيه الشراكة كبيع وشراء واستيجار لزما
وان لزم بكفالة بامر لزم الاخر خلافا لهما وكذا ان لزم بخصب
خلافا لاجبي يوسف وفي الكفالة بلا امر لا يلزم منه في الصحيح
وان وردت احدهما تقع به الشراكة او وهب له وقبضه
صارت عنانا وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان وا
ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضة وان تقع مفاوضة
ولا عنان الا بدراهما والذاني او بالفلوس للنافعة عند
او بالتبر والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا يفتقران بالعرض
الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم يقيده الشراكة
ولا بالكييل والحوزة والعدي المنقارب قبل الخلط وان
جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد وبك عندنا ^{يوسف}
وان خلطا جنسيا لا يثقل اتفاقا وشركة عنان وهي ان يشركا
متساوين فيما ذكر او غير متساوين وتضمن الوكالة دون
الكفالة وتصح في نوعي من التجارات وفي عمومها ويبعض
كل منهما او كل واحد مع النفاضة في راس المال والربح ومع النفا
فيهما او في احدهما والاخر عند عملها ومع زيادة الربح لها
عند عمل احدهما ومع كون مال احدهما دراهم والاخر نانية ولا
يشترط الخلط ايضا والوضعية على قدر المال وان شرط
ذلك واشترى كل منهما ما طلب بمثله هو فقط ورجع على شركته
بحصة منه ان ادا له ماله وتبطل الشراكة بهلاك المال او اخط

وكل واصروا على الحق وضيقوا عليه حتى تصابوا به نيام
عليه السلام ويستحق على علمه في هذا هو من كان
البحر را على ما بين يديه

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

قبل الشراء وهو على ما كان قبل الخلط هلك في يده او في يد الغير و
عليها بعد فان هلك بعد اشترى الاخر بالبدل المشتري بينهما او
المشتري على شريكه ثم حصصه وان هلك قبل شراء الاخر فان
وكل من الشريكين صريحا فالمشتري له ما اشركه ملك ورجع لخصته
والا فالمشتري فقط وكل من شريكه المفاوضة والعقد ان كان
ويضار به يستجر ويؤكل ويودع ويصرف في المال يدا مائة وثلاثة
الصنایع والتقبل وهي ان يشتري خياطان او صباغ وخياط
على ان تتقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين
والربح اثنان جاز وكل عمل يقبل احدهما يلزمهما فاعلى كل منهما
الطلب بالعمل وكل منهما طلب الاجر ويرى الدافع بالدفع الى احد
والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجوه وهي ان
يشتري اولا مال له ما على ان يشتري باوجودهما ويبيعا والربح
بينهما فان شرطها مفاوضة صححت ومطلما عانان وتنفذ
الوكالات فيما يشتريان فان شرط انما نصفه المشتري او مشتركا
فالربح كذلك وشرط الفضل باطل **فصل** في اوضاع الشركة
فيما لا يتصل بالوكالات كالاعتخاب والاحتشاش والمصطباد
والاستقواء واجمع كل فله وان اعانته الاخر فلا اجر مثله ان زاد
على نصف ثم المأخوذ عند ان يوسع خلافا لمحدد وما اخذاه
معاظله نصفه وان كان احدهما بغل والآخر رواية فانتفى
احدهما فالكسب للآخر بغير مثل المالد والربح في الشركة القفا
على قدر المال ويبطل الشركة بموت احدهما ولجاجة مرتين ان

ولا يترك احد مال الاخر بلا اذنه اذ كل صاحب ماله ماله
صاحبه وان لو استعاقبنا خلفه الثاني علمه الاول اوله ولا
ان لم يعلم وان اذن اخذ المفاوضة بشرط ان يشترط
ليتها ففعل فعله خاصة بله في ويؤخذ كل منها والوقف
حصة شريكه **كتاب الوقف** هو حبس العيش على ملك الوقف
والتصدق بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا
ان يحكم به حاكم قبل او يعلقه بموته بان يقول اذمت فقد
وقفت وعندها هو حبس العيش على ملك الله على وجه يعود
نفعه الى العباد فيلزم زول ملكه بحمد القول عند ابي يوسف
وعند محمد لا لم يسلم له ولو فلو وقف على الفقراء او على
او خان او رباط البني السبيل او جعل ارضه مقبرة لغيره
ملكه عند ابي الحكم وعنده ابي يوسف زول بحمد القول
محمد اذا سلم الى متول واستقى الناس من السقاية وسكنوا
والرباط ودفعوا في المقبرة وشرط تمامه ذكره في موطأ
ابي يوسف صححه بدون اذ النقطه صرف الى الفقراء وصححه عند
ابي يوسف وقف لمشاع وجعل غلة الوقف والولاية لنفسه
وجعل اكل والبعض لامهات ولاده او مدينه ما دام الحيا
وبعد للفقراء وشرط ان يتبدل به غير اذ اشاء خلاه محمد
في الكروم وقف لعقار وكذا المنقول المتعارف وقفه
عند محمد كالفاس والمر والقدوم والمنشار والجنادة وتباها
والقدوم والمرجل والمصاحف والكتب وابو يوسف معتد

ولا يترك احد مال الاخر بلا اذنه اذ كل صاحب ماله ماله
صاحبه وان لو استعاقبنا خلفه الثاني علمه الاول اوله ولا
ان لم يعلم وان اذن اخذ المفاوضة بشرط ان يشترط
ليتها ففعل فعله خاصة بله في ويؤخذ كل منها والوقف
حصة شريكه **كتاب الوقف** هو حبس العيش على ملك الوقف
والتصدق بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا
ان يحكم به حاكم قبل او يعلقه بموته بان يقول اذمت فقد
وقفت وعندها هو حبس العيش على ملك الله على وجه يعود
نفعه الى العباد فيلزم زول ملكه بحمد القول عند ابي يوسف
وعند محمد لا لم يسلم له ولو فلو وقف على الفقراء او على
او خان او رباط البني السبيل او جعل ارضه مقبرة لغيره
ملكه عند ابي الحكم وعنده ابي يوسف زول بحمد القول
محمد اذا سلم الى متول واستقى الناس من السقاية وسكنوا
والرباط ودفعوا في المقبرة وشرط تمامه ذكره في موطأ
ابي يوسف صححه بدون اذ النقطه صرف الى الفقراء وصححه عند
ابي يوسف وقف لمشاع وجعل غلة الوقف والولاية لنفسه
وجعل اكل والبعض لامهات ولاده او مدينه ما دام الحيا
وبعد للفقراء وشرط ان يتبدل به غير اذ اشاء خلاه محمد
في الكروم وقف لعقار وكذا المنقول المتعارف وقفه
عند محمد كالفاس والمر والقدوم والمنشار والجنادة وتباها
والقدوم والمرجل والمصاحف والكتب وابو يوسف معتد

وقف السلاح والكراع والخيول والابل في سبيل الله تعالى
وكذا وقف عند ابي يوسف وقفه تبعه وقفه صنيعته ببقها
واكثرها هو عبيده ويراثه الخرافة واذا وقف فلا
يملك ولا يملك الا ان يجوز قسمته المشاع عند ابي يوسف
من ارتفاع الوقف به رتبة وان لم يشرطها الواقف ان وقف
على الفقراء وان على غيره فله ان امتنع او كان فقير الخ
الحاكم وعمره من ارضه ثم رده اليه ونقض الوقف على علمه
اختار والاحفظ الى وقت الحاجة وان تعذر صرفه عند
يباع ويصرف ثمنها لها ولا يقسمه من حق الوقف **كتاب**
الخابي مسجد لا يزول ملكه عند حتى يعز عنه كطريقه
ويأذن بالصلوة فيه ويصل فيه واحد وفي رواية شرط
صلوة جماعة ولا يصح جعله تحت سائر المصالحه ولا جعله
لغير مصلحة او جعل فوقه بيتا او جعل بابا الى الطريق وغيره
او اتخذ وسطا ان سجدا واذن بالصلوة فيه لا يزول ملكه
عنده ولم يبعد يورث عنه وعنده ابي يوسف يزول ملكه
بحمد القول مطلقا ولو ضاق المسجد ويجنبه طريق الحارة
يوسع منه وبالعكس باجاستغنى عنه يصرف وقفه الى
اقرب رباط اليد والوقف في المرض وصيته ويتبع شرطه
الواقف في اجارة الوقف ان وجد ولا يختار ان لا يرضى
الضيلع اكثر من ثلث سنين ولا غير اكثر من سنة ولا يجوز
الاباحر المثل ثم لا ينقض ان زادت الاجرة كثره الرغبة

الموقوف اذا انفق من ماله في الوقف لم يرجع في المال الموقوف
فان شرط الرجوع يرجع والا فلا من الرجوع اليه او انفق في الوقف
فان شرط الرجوع يرجع والا فلا من الرجوع اليه

ولا يترك احد مال الاخر بلا اذنه اذ كل صاحب ماله ماله

وليس الموقوف عليه ان يوجر الابانة او ولاية ولا عار ولا
 يهز وان غصب عمار مختار وجوب الضمان ولو شرط الوارث
 لنفسه وكان جانياً يترتب منه وان شرط ان لا يترتب **كتاب البيع**
 البيع لمبادلة مال بمال وينعقد باليجاب وقبول بلفظي المال
 كبعت واشتريت وما دل على معناها وبالقباط في النفيس
 والنفسين هو الصحيح ولو قال خذ بكذا فقال اخذ او ردت
 مع واذا وجب احدها فلا ضمان يقبل كل البيع بكل الترخي
 المجلس او يترك لا بعضا ولا بعضا الا اذا تقرر كل واحد
 الموجب وقام احدهما المجلس قبل القبول بطل الايجاب اذا
 وجد الايجاب والقبول لزم البيع بلا خيار مجلس ويصح في
 العوض المشار اليه بلا معرفة قدره ووصفه لا في غيره من
 حال ثوبل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة ففسخ البيع
 حتى مضت ثلثه لم يفسخ باجل سنة اخرى خلافا لما وان اطلق المثلث
 فان استوت كالتة النقود ورواها صح ولزم ما قد فسخ
 كان وان اختلفت رولها اقل او جوع وان استوى رولها
 لا ماليتها ففسد المبيع ويصح في الطعام وكل ميكيل وموزون
 كيل وموزون وكذا جازا فان بيع بغير جنبه وبان او جوع معين
 لا يدرى قدره وميزان صبة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط
 الا ان يسمي جملتها والمشتري الفسخ بالخيار واذا قيل لو جملتها
 في المجلس بعد ذلك وميزان قيطع عن كل شاة بدرهم صح
 في شي من اوكذا الوباي ثوبل ذراع بدرهم وكذا كل معدود

متفاوتة وعندنا يصح في الكل في جميع ذلك وان باع صبي
 انها مائة فغيره اية درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري
 بحسنة او فسخ والزائد للبايع وفي المذموم يأخذ الاقل
 بكل الترخي او يفسخ والزائدة بلا خيار للبايع وان كان قد
 قسط اخذ الاقل بحسنة وكذا الزايد ولم الخيار في الوجهين
 وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار لبيع عشرة
 اذ في مائة ذراع منها وعندنا يصح فيها ولو باع على
 على عشرة اذ في مائة ذراع او اقل واكثر ففسد البيع ولو فسد
 الترخي فكل في اكثر ويصح في الاقل بحسنة ويغير المشتري
 باع ثوبل على عشرة اذ في كل ذراع بدرهم اخذ المشتري
 بعشرة او عشرة ونصفا بلا خيار وبيت عدة وتسعة و
 خيار وعندنا في يوسف فحين في اخذ باحد عشرة في الاول
 في الثاني وعند محمد فحين في اخذ في الاول بعشرة ونصف
 الثالث تسعة ونصف **فصل** يدخل البناء والمفاتيح في
 بيع الدار بلا خيار وكذا الشجر في بيع الارض ولو اطلق شجرة
 دخل مكانها عند محمد وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل
 الرزق في بيع الارض ولا الثمرة في بيع الشجر الا بالشرط وفي
 الحقوق والمرافق ويقال للبايع اقله واقطعها وسلم المبيع
 لا يدخل في بيعه ولا يثبت بعد وان ثبت ولم يصر له قيمة
 وقيل لا يباع ثمة بدلا صلاحها او لم يبدل صح ويقطعها
 للحال وان شرط تركها على الشجر ففسد ولو بعد تناهي عظمها خلا

ولا يصح ان يبيع ثوبا بالثوب
 ولا ثوبا بالثوب

في الجاه الصحيح في ثوب البسوة عبد قال اشترى ثوبا
 فاشترى ثوبا فاذ هو ان كان ثوبا لبيع حاة رغايا
 عينة موروثة لا يصرح على العبد منه ان كان غايها
 لا يدرى مكانه رفع على العبد ثمن والعبد على البيع
 وعن ابي يوسف انه لا يصرح على العبد من ثمن ثوبه

كحد وكذا شراء الزرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط
 لما الزيادة وان بغيره منه تصدق بان زاد في ذاتها وان بعد
 ما تنهت التصديق بشئ وان استأجر الشجر الى وقت لا يدرى
 بطلت الاجارة وطابت الزيادة وان استأجر الارض لثلاثة اشهر
 فسدت ولا تطبيق الزيادة ولو اتمرت ثم اخرج قبل القبض منه
 البيع وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحاد في المشتري
 ولو باع غره واستثنى منها رطلا معلومة مع وقيل لا يجوز
 مع البر في سبيله ان بيع بغير حبيسه وكذا الباقى في قشر
 والارز والسمنه وكذا اللوز والفسق والحوز في قشرها
 الاول واجره الكيال وعدا لمبيع وزنه ووزنه على البائع
 نقد الثمن وزنه على المشتري وفي بيع سلعة ثم لم يجرى
 ان لم يكن موجلا وفي بيع سلعة يسلمها ومثابته **بالجيار**
 صح خيار الشرط لكل من العاقدين ولم يعمم عاقلته اياما اكثر
 الا ان اجازته في الثلاثة وعند ما يجوز ان يميزه معلومه في
 مدة كانت وان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام
 فلا بيع مع والى ربعة الا ان ينقد في الثلاثة وعند ما
 يجوز الى ربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن
 ملكه فان قبضه المشتري فملك لزمه قيمته وخيار المشتري لا
 فان ملك في يده لزمه الثمن وكذا لو تعيب الا انه لا يخل في
 ملك المشتري خلاف ما قلوا اشترى زوجة بالخيار لا يقصد
 وان وطءها فله رد هالاهن بالكساح الا في البكر ولو ولدت في

في قولنا وان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام
 فلا بيع مع والى ربعة الا ان ينقد في الثلاثة وعند ما
 يجوز الى ربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن
 ملكه فان قبضه المشتري فملك لزمه قيمته وخيار المشتري لا

مدته لا يقصير امره ولو اشترى قريبا به او عهدا بعد قوله
 ان ملكك عتقا فهو عتق لا يعقنان في مدته ولا بعد حيف المشتري
 به مدته الاستبراء ولو استبرأ على البائع ان ردت به مدته
 المشتري به لمبيع باذن البائع ثم ارد عنه مدته فملك
 البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو اشترى المالك
 شيئا فابراه بايعه عنه فبقي خياره ولم يرد له ثمنه بل عدم
 التملك ولو اشترى ذمي من ذمي فله خياره في المدته بطل شراء
 كذا يملكها مسلما بالاجازة خلافا لما في المبيع ومنه الخيار
 لخصه صاحبه وغيبته ولا يفسخ الا بغيره خلافا لابي يوسف
 فافسخ وعلم به في المدة انفسخ والاقر العقد ويتم العقد
 ايضا بوقت من الخيار وكذا بعض المدة وبالحذف بشق
 المبيع وبكل ما يدل على الرضى كالركوب لغير الاختيار ولو
 والاعتاق وقوابعد ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز وان
 اجاز فسخ مع وان اجاز واحد فسخ الاخر اعتبر السابق و
 ان كانا معا فافسخ ولو باع عبدا بالخيار فاحد هاتين عينيه
 وفصل ثمنه كل صح والا فلا ويجوز خيار التقيين وهو بيع احد
 شيئين او ثلث على ان يأخذ المشتري اياها ولا يجوز في اكثر من
 ويتقيد بخياره مدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واخذ
 امانة فلو قبض الكل فملك واحد وتعييب المبيع فيه وقين
 البتة لانه مائة وان ملك الكل لزمه نصف ثمن كل واحد لانه
 رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط ويجوز خيار التقيين والعيب

لو باع المالك غنما لغيره ففسخ في قولنا وان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام
 فلا بيع مع والى ربعة الا ان ينقد في الثلاثة وعند ما
 يجوز الى ربعة واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن
 ملكه فان قبضه المشتري فملك لزمه قيمته وخيار المشتري لا

ولو وجد بيع ما اشترى عيب قبل القبض فقبض المبيع لم يعلم به فهو رضاء ولو لم يعلم به
 ولو قبض عيبا معيبا وكما قاله بعض فقهاء صرحوا بأن ذلك رضاء عندنا ولو لم يعلم به
 والخير والذكر اذا كان فاضلا في الغلام بان يكون في غناه الشئ منه يكون عيبا

لا شرط والرؤية ولو اشترى على انهما بالخيار فمضى أحدهما لزم
 الآخر خلافا لما هو على هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى
 عيبا على انه خيار وكاتب فظهر بخلافه اخذ بكل التمسك وترك
فصل في اشترى الميرى جان ولم يرد له اذا رآه بالقرين
 ما يبطله وان رآه قبلها ولا خيار له في الميرى ويبطل خيار
 الرؤية ما يبطل خيار الشرط من تعيينه يده وتعيين وتقدر
 رد بعضه وتقدر لا يفسخ كالاعتاق وتوابعها ويجب
 للغير كالمبيع المطلق والرهن والامانة قبل الرؤية وبعد
 ما لا يجوز جعلا للغير كالمبيع بالخيار والمساومة والعتيق
 يبطل بعدها اجتمعا وكفت رؤية وجه الرقيق والذابة وكفلا
 وفي شاة المحرم لا بد من الحسن وفي شاة القيمة لا بد من رؤية
 الصريح ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كفيه ورؤية
 ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد يوتها وعند
 لا بد من شهادة البيوت وعليه الفتوى اليوم وان رآه من
 المبيع فلما الخيار اذا رآه باقية وما يعرض بالحدود كالكيل او
 الموزن فخر في بعضه كروية كلف في ما يطعم لا بد من رؤية
 الوكيل بالشراء او القبض كان لا نظر الرسول وعند هذا القول
 وبيع الامني وشراء صحيح ولما الخيار اذا اشترى ويسقط
 بخس المبيع او شاة او ذوقه فيما يعرف بذلك ويوصف العقار
 ومن رآه احد الثوبين فشرى الاخر فلما اخذها وردها
 لزمه احداهما ومن رآه شيئا فشرى فوجد متغيرا خيرا والاول

فان رآه في السوق او في غيره من الاماكن فشرى فوجد متغيرا خيرا والاول
 انما هو في السوق او في غيره من الاماكن فشرى فوجد متغيرا خيرا والاول
 انما هو في السوق او في غيره من الاماكن فشرى فوجد متغيرا خيرا والاول
 انما هو في السوق او في غيره من الاماكن فشرى فوجد متغيرا خيرا والاول

وان اختلفا في قيمة فالقول للبايع وان في الرؤية فلتلك
 ومن اشترى عدل زطي فباع منه ثوبا او حبة ولم يعلم به
 عيبا بخيار الرؤية او شرط **فصل** في مطلق البيع
 سلامة المبيع فلم يرد في مثله عيبا رده او اخذ بكل
 لا استكره ونقص ثمنه الا من رآه وكل ما اوجب نقصان
 الثمن عند الثمن فهو عيب الا ان رآه ولو لم يرد في مثله
 عيب وكذا السوق والبول في الفراء وهي في الكبر عيبا
 البق او سرق او بال في صفر ثم عاوده عند المشتري فيه رده
 وان عاوده عند البائع لم يلزم له الجوز عيبا مطلقا ومن
 في صفر وعادده عند المشتري فيها وفي كبره ردها والذرة والكن
 والتوليد منه عيب في الجارية لانه الغد لا ان يكون من ذوات
 الكساحنة عيب وكذا عدم حيز بنت سبع عشرة سنة لا اقل
 ويعرف ذلك بقول الامة فترد اذا انضم اليها نكول البائع
 قبل القبض وبعد هو الصحيح والكفر عيب فيها وكذا الشيب والبي
 والسعال القديم والشعر والماء في الفيا فان ظهر عيب قبيح
 ما حدث عند المشتري اخرج رجوع بالنقصان كثوب شاة فقط
 فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرى البائع باخذه كذلك
 فله ذلك حتى لو باعها المشتري فان خاف الثوب ولت السوق
 بنه فظهر عيبه رجوع بالنقصان وليس للبائع ان يأخذ حتى
 لو باعها بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بلامال
 او برأ واستولد فظهر العيب رجوع وكذا ان ظهر بعد موت

ولو وجد بيع ما اشترى عيب قبل القبض فقبض المبيع لم يعلم به فهو رضاء ولو لم يعلم به
 ولو قبض عيبا معيبا وكما قاله بعض فقهاء صرحوا بأن ذلك رضاء عندنا ولو لم يعلم به
 والخير والذكر اذا كان فاضلا في الغلام بان يكون في غناه الشئ منه يكون عيبا

والتاريخ في سنة ١٠٠٠ هـ
والسنة في سنة ١٠٠٠ هـ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فقال يوسف يا اخوتي اني قد اناشدتكم في رؤياي
ان تاتيتمني بالذرة فاني قد اناشدتكم في رؤياي
ان تاتيتمني بالذرة فاني قد اناشدتكم في رؤياي
ان تاتيتمني بالذرة فاني قد اناشدتكم في رؤياي

ما قبل ما يلي

ان لا يجزى لان الحزبان ابو جود ال مهكدا مداد
 من غير قاصح باطل وان كان على العكس مما زابيع ويخبر الحزبان في القبر وامامى
 من ذلك فلا ضار له ولو قال بعتك هذه الثوب القوا والابواب والحشبات والنخل فلم يحضر
 ابو جود غير هذا ضار له ولو قال بانيها من ال اجداد والابواب والحشبات والنخل فلم يحضر
 وابوابا فلم يكن كذا فهو يلبس ان رثا واخذ ما يجمع الثمن وان رثا وترك ولو وديها باني
 ولو باعها على ان فيها خاذا لينا او قال سفلها وعلو فلم يكن لها علو او قال بعتك با جودا

ولا يصح ذلك المكي التمس الاول مثليا او في ملك من يبيع
 الشرا او بكم معلوما ويجوز ان يضمنه راس المال اجر القضا
 والصبي والطراز والقتل والحمل وسوق العفر والسهم
 لكن يقول قائل على كذا المشتريته واحضرت نفقته ولا حجر
 الراعي والطبيب والمعلم وبيت الحفظ فان ظهر المشتري خيالا
 في الرجعة خير في اخذ بكم ثمنه او تركه وفي التولية لم يخط
 منه فتم الخيانة وهو القياس في الوضعية وعند ابي
 حنيفة ما قد خيانتا مع حصتها من الزرع في الرجعة وعند
 محمد خير في ما ظهر ذلك قبل الرد او امتنع الصبي لزمه
 التمس اتفاقا ومنشئ شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر
 شرا ثانيا بعشرة يراجع على خمسة وان شرا ثانيا
 لم يراجع وعند هاراج على التمس الاخير مطلقا وان شرا
 ما دون مديون بعشرة وباعه ميسر بخمسة عشر او
 يراجع على عشرة والمصارف بالنصف لو شري بعشرة
 من بيت المال بخمسة عشر يراجع ربا المال على اثني عشر
 ويراج بلا بيان لو اعوزت للمبيعة او وطئت وهي ثيب
 او اصاب الثوب قرص فار او مرق نار وان فقت عينها او
 وهي بكر او تكسر الثوب من طيب وشتم لزمه البيان وان
 بنته وراج بلا بيان خير للمشتري فان التمس ثمنه
 لزمه كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبا بصفقة كذا
 لخمسة كره بيع احدها لرجعة بخمسة بلا بيان ومنع

في الرجعة خير في اخذ بكم ثمنه او تركه وفي التولية لم يخط منه فتم الخيانة وهو القياس في الوضعية وعند ابي حنيفة ما قد خيانتا مع حصتها من الزرع في الرجعة وعند محمد خير في ما ظهر ذلك قبل الرد او امتنع الصبي لزمه التمس اتفاقا ومنشئ شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر شرا ثانيا بعشرة يراجع على خمسة وان شرا ثانيا لم يراجع وعند هاراج على التمس الاخير مطلقا وان شرا ما دون مديون بعشرة وباعه ميسر بخمسة عشر او يراجع على عشرة والمصارف بالنصف لو شري بعشرة من بيت المال بخمسة عشر يراجع ربا المال على اثني عشر ويراج بلا بيان لو اعوزت للمبيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرص فار او مرق نار وان فقت عينها او وهي بكر او تكسر الثوب من طيب وشتم لزمه البيان وان بنته وراج بلا بيان خير للمشتري فان التمس ثمنه لزمه كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبا بصفقة كذا لخمسة كره بيع احدها لرجعة بخمسة بلا بيان ومنع

ما قام عليه ولم يعلم شريه قدره فسد وان علم في
 المجلس خير **فصل** لا يصح بيع المنقول قبل ز
 ويصح في العقار خلافا لمحمد ومن اشترى كيليا كيليا
 لم يبعه ولا اكلمه حتى يكيله وكفى كيل البايع بعد العقد
 لخصته هو الصبي ومثله الوزن والعددي لا المزد
 وصح التصرف في التمس قبل قبضه والخط منه والزيادة
 حال قيام المبيع لا بعد هلاكه وكذا الزيادة في المبيع وتعلق
 الاستحقاق بكل ذلك فيراج ويولى على الكل ان يرد
 ما بقي ان حط والشفيع يأخذ بالقل في الفصلي ومالك
 بيع عبد من زيد باللف على ان يضمنه كذا التمس سوى
 اللف اخذ اللف من زيد والزيادة منه وان لم يقل
 التمس فاللف على زيد ولا شيء عليه وكل لجل اجل معلوم
 مع تأجيله الا القرض الا في الوصية ولا يصح التأجيل
 مجهول متفاحش كصوب الراج ويصح في المتقارب كالمصا
 ونحوه **باب الربو** هو فضل مال خال عن عوض شرط
 لاحد لآخر في مفاضة مال بمل وعلته القدر والجنس
 فخره بيع الكيل او الوزن بخمس متفاضلا او منسبة
 ولو غير مطعوم كالحصن والحديد وحل ثمنه مع التفاضل
 او متفاضلا غير مع كخمس لخمسة وببيضة ببيضتين
 وقرعة بقرعة فان وجد الوصفان حرر الفضل والنساء وان
 عدل حله وان وجد احدهما فقط حل التفاضل لا النساء

وان اشترى عبدا فوفيه ببيع قبل القبض وقبل ان يقبل البيع يهدم

٧١
 كذا

العرض ملك القضاة وعليه مثل البيع لو مثليا والافقية
غير العرض ملك المحيطة في يد القضاة والمقضى
قبل اجازة المالك وهي اعتناق المشتري من الغلصت اذا
البيع خلاف المحل ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند
فاجيزه فاشترى له ويصدق بان ادعى نصف شتم واشترى
عبد من غيره فاشترى فقام بينة على اقرار البائع او السيد
الامر واراد رده لم يقبل ولو اقر البائع بذلك عند القضاة
فلو رده ولو اشترى دارا من قضاة واخذها في بناء فلا
صالح على القضاة خلاف **باب السلم** هو بيع اجزاء
يبيع فيها اكل مضطصة ومعرفة قدره لا في غيره فيصح
في المكمل والموزون سوى النقد بوزن العدي المتقارن
كالجوز والبيض وعدد او كذا وكذا القلوس خلاف المحل
السلم والجماد اسم على مكان معلوم وفي المرددة كالتوب
ان يبتاعه في غرضه ورقيقته وفي السلم المملوك وزنا و
معلوم في كل الطريق في حينه فقط والجوز فيهما عدد
في الحيوان والظرف في جلوده عدد او في الخبز او في
جراد او في الجوز والخرز ولا في اللحم طرا وقال ابي حنيفة اذا وصف
موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او
مغير لا يذرى قدره ولا في طعام قربة او تمر حلبة عينة ولا
مال يبقى من حيل العقد الى حين المحل بشرطه بيان الجنس
او شعير النوع كسقية او مجنسية والصفة تحيد رده

هذا هو البيع المسمى بالسلم وهو بيع الاجزاء
في كل طريق في حينه فقط والجوز فيهما عدد
في الحيوان والظرف في جلوده عدد او في الخبز
او في الجوز والخرز ولا في اللحم طرا وقال ابي
حنيفة اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة
ولا يجوز السلم بكيل او مغير لا يذرى قدره
ولا في طعام قربة او تمر حلبة عينة ولا مال
يبقى من حيل العقد الى حين المحل بشرطه بيان
الجنس او شعير النوع كسقية او مجنسية والصفة
تحيد رده

هذا هو السلم وهو بيع الاجزاء في كل طريق في حينه فقط والجوز فيهما عدد في الحيوان والظرف في جلوده عدد او في الخبز او في الجوز والخرز ولا في اللحم طرا وقال ابي حنيفة اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او مغير لا يذرى قدره ولا في طعام قربة او تمر حلبة عينة ولا مال يبقى من حيل العقد الى حين المحل بشرطه بيان الجنس او شعير النوع كسقية او مجنسية والصفة تحيد رده

هذا هو السلم وهو بيع الاجزاء في كل طريق في حينه فقط والجوز فيهما عدد في الحيوان والظرف في جلوده عدد او في الخبز او في الجوز والخرز ولا في اللحم طرا وقال ابي حنيفة اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او مغير لا يذرى قدره ولا في طعام قربة او تمر حلبة عينة ولا مال يبقى من حيل العقد الى حين المحل بشرطه بيان الجنس او شعير النوع كسقية او مجنسية والصفة تحيد رده

هذا هو السلم وهو بيع الاجزاء في كل طريق في حينه فقط والجوز فيهما عدد في الحيوان والظرف في جلوده عدد او في الخبز او في الجوز والخرز ولا في اللحم طرا وقال ابي حنيفة اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او مغير لا يذرى قدره ولا في طعام قربة او تمر حلبة عينة ولا مال يبقى من حيل العقد الى حين المحل بشرطه بيان الجنس او شعير النوع كسقية او مجنسية والصفة تحيد رده

والقدر كذا طرا او كذا باليمين قبض ولا ينسبط ولا
سعد من رطل شتر في الاصح وقد راس المال ان كان كيليا
او وزنيا او عدديا فلا يجوز في جنسية بل يجب ان يبيع
كل منهما ولو جفت يده بل يبيعان حصته كل منهما من المسلم فيه
ويمكن ايضا ان كان له حمل ومائة وعندها لا يشتري طرا
قد راس المال اذا كان معينا وامكان الايقاف يوفيه في
عقده ومثل الثمن والاجرة والقسمة والمحمل لا يوفيه
شأ في الاصح اتفاقا وقبض راس المال قبل التفرق شرط بقا
فلو اسلم مائة نقدا ومائة دينارا على المسلم اليه في كرى بطل
حصته الدين فقط ولا يجوز التصرف في راس المال او السلم فيه
قبل قبضه بشركة او تولية ولا يشتري من المسلم اليه راس
المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا او امر برب السلم
بقبضه قضاء لا يصح ولو امر بقبضه بذلك صح وكذا الامر
رب سلم بقبضه لم يملك نفسه واكتال له لاجل المسلم اليه بشرطه
صح ولو اكتمال المسلم اليه فطرفه بالسلم بامر وهو غايب لا
يكون قبضا ولو اكتمال البائع كذلك كان قبضا لغيره ولو
اكتمال في طرف نفسه وفي ناحية بيته ولو اكتمال الدين في
طرف المشتري ان بدا بالقبض او قبضا وان بدا بالدين في
عندهما صح قبض العيقان شاء رضى بالشركة وان شاء فصح البيع
ولو اسلم امر في كرى وقبضت ثم تقابلت فانت قبل ردها بقي
التقابل وجب قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقابلت صح ولا

هذا هو السلم وهو بيع الاجزاء في كل طريق في حينه فقط والجوز فيهما عدد في الحيوان والظرف في جلوده عدد او في الخبز او في الجوز والخرز ولا في اللحم طرا وقال ابي حنيفة اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او مغير لا يذرى قدره ولا في طعام قربة او تمر حلبة عينة ولا مال يبقى من حيل العقد الى حين المحل بشرطه بيان الجنس او شعير النوع كسقية او مجنسية والصفة تحيد رده

هذا هو السلم وهو بيع الاجزاء في كل طريق في حينه فقط والجوز فيهما عدد في الحيوان والظرف في جلوده عدد او في الخبز او في الجوز والخرز ولا في اللحم طرا وقال ابي حنيفة اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او مغير لا يذرى قدره ولا في طعام قربة او تمر حلبة عينة ولا مال يبقى من حيل العقد الى حين المحل بشرطه بيان الجنس او شعير النوع كسقية او مجنسية والصفة تحيد رده

هذا هو السلم وهو بيع الاجزاء في كل طريق في حينه فقط والجوز فيهما عدد في الحيوان والظرف في جلوده عدد او في الخبز او في الجوز والخرز ولا في اللحم طرا وقال ابي حنيفة اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا يجوز السلم بكيل او مغير لا يذرى قدره ولا في طعام قربة او تمر حلبة عينة ولا مال يبقى من حيل العقد الى حين المحل بشرطه بيان الجنس او شعير النوع كسقية او مجنسية والصفة تحيد رده

المقابضة في الوجهين بخلاف في الشراء بالثمن ولو ادعى أحد
عاقدا في السلم بزيادة الجبل واشترط الرداة وأكمل المهر فالقول
للمدعي مطلقا وقاله للسكران في السلم في المهر في اليد
الثانية والاستصناع بلجل سلم فيصير في المكنة ضبط صفته
وقدره تعريف أو لا بلجل يصح فيما تعذر وكفوت
وقفته وهو بيع لأجرة في الصانع على عمله ولا يرجع في
عند البيع هو العينة فلا تاتي بما صنع غيره أو بغيره
قبل العقد فإخذه صح ولا يقبل المستصنع باختياره فيصير
الصانع له قبل رؤيته ولو أخذه وتركه ولا يصح في المهر
كالنوب **سائل شئ** يصح بيع الكلب والمهر وسائر
علت أولا والذبح في البيع كالمسلم في الخمر فإنها في حقيقة
كالخل والمختار في حقه كالشاة ومن زوج مشيرته قبل
جاء فإن وطئت كان قابضا والاعلام في شئ ثاقبا
غيبته معروفة لا يباع في دين يبيع وإن لم تكن معروفة
فيما إذا برهنه ببيع منه إذا لم يكن قبضه وإن غاب أحد المشتريين
فلما حضر دفع كل الثمن وقبض المبيع وحسب إذا حضر القاضية
ينفذ حصته وإذا اشترى بالفضة ثقل ذهب فضة فمما أضفا
وإن قال بالفضة الذهب والفضة في الذهب خمسة مثقال
وفي الفضة خمسة مثقال ووزن سبعة مثقال في فضة
جيد غير المر به فانفقته وهلك فهو قضا وقال أبو يوسف
يرد مثل الزنق ويقتضى الجيد وإن فرج طير أو باقر في أرض

سائل شئ يصح بيع الكلب والمهر وسائر
علت أولا والذبح في البيع كالمسلم في الخمر فإنها في حقيقة
كالخل والمختار في حقه كالشاة ومن زوج مشيرته قبل
جاء فإن وطئت كان قابضا والاعلام في شئ ثاقبا
غيبته معروفة لا يباع في دين يبيع وإن لم تكن معروفة
فيما إذا برهنه ببيع منه إذا لم يكن قبضه وإن غاب أحد المشتريين
فلما حضر دفع كل الثمن وقبض المبيع وحسب إذا حضر القاضية
ينفذ حصته وإذا اشترى بالفضة ثقل ذهب فضة فمما أضفا
وإن قال بالفضة الذهب والفضة في الذهب خمسة مثقال
وفي الفضة خمسة مثقال ووزن سبعة مثقال في فضة
جيد غير المر به فانفقته وهلك فهو قضا وقال أبو يوسف
يرد مثل الزنق ويقتضى الجيد وإن فرج طير أو باقر في أرض

أو تسمى طي فهو لما أخذه وكذا تعلق بشبكة منصوبة للجفا
أو دخل داره وهو وسكر نش فوقع على ثوب فلان أعدا
لذلك أو كفه بعد السقوط أو غلق باب الدار بعد الخو
ملكه وليس للغير أخذه كالمو عسل النحل في أرضه أو بنت
شجر واجتمع تراب بحر يان الما لا يبيع تعليقه بالشرط
الشرط الفاسد البيع والعجارة والقسمه والأجارة والرجعة
والصلح عن مل والأجر عن الدين وعن الوكيل والاعتكاف في
المرانعة والمعاملة لا قرار والوقف وكذا التحكيم عند
يوسف خلا والمحد ولا يبطل الشرط الفاسد القرض و
المبته والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعنف والرجعة
والإيصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضا والجارة
والكفالة والمحوالة والوكالة والأمانة والكتابة وأذن العبد
في التجارة ودعوة الولد والصلح عن عذر العبد والمهر في
وعقد الزمة وتعليق الرد ببيع وخيار شرط وغيره
كتاب الصرف هو بيع ثمن بثمن متجانسا أو لا بشرط فيه
النقايض قبل التفريق وصح بيع الجنس بغيره مجاز فيه فضل
أبوجه بخسب الامساك وإن اختلف جودة وصياغة فإني
مجاز فيه غير علم التساوي قبل التفريق جاز لا يجوز التفريق في
بدل الصرف قبل قبضه فلو باع ذهبا بفضة واشترى بها ثوبا
قبل قبضه بفضة ببيع الثوب ولو اشترى أمه متساوي الفايح
طوق قيمته الف بالفضة وفقد الف فهو ثمن الطوق ولو اشترى

وإذا اشترى ثوبا بفضة واشترى بها ثوبا
قبل قبضه بفضة ببيع الثوب ولو اشترى أمه متساوي الفايح
طوق قيمته الف بالفضة وفقد الف فهو ثمن الطوق ولو اشترى

اذا سلم حيث كان غاصته وان لم يقبل اذا دفعته اليك فانما
 ويتسلمه كليل الكفيل او رسوله ويتسلم المكفول بنفسه
 فكفالتن فان شرط تسليمه بمجلس القاضى فسلمه في السوق
 قالوا لا يبرأ والمختار في زماننا ان لا يبرأ وان كان له في مصر آخر
 عندهما ويراعى عند الامام وان كان له في بركة او في السواد لا يبرأ
 كذلك له في السجن وقد جسد غير الطالب في كفل بنفسه على انه
 ان لم يوافق به عند انقضائه لماعليه فلم يوافق به عند الرضا باع
 وان مات ولا يبرأ فكفالة النفس ومائة على امر مائة دينار
 او لم يبينها فكفل بنفسه جل على ان ان لم يوافق به عند فعله
 المائة فلم يوافق به عند الرضا المائة خلافا للمحد ولا يبرأ على اعط
 كفيل بالنفس محدود وقصاص فان سمحت نفسه به صح وقالوا
 في القصاص وحد القدر فان شهد عليه توران في حد او قود
 حسب وكذا ان شهد عليه عدل واحد خلافا لما في رواية
 الرضا والكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة ولو جحد
 اذا كان دينيا صحيحا بتكفلت عنه بالف او بالك عليه او بك
 في هذا البيع وكذا لو علمه باشرط ملائم كشرط وجود الجوخ
 ما بايعت فلانا او ما غضبك او ما ذاك عليك عليه وان حق
 المبيع فلي وكشرط امكان الاستيفاء نحو ان قد مر زيد
 المكفول عنه وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد
 وان علمه بالحد الشرط كجوب الرجوع ومجيء المطر بطل وكذا
 ان جعل احدهما اجلا فقطع الكفالة وجب الملاحا هو الطالب

في هذا البيع وكذا لو علمه باشرط ملائم كشرط وجود الجوخ
 ما بايعت فلانا او ما غضبك او ما ذاك عليك عليه وان حق
 المبيع فلي وكشرط امكان الاستيفاء نحو ان قد مر زيد
 المكفول عنه وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد
 وان علمه بالحد الشرط كجوب الرجوع ومجيء المطر بطل وكذا
 ان جعل احدهما اجلا فقطع الكفالة وجب الملاحا هو الطالب

فان الكفالة باطلة ما لم يجلها او بالتعلق

مطالبة

مطالبة اي شأنا كفيله واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فيكون
 حوالته كما ان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقوله ولو لم
 احدهما المطالبة الاخر فان كفل بالمد عليه فمصر على الف
 لزوم وان لم يبرهن صدق الكفيل فما اقر به مع يمينه والاصل
 في الاقرار باكثر على نفسه خلعة فان كفل بلامره لا يرجع
 عليه بما ادى عنه وان اجازها المكفول عنه وان بلامره لا يرجع
 ولا يطالبه قبل الاداء فان لوزم فله ملازمة وان جسد
 فله جسد وير الكفيل باداء الاصيل وان ابر الطالب الاصيل
 او اخر عنه برى الكفيل وتاخر عنه وان ابر الكفيل لواخر عنه
 لا يبرأ الاصيل ولا يتاخر عنه فان كفل بالدين الحلال وجلا
 الى وقت يتاجل عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل غالف
 على مائة برتيا ورجع الكفيل بها فقط ان كفل بامره وان
 صالح غالف بخمس اخر رجوع بالف وان صالح غفويحي
 الكفالة برى هو و الاصيل وان قال الطالب لكفيل بالبر
 برئت الى المال رجوع على اصيله وكذا في بريت عند جوي
 خطا للمحد وفي ابرائك لا يرجع وان كان الطالب حضرا رجوع
 اليه في البيان في الكل ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة
 كسائر البراءة والمختار الصحة ولا يجوز الكفالة بما تعذر
 استيفاءه من الكفيل كالحديد والقصاص ولا بالامعان
 بغيره كالبيع والموت ولا بالامانة كالوديعة والمستعارة
 والمستاجر ولا المضاربة والشركة ولا بد من غير صحيح كبد

فاصوب ويقول او المال الى الطالب
 وبطل ان يقول او المال الى تدار

ولو ابر الكفيل الكفيل عنه ما قبل رائه او ووجه لاجاز
 حق لو ابر الكفيل بعد ذلك لم يرجع به عليه هذا

فان الكفالة لا في سائر
 البراءة من ابرائه

الكتاب من كل باب وعبد وكذا يد السعاية عند الامام
 بالحمل على دابة معينة او بخدمة عبد معين على غير
 المعينة ولا عينة مفلس خلافا لما ولا يلو فقول المطالب
 في المجلس وقال ابو يوسف يجوز مع غيبته اذا بلغه فلجأ ف
 قال المريض لو ارثته فكفل عني بما على فكفل مع غيبته الغراء
 جاز انفاقا ولو قال لا اجبني اختلف فيه المشايخ وتوزع
 بالاعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سائر الشراء
 المقضوب بالمبيع فاسد وتسليم المبيع الى المشتري والرجوع
 الى الراعي والمستأجر المستأجر وبالثمن **فصل** في
 دفع الاكفيل المال الكفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب لا
 منه وما ربح فيه الكفيل فله لا يتصدق به ورده الى التلقو
 احب ان كان المدفوع شيئا يتغير كالبرخ خلافا لما ولو لم
 الاكفيل كفيله ان يتغير عليه ثوبا ففعل بالشوب الكفيل
 الرجوع عليه ومن كفل الاخر باذنه على غرضه او باقضى له
 عليه فغاب الغرض في هذا الطالب على الكفيل ان لم على الغرض
 لا يقبل ولو برهان لم على زيد الفاهذ كفيله بامر قضي به
 عليه ما ولو بامر قضي على الكفيل فقط وضمان الدرك
 للمشتري عند البيع تسليم بطل دعوى الضامن المبيع بعد
 وكذا لو كتب شهادة وختم على صك كتب فيه باع ملكه
 بانه بخلاف ما لو كتبه على اقرار العاقد وضمان الوكيل بالبيع
 الثمن للوكيل باطل وكذا ضمان المضارب للمشتري لرب المال وضمان

احد الشريكتين حصته شريكتها باعلى حصته واحدة وصح
 لو بصفتين وضمان الدرك والخراج والقسمة صحح وكذا انما
 النوايب سواء كانت بحق كبرى النهر واجر الجاريل وغير حق
 كالجبايات وضمان العدة باطل وكذا ضمان الخدم خلافا
 لهما ولو قال الكفيل ضمنه له شهر وقال الطالب بل حاله
 فالقول للكفيل وفي الاقرار للمقر له ولا يؤخذ ضمان الدرك
 ان استحق المبيع بالبريق بمضمونه على بايعه **باب كفيل العبد**
والعبد من كفل له كل غرضه ما اداه اهل
 لا يرجع على الاخر الا اذا ادع على النصف ولو كفل بماله
 عن رجل وكفل كل مناه به غرضه ما اداه رجوع بنصفه
 على شريكه ويكفر على الاكفيل لو ابره وان ابر الطالب الحق
 فله اخذ الاخر بكفله ولو ضيفت المفاوضة فله بالذي اخذ
 من شأنه شريكه باكمل دينه وما اداه احد ما يرجع به على الاخر
 ما لم يرد به على النصف واذا كوفى العبدان بعقد واحد وكفل
 كل غرضه بجمع كل على الاخر بنصف ما ادى وان عتق
 السيد احدهما قبل الاداء صح ولم ان يأخذ حصته الاخر منه
 اصالة او من المقق كفالته ويرجع المعتق فقط بما ادى على
 ولو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل
 كفالته مطلقة لم يملك الكفيل الا اذا ادى لا يرجع على العبد
 الا بعد عتقه ولو ادى رقبه عبد فكفل به رجل فانما اجد
 فبه المدة ان لم ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد عن عبد

قال الشيخ رحمه الله
 انما هو الموت واجبا لا مالا يدونه
 الا للشيء ومن قام على العتق ولو برهاني بعض اثم
 فانه براءته ذكره في كتابه

احمد

بامره لو عبد غير ينف عن سيده فاعادى لا يرجع
 الاثر **كتاب الحوالة** هي نقل الدين من ذمة المدين الى ذمة غيره
 في الدين لا في العجز بوضع المحال عليه وقيل لا بد من وضع المحل
 ايضا واذا تمت برى المحيل بالقبول فلا يخذل المحال منه
 لكن يخذل كفيلة المدين او الغرماء مخافة التوى ولا يرجع
 عليه المحال الا اذا توى حقه وهو يوجب المحال عليه مطلقا
 او انكار الحوالة وحلفه ولا يثبت عليه ما عند بقيليس القاه
 اياه ايضا وتقع بالذمه المودعة وبها المحال عليه بل
 وبالمقصورة ولا يبرأ بهلاكها واذا قيدت الحوالة بالذم او
 الوديعة او الغصب لا يطالب المحيل المحال عليه مع ان المحال
 اسوة لغرم المحيل بعد موته وان لم تقيد بشئ فله المطالبة
 ولا تبطل الحوالة ياخذ ما على المحال عليه وعنده واذا
 المحال عليه المحيل بمثل الحال به فقال حلت بدخلك عليك
 لا يقبل بل حجة ولو طالب المحيل المحال بالحال فقال حلت
 بدخلك عليك لا يقبل بل حجة وتكره السفهة وهي التي
 لسقوط خط الطريق **كتاب القضاء** القضاء بالحق ما قوي
 الفرائض وافضل العبادات واهل من هو على اهل الشهادة
 وشرط اهليته شرط اهلية اهل الفاسق اهل له ويصح تقليد
 وجهان لا يقبل ما يصح قبول شهادته ويجب ان لا يقبل في
 العدل يستحق العزل ولا يعزل في ظاهر المذهب وعليه الجنا
 ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا والفاسق يصير

في الحوالة لا بد من وضع المحل
 ولا يبرأ بهلاكها
 ولا يثبت عليه ما عند بقيليس القاه

وقيل لا ولا ينبغي ان يولى القاضي قضا غليظا جبارا عنيدا
 ان يكون موثقا بدينه وعفافه وعقله وصلاته
 وعلمه بالسنة والاثار وجوه الفقه وكذا المفتي والامام
 شرط الاهلية فيه فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقدم والاد
 وكرة التقليد لمخاف الخيف والجرم على الصالحين ولا يبرأ
 لمن يتق من نفسه باذنه او رضاه ومن تعينه فمضى عليه ولا
 يطلب القضاء ولا يثبت له ويجوز تقليد من السلطان الجابر ومن
 اهل البغي الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بالحق واذا تقلد
 ديوان قاض قبله وهو الخياط التي فيها السجلات والامام
 وغيرها ويبعث امينه يقضها بها بحضور المعزول وامينه
 ويسال عنه شيا فشيئا ويجعل من كل نوع في خريطة على حدة
 وينظر في حال المحبوسين في اقرح وجع وقامت عليه به بنية
 الزهر ولا يعمل بقول المعزول والامير ادى عليه ثم يخرج
 بعد ان تظهر امره ويجعل في الودائع وغلات الوقوف بالاسنة
 او باقرار ذي اليد لا يقول المعزول الا اذا اقره والبيد
 منه ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا في مسجد والجامع اولى
 جلس في خانة واذن في الدخول فلا يامر به ولا يقبل حديثه
 الا في قريبه او يخرج عاداته بما اذا ان لم يكن له ما خصه
 ولم يزد على العادة ويجوز الدعوة العامة للمخاتمة وهي ما
 لا يتخذان للحضر ويشهد الجنازة ويعود المدين ويتخذ
 مترجا وكاتبه اعمو يسوي للخضمي خلوسا واقبالا

والقاضي
 في حقوق الله
 والقاضي ايضا وليس له ان يمل بداري قبل ان يستق
 من عند ان يقبضه وقاله ذلك

فيقول
 في الحوالة لا بد من وضع المحل
 ولا يبرأ بهلاكها
 ولا يثبت عليه ما عند بقيليس القاه

اوليسار احدهما ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الاخر فلا
اليه ولا يخرج معه ولا يلقنه حجة ويكرم تلقينه الشاهد
بقوله تشهد بكذا وتحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة
ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يمازج فان عرض له
او غارس او غضب او جوع او عطش او حاجة كف عن القضا
واذا اقتصر اليه الخصمان فان شاقا قال ما كما وان شاسكت
ولا اكلم احدهما اسكت الاخر **فصل** في اداب القضا
الذي وطئ حبسه فله ان ثبت بالافراد لا يجلس اليه
اذ امره بالادى فاني وان ثبت بالبيتة حبسه قبل الامر
وقيل لا فان نادى الفقر حبسه في كل الزمر بدل ما كان
والقرض وبالنزاهة كما لم المحمل والكفالة لا في ما عدل
الا اذا برض خصمه ان لا مال ولا يجلسه في غلبه على ظنه
انه لو كان له مال لظهر هو الصحيح وقبل الشهرة او ثلثه
فان لم يظهر له مال حل السبيل الا ان يبرض خصمه على بيان
فيوبخه ولا يسمع البيعة على عساره قبل حبسه عليه عامة
المشايخ ويجلس الرجل النقة زوجة له او الذي في دينه وله
الان في الاتفاق عليه ولو عرض في الحبس لا يخرج ان كان
مخجما فيه والا خرج ولا يمكن المحترق واشتغل فيه
خوة واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله واجل بيته
غدا بل لا يزمنونه ولا يمنعون منه الشرف والسفر ولا يخذل
فصل في سبب تقييدهم بالخصم والملازمة ان يدوروا معه

دار فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان النزيل
على امرأة لا يلزمها بل يبعث امرأة تقرأها وقالوا ان الفلسفة
الحاكم يحول بينه وبين عرضها الى ان يبرهنوا ان لم يبرهنا
فصل في اداب القضا عند القاضي على خصمه
حكمه او كتب بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غيب
لا يحكم بل يكتب بالحكم المكتوب باليد وهو كتاب القاضي
الى القاضي والكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة
ويقبل في كل الامسقط بالبينة كالدين والعقار والتمتع
والنسب والغصب والامانة والمضاربة المحجوزة وغيره
قبوله في كل ما ينقل وعليه المأخوذون ويهتفي ولا بد ان يكون
المعروف ان يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبه ما فان شا
قال بعد الى كل يصل اليه فقتاة المسلمين ويقر على شهادته
عليه ويعلم به غايه وتكون اسما وهم داخلون في حقه
لحضرة قهره ويحفظوا ما فيه ويسلم اليه وابو يوسف لم يشر
من ذلك سوى شهادته كتابه لما اتى بالقضا واختار
قوله وليس للغير كالايمان واذا وصل الى المكتوب لم ينتظر
الى ختمه ولا يقبله الا بحضرة الخصم وشهادة رجلين او رجل
وامرأته ان كتب فلان القاضي قراءه علينا وختمه وسلم
الينا في مجلس حكمه وعند ابو يوسف كتاب فلان وخاتم
وعند النضر ليس بشرط فاذا شهدوا فتمروا على الخصم
والرهنما فيه ويبطل الكتاب بحرف الكاتب وغرله قبل وطو

وصول الكتاب وبوقت المكتوب اليه ان كتب بعد اسم والى
كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يموت الحكم بل ينفذ
وارثا واذا علم القاضى بحقوق العباد في ذم ولا يتردد
جانبا ان يقضى به ويجوز قضا المرأة في غير حدود وقود
قاضي الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف الامور المحبوبة واذا
المفوض اليه فتايبه لا ينفذ بل يفرل ولا يموت بل هو نائب
وغير المفوض ان قضى نائبه بحضرة او غيرته فاجاز كان
الوكالته وان رفع الى القاضي حكمه قاضي في امر اخلافت
في المصدر الاموال امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة
او الامجاع وما اجتمع عليه الجمهور لا يعبر فيه بخلاف البعض
والقضا بجل او حرمة ينفذ ظاهر او باطنا ولو بشهادة زور اذا
ادعى سبب معين وعند ما لا ينفذ باطنا بشهادة الزور فلو
بينت زورانه تروجهما وحكمهما لا يكتفي بخلافهما وفي
المسئلة لا ينفذ باطنا اتفاقا والقضا في محبة مدعيه بخلافه
ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما وبديفتي وعند الامير ينفذ
لوناسيا وفي العهد وايتان ولا يقضى على غايب الا بحضور نائبه
حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نفسه القاضي او حكما بان كان
ما يدعى على الغايب بيما لا يدعى على الحاضر فان كان شرط اليمين
ويقرض القاضي بالاليتيم ويكتب ذكر الحق واجوز ذلك للموصى
ولا لا يخرج الاصح **فصل** ولو حكم الخصمان من صلح
قاضي الحكم بينهما صح ونفذ حكمه عليهما ببينة او اقرار او

واخبار باقرار احد الخصمين وبعد التماسه حال ولا ينفذ
واكل منهما ان يرجع قبل حكمه ام بعد واذا رفع حكمه الى القاضي
امضاء ان واقف مذهب ولا مقتضه ولا يصح التحكيم في حد
وقود ويصح في سائر المجتهديات قالوا ولا يقضى به دفعا للحق
العرام ولو حكمه في دمر خطا فحكمه بالدية على العاقلة لا ينفذ
ولا يصح حكم الحكم ولا المولى له ويولد وزوجه ويصح
عليهم ويصح لمن ولاه وعليه **المشقة** ليس له ان ينفذ
عليه علو غير ما ينفذ في سفله وينقلب كوة بلا رضى ذي العلو
ولا ان ينفذ العلوان ينفذ عليه وعند ما اكل منها فاعل ولا
ضر فيه بلا رضى الاخر وقيل قوله ما تفسير لقوله وليس له
زافته تطيله ينشعب منها مستطيلة غير نافذة في باب
في المشعبة وفي النافذة ومستديرة لرق طرفها الهام
ذلك في رادى صبة في وقت فسل بينة فقال جند البينة
فاشتريته منها ولم يقل ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت الصبة
يقبل ولو قبله لا يقبل وما دعى ان زيدا اشترى جارية
فانكر زيد وترك هو خصومة حل له وطرها وضارقه يقبض
عشره وادعى انها زينة وبني جند تصدلا ان ادعى انها سودة
ولا ان اقر يقبض الجياد او حقه والمثا او بالاحسنة والقر
ماده بيت المال والبنهر حجة ما يرد التجار ايضا والسوقة
ما غلب عشره ونقل لمر اقر له بالف ليس له عليه شيء ثم قال
في مجلسه نعم لعلك الولا يقبل منه بلا حجة بخلافه

واخبار

بعد الفصل اذا طلبت منه ان يقوم الحق بغيره وسواء في
الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لا سرق وشرط للز
اربعة رجال والقصاص وبقيته الحدود رجلان وللولاة
والبكران وعيوب النساء ما لا يطالع عليه الرجال امرأة وكذا
استهلال المولود في حق الصلوة لا الارث وعندهما في حق
الاموات ايضا وغير ذلك رجلان او رجل وامرأتان ما لا
او غير ذلك كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية
وشرط لكل الحرية والاسلم والعدالة ولفظ الشهادة قد
لوقال اعلموا يتفق ولا يشترط قال عن شاهد بل هو من الخصم
في حد او قود وعندهما يشترط في سائر الحقوق سماعا علينا
وبه يفتى في زماننا ويجوز الاكتفاء بالسرة ويكفي للتأكيد
عدل في الابع وقيل لا بد من قول عدل جازي الشهادة ولا
يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن الخطأ او نسي فا قال
هو عدل صدق ثبت الحق ويكفي الواحد لتركية السور والتمن
والرسالة الى المزمعي والاثنان احوط وعند محمد لا بد من الاثنين
وتشترط الحرية في الترقية العلانية دون السر **فصل**
يشهد بكل ما سمعه وراه كالبيع والقرار وحكم الحاكم ^{الغيب}
والقتل وان لم يشهد عليه ويقول لا شهد لا شهد في ولا يشهد
شهادة غيره اذا سمع ادائها واشهاد الغير عليه ما لم يشهد
هو عليه ولا يعمل شاهد لا قاض ولا راوي يحظره المهر بتدبير
وعندهما يجوز ان كان محققا في يده ولا يشهد بالمرعانية

الادب الفنى

90

دعا علیہ وان
شرح مائتہ
سورہ فی الضحی

[illegible]

١٦
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

هو كالموكل ليس للوكيل اشتراء معيشة له لنفسه فان شراه
 فله من جنس ما اشترى من النقود وقيل له وكذا الامر
 غيره فشرائه بغيره وان حضرته فلموكل وفي غير المعين
 هو الموكل لان اضاف العقد الى مال الموكل واطلق ولو
 لم يعتبر في السلم والصرف مفارقة الموكل للموكل ولو
 قال بعني هذا الزيد فباع ثم انكر كون من امر فلزيدا اخذ
 ان لم يصدق ان كان فان صدقه لا يأخذ جبراً فان سلم
 المشتري اليه صح ومن كل بشرى رطل لحم بدرهم فشرى
 رطلين بدرهم ما يباع رطل بدرهم لم يملكه رطل بنصف
 درهم وعندهما يلزم الرطلان بالدرهم ولو وكل بشرى
 عبدتين بعينهما فشرى احدهما جاز وكذا ان وكل بشرى
 بالف وقيمتها سوا فشرى احدها بنصفه وابقى والاكثر
 وقال الجوز ايضا ان كان ما يتغابز فيه وقد بقي ما يشتري
 بمثل الزهر فان شري الزهر باقى قبل الخصومة جاز اتفاقا
 فان قال الموكل بشرى عبد غير عينة بالف بشرى بالالف
 وقال الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه الف لم يملك
 الموكل ان ساوى الف وان لم يكن دفعها فان ساوى
 صدق الموكل وان ساواها تخالفوا والعبد للمأمور وكذا في
 معية الميسر لما اشترى واختلاف في ثمنه ولا عبرة بتصفية
 البائع في الظاهر **فصل** لا يصح عقد الوكيل بالبيع
 او الشراء مع من شهادته لم وقال الجوز بمثل القيمة الا

في العبد والمكاتب والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قل او كثر
 وبالعرض وقالا لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنفوذ ويجوز
 بيعه بالنسيئة ويبيع نصفه وكل بيعه واخذ بالكميل
 او رهنا فلا يضمن ان تولى ما على الكفيل او ضاع الرهن فيه
 ولو وهب الثمن المشتري او ابراه منها وحط منه جاز
 يضمنه وعندنا في يوسف لا يجوز وكذا الخلاف لو اجد له قبل
 حوالته ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري ولو لم يملك
 وعندنا في يوسف لا يسقط عن المشتري والوكيل بالشراء
 شرائه مثل القيمة وبزيادة يتغابز بها وهي ما يقوم به مقوم
 وقد رخصه العوض دهيم وفي الحيوان ده يارده وفي القفا
 دوازده لا بالانفا بغيره ولو وكل ببيع عبد فباع نفسه
 وقال الجوز لان باع الباقي قبل الخصومة وهو محتمل
 وان وكل بشرى عبد فشرى نصفه لا يملك الموكل الا ان
 باقى قبل الخصومة اتفاقا ولو رد البيع على الموكل بعينه
 رده على امره مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما لا يحدث
 مثله ان يبيته او نكول وان باقره فلا يملك الموكل ولو باع
 نسائه وقال الموكل من ترك بالفقد وقال بل اطلقت صدق
 الموكل وفي المضاربة المضارب لا يصح تصرفه احد الوكيلين
 وحده فيما وكل به الا في خصومة ورد وديعة وقضاء
 وطلاق وعقود اعوض فيها وليس للوكيل ان يوكل الا بان
 موكله او بقوله او عمل برأيه فان اذن فوكل كان الثاني

في العبد

وكان يقبض الدين اذا اقر بقبضه من الزم وبما كان اقر
 في حق برائة المدعى ان اقر بالقبض على الموكل لو بان
 ان ما اعترف الوكيل بقبضه وبما كان اقر بقبضه او فدا كان
 على موكله ما جاز من موكله ان اقر بما اقر به

وكان يقبض الدين اذا اقر بقبضه من الزم وبما كان اقر
 في حق برائة المدعى ان اقر بالقبض على الموكل لو بان
 ان ما اعترف الوكيل بقبضه وبما كان اقر بقبضه او فدا كان
 على موكله ما جاز من موكله ان اقر بما اقر به

الموكل الاول لا اكتفى فلا يتعزل بعزله ولا بموته ولا بغيره
 بموت الاول وان وكل بلا اذن فعقد الثاني بحضرة جاز
 وكذا لو عقد بغيبته فاجاز وكان قد قدر التمس ولا يجوز
 لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله بيع او شراء واقتراض
 تزويج وكذا الكافر في حق طفله المسلم **باب الوكالة بالخصومة**
والقبض الوكيل بالخصومة القبض خلاف الرخ والفوتى
 اليوم على قوله ومثله الوكيل بالنقاضي والوكيل بقبض الدين
 للخصومة قبل القبض خلافهما والوكيل باخذ الشفعة
 للخصومة قبل اخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في العتبة
 او القيمة والرد بالعيب وكذا الوكيل بالشرا بعد مباشرته
 وليس للوكيل قبض العين للخصومة فلو برهنه والميد على
 بقبض عبدان موكله باعده منه تقصير يد الوكيل واثبتت
 البيع فيلزم اعادة البيعة اذا حضر الموكل كما تقصير يد الوكيل
 بنقل الزوجية والعبد واثبتت الطلاق والعنق لو برهنه
 عليها بلا حضور الموكل واقرار الوكيل بالخصومة على
 موكله عند القاضي صحيح لا عند غيره القاضي خلافه لا يجوز
 لكن برهنه عليه ان اقر في غير مجلس القضا خرج عن الوكالة
 ولا يدفع اليه المال كالأب والوصي اذا اقر في مجلس القضا
 عن الوكالة ولا يدفع اليه المال كالأب والوصي اذا اقر في
 مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح تول
 رجل مال كقبضه بقبض ما على المكفول عنه ومن صدق بقبضه

الوكالة

الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين
 ولا امانة بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان لم يملك
 في يده وان هلك لا الا ان كان ضمنه عند دفعه ودفع اليه
 على ادعائه غير مصدق وكالة ومن صدق مدعى الوكالة
 بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا الوصية في دعوى
 شرائها للمالك ولو صدق في ان المالك مات وترك اميرنا
 له امر بالدفع اليه ولو ادعى المدين على الوكيل بقبض الدين
 استيفاء الدين ولا يثبت له امر بدفعه اليه ولا يستوفى اليه
 لم يعلم استيفاء موكله بل يتبع رد الدين ويستوفى اليه ما
 ولو ادعى البائع على وكيل الرد بالعيب من موكله ففى يده لا يثبت
 بدفع التمس قبل حلف المشتري ومن دفع اليه امر عشرة ينفقها
 على اهله فانفق عليهم عشرة منعه ففى يده **باب عزل الوكيل**
 للموكل عزل وكيله اذا تعلق به حق الغير كوكيل للخصومة
 بطلب الخصم ويتوقف انفراله على علمه فتصرفه قبله صحيح و
 تبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحدث شهر عند
 اذ يوسف وحول عند محمد وهو المختار وبالحاقه بذات الحرب
 مرتد اخراهما وكذا يعجز موكله مكاتب او حرة ما دونها و
 الشريك وتصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط في الموت
 بعده علم الوكيل **كتاب الدعوى** هي اخبار بحق امر على غير
 والمدعى من لا يجز على الخصومة والمدعى عليه من لا يجز ولا
 تصح الدعوى الا بذكر شيء علمه جنسه وقدره فان كان ديناً

فان كان موكله جازاً طلقاً امره بقبضه من الزم وبما كان اقر
 في حق برائة المدعى ان اقر بالقبض على الموكل لو بان
 ان ما اعترف الوكيل بقبضه وبما كان اقر بقبضه او فدا كان
 على موكله ما جاز من موكله ان اقر بما اقر به

انه يطالب به وان كان نقليا ذكر انما في يد المدعي عليه بغير حق
 وان لم يطالب به ولا بد من حاضرها ان امكن ليشان اليها عند
 الدعوى والشهادة والحلف وان تعذر بذكر قيمتها وفي القضا
 لا يحتاج الى قول بغير حق ولا تثبت اليه فيه يقضاه فما قبل
 او علم القاضي في الصحيح ولا بد فيه من ذكر البلد والمحل و
 الحدود الاربع في الدعوى والشهادة واسما اصحابها او نسبهم
 الجدي في الرجل المشهود يكتفي بذكره فان ذكر ثلثه وترك اقل
 صح وان ذكره وعظم فيه لا يصح واذا صحت سال القاضي للحضر
 عنها فان اقر حكم عليه وان انكر سئل المدعي البينة فان اقامها
 والا حلف الخصم ان طلبه خصمه فان حلفه قطعت الخصومة ثم
 تقوم البينة وان نكل مرة او سكت بلا اقامة فقصى بالنكول
 صح وعرض اليه ثلثا من القضاء احوط ولا ترد عليه على ولا
 يقضي شاهد وبينة ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ابراء
 واستيلاد وورق ونسب ولا هو وعندهما يحلف وبه يفتي في
 فخذ ولعان والسارق يحلف فان نكل منه ولا يقطع ولا يحلف
 الزوج اذا ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن
 نصف المهر وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها وفي النسب اذا ادعى
 حقا كارتق ونفقة وغيرها وفي القصاص فان نكل في النفس
 جنس حتى يقر او يحلف وفيما دونها يقتض وعندهما يفتن
 الارش فيهما فان قال المدعي في بينة حاضرة وطلب من خصمه
 لا يحلف ويكفل بنفسه ثلثتا يامر فان ابى لزمه وان اذاعه

حيث داروا كان غيرا يكفل او يلزمه قدر مجلس القضا
 واليمين بالله تعالى لا يطلو وعناق وقيل ان الخصم
 بهما في زماننا ويغلظ بذكر صفات ان شاء القاضي ويجوز
 من التكرار لاجل زمان او مكان ويحلف اليهودي بالله الذي انزل
 التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي انزل
 الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسي بالله الذي خلق
 النار والوثني بالله ولا يحلفون في عابدهم ويحلف على المال
 ففي نفى البع والكناج بالله ما بينكما بيع قائم او نكاح قائم
 في الحال وفي الطلاق ما هي باي منكم الامن وفي الغضب
 يجب عليك رده وفي الوديعة ما له هذا الذي ادعاه في
 يدك ووديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق لا على السيد
 بالله ما بعته خروا لابي يوسف فان كان في الحلف على المال
 ترك النظر للدعي حلف على السبيل اجماعا كدعوى الشفعة
 بالمجاور ونفقة المبتوتة والخصم ليراهما وكذا في سبيل
 كعبد لم يرد على العتق بخروا كافر الامة ومن ورد في
 فادعاء اخر حلف على العلم وان شراه او وهب فعلى البينة
 ولو افتدى المنكر ميمنا او صالح عنها على شيء صح ولا يحلف
باب التحالف ولو اختلفا في قدر الثمن والمبيع او في ما
 حكم له من مهر وان برهنا فثبت الزيادة وان عجزا عن البره
 قيد لهما اما ان يرعى احدكما بدعوى الاخر ولا يفتنهما بالبيع
 فان لم يرض احدهما بدعوى الاخر فالحق اوبدي يمين المشتري

اذا نوى الحالف غير ما يريد المستخلف قال في ذوقه في خاز
 ان كان اليمين بالطمان والعتاق وحوذ ذلك فغيره يمينه الى الله
 اذا لم يخطأ الطمان ظاهرا لا كان الحالف او مظلوما وان كان
 بالشرع فان كان الحالف مظلوما كانت البينة عليه الى الله
 وان كان الحالف ظاهرا لم يبرئ يمينه ابطال حق الغير بغير
 المستخلف وهو قول ابي حنيفة وجمهور كونه فصل عليه
 للظلم

وفي المقايضة بآياتها شاء ومن كل الزهر دعوى صاحبه وان
 حلفا فني القاضو البيع بطلب حدها ولا تخالف ولا تختلفا
 في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض الثمن وحلف المنكرو لا
 بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند محمد يتحالفان
 يفسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعرض الرد وهو قائم لا
 بعد هلاك بعضه لان يرى الباي بترك حصته المالك
 وعندهما يتحالفان ويرد الباقي والقول للمشتري في حصته
 المالك عندنا يوسف ويلزم قيمة عند محمد وتغيرتها
 في التمسك يوم القبض وان اختلفا في قيمة المالك فيه
 فالقول للبائع وان برهنا فنهان اولي وان اختلفا في قدر
 التمسك بعد اقامة البيع تحالفوا وعاد البيع ان لم يقبض الباي
 وان قبضه فلا تحالف خلافا لمحمد ولو في قدر من المالك بعد
 اقامة السلم فالقول للسلم اليدين ولا يعود السلم ولو
 اختلفا في قدر الجرة او المنفعة او فيه ما قبل استيفاء المنفعة
 تحالفوا واد او يدي يمين المستأجر اختلفا في الجرة ويمين
 المور لونه المنفعة وايها اكل الزهر دعوى الاخر وايها برهن
 قبل وان برهنا في المستأجر المنفعة وجرة المور في الجرة
 وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول للمستأجر بعد
 استيفاء القبض يتحالفان وتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر
 فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان
 القول للعبد ولا يتحالفان وتفسخ وان اختلف الزوجان

في متاع

في متاع البيت فالقول لها فيما اصيل لها ولم ياصح لها ولها
 وبعد موت واحد من القول في المتقبل للمحى وعندنا يوسف ان
 في الزايد على جهان مثالا وفي جهار مثالا او لو رثها وعنده
 للرجل او لو رثته وان كان احدهما مملوكا فالقول للمحى في الجوه
 للمحى في الموت وقال المأذون والمكاتب كالحرة والله اعلم
فصل قال في اليد هذا الشيء او عينه فلا من
 الغاييل واعارني او اجره نيا او رهينه او غصبته منه
 وبرهن على ذلك ان دفعته خصومة المدعي وقال يوسف
 فيمن عرف بالرجل امتدفع وبه يوخذ وان قال الشهود و
 من لا تعرفه لا تمتدفع بخلاف قولهم بغيره بوجهه اكرهه
 ونسبه حيث تمتدفع عند الامام خلافا لمحمد ولو قال شر
 منه امتدفع وكذا لو قال المدعي سرقة او غصبته مني فلا
 برهن ذواليد على يد ابي الغاييل وكذا ان قال سرقة مني خلا
 لمحمد ولو قال المدعي ابتعته من زيد وقال ذواليد وعينه
 هو امتدفع بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيد وكذا
باب دعوى الرجاء لا تقبض يمينه ذي اليد في الملك المطاق
 وبينه الخارج فيها حق برهنا على ما في اخر قضى به له ولو
 نكاح امرأة سقطا وهي لم تصدق فان ارخا فالسابق الحق
 ان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهي له فان برهن الاخر بعد
 ذلك قضى له وان برهن احدهما ففقدى له ثم برهن الاخر لم يقبل
 الا ان اثبت سبعة وكذا لا تقبل برهان خارج على ذي يد كما

في يد رجل ادعت انها مال اصل وانكرت
 انها اوت بالرق وادعي ذواليد انها اوت بالرق
 كان القول قول الماربه ويقضي برهنها
 فان في ههنا دعوى المنقول

في يد رجل ادعت انها مال اصل وانكرت
 انها اوت بالرق وادعي ذواليد انها اوت بالرق
 كان القول قول الماربه ويقضي برهنها
 فان في ههنا دعوى المنقول

ظاهر الا ان اثبت بقدره وان برهنا على شراء شيئا اخر فكل
 نصفه بنصف ثمنه وتركه وبترك احداهما بعد ما قضى لهما
 ياخذ الاخر كله فان كان لاحد هاديا وتاريخ فهو اولى وان
 ارخا فالسابق اولى وان كان لاحد هاديا ولا تاريخ فقد
 اليد اولى والشراء الحق من هبة وصدقة مع قبض والهبة
 والصدقة في ما لا يحتمل القسمة سواء كان الشراء والمهر عند
 ابي يوسف وقال محمد الشراء اولى وعمل المروج القيمة والرجوع
 مع القبض اولى من الهبة مع ان كانت بشرط العوض في
 اولى وان برهنا خارجا على ملك مورث او شرا مورث
 من واحد غير ذي اليد فالسابق اولى وان برهنا احداهما على
 الشراء من يمين والاخر عليه من يمينه وانفق تاريخهما من اسوا
 وكذا لو وقت احداهما فقط ولو برهنا خارجا على الشراء من
 شخص واخر على الهبة والقبض من غيرهما واخر على الارث من
 واخر على الصدقة والقبض من تاريخ قضى بينهما باع او بقر
 خارجا على ملك مورث وذو اليد على ملك اقدم منه فهو اولى
 خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما ولو برهنا
 خارجا وذو يد على ملك مطلق ووقت احداهما فقط فالخارج
 اولى وعند ابي يوسف ذوالوقت اولى ولو كان المدعى في اليد
 او في يد ثالث والمثله بحالها فيها سواء عند ابي يوسف كذا
 وقت اولى وعند محمد لذى اطلق اولى وان برهنا خارجا و
 ذو يد على الشئ فذو اليد اولى وكذا لو برهنا كل على تلقه

اذا ربط سلطان اثنان في موطوع فلهما احدى الامانة فلهما والاطرف
 حار وكل واحد منهما يدعي ان البطل له وان اتا في احدى الامانة
 فانه يقضي بالبطل بينهما نصفين لا يستحق اياها والاولى لها يستحق

الملك ما خرج على الشئ عنده ولو برهنا احداهما على الملك
 المطلق والاخر على الشئ فهو اولى وكذا لو كان ما خارجا
 ولو قضى بالشئ لذى اليد ثم برهنا ثالث على الشئ قضى
 له الا ان يعيده واليد برهان كان المقضى عليه بالملك
 المطلق ولو برهنا على الشئ يقبل وينقض القضاء وكل
 لا يتكرر فهو مثل الشئ كبيع ثياب لا يتبع الاخره وكل
 اللب والخذل العبد والليد والمهرى وفل الصوف ما يتكرر
 بمنزلة الملك المطلق كبيع الخبز والبناء والفرس وزراعة
 البئر والحبوب وما شاكل يرجع فيه الى اهل الخبرة فان السكك
 جعل للمطلق وان برهنا خارجا على ملك مطلق وذو يد على
 الشئ منه فهو اولى وان برهنا كل منهما على الشراء من صاحب
 ولا تاريخ تها تترتا وترك المالك بذو اليد وعند محمد
 يقضى للخارج وان ارخا في العقار بل مذكور قبض وتاريخ
 الخارج اسبق قضى لذى اليد وعند محمد للخارج وان
 اثبتا قبضا قضى لذى اليد اتفاقا وان كان وقت ذى اليد
 اسبق قضى للخارج في الرجعية ولا يرجع بكنة الشهود
 وان ادعى احد خارجا بنصف دار والاخر كلها فالرجع للدار
 وعندهما الثلث والباقي للاخر وان كانت في يدها فكلها
 لمدعى الكل بنصف بقضاء ونصف بلا قضاء وان برهنا خارجا
 على شئ دابة وارخا قضى له وانفق بينهما تاريخه وان السكك
 فلها وان خالفها بطلا وان برهنا احد الخارجين على غصبة

الملك

والأخرى ودعته استويا **فصل في التنازع**
بالجدي لا ينسب النوب والى من أخذ بكه والراكب الحق من
الأخذ بالجام ومنه السرج الحق الرديف وصاحب
الولى من علق كونه عليها والراكبان بلا سرج أو فيه سرج
وكذا الحال من الساط والمعلق به هو معه فربما
مع آخر والمخاطب لم يجد عهدها واتصل بينها اتصال
تربيع لا منسب عليه هو ادى بالجاران فيه سواء ولكن
لكل عليه ثلثه جذوة فيهما ولا ترجيح بالأكثر منها وإذا
أحد هائلته ولا من أقل من واحد صاحب الثلثة والأخر موضع
حشبه ولو أحدهما جذوة والأخر اتصال فذلك الاتصال
والأخر حق الوضع وقيل لذي الجذوة وذويت من فاع
كنى بيوت منها حق ساحتها ولو ادى عياها من كل انهما
يد وبرهانها في بيدها فان برهانها كان لبيدها
أوبى وحضر قضى بيده صبي يعبر عن نفسه قال ناصر القو
له وان قال أنا عبد لفلان فهو عبد لذي اليد وكذا من لا
يعبر عن نفسه فلو ادى الحرمه عند كبره لا تقبل بل محجة
باب زعم النسب ولدت مبيعة لفلان نصف سنة منذ
بيعت فادعاه الباع فهو ابنه وهو امر ولد ويبيع الباع و
يرد التثان ادعاه المشتري مع دعوته أو بعد ها وكذا لو
ادعاه بعد موت الأم وعنفها ويرد حصته التثان الغنى
وكل التثان الموت وقاله حصته فيهما ولو ادعاه بعد موت

والأخرى ودعته استويا
فصل في التنازع
بالجدي لا ينسب النوب
والى من أخذ بكه
والراكب الحق من
الأخذ بالجام
ومنه السرج الحق
الرديف وصاحب
الولى من علق كونه
عليها والراكبان
بلا سرج أو فيه
سرج وكذا الحال
من الساط والمعلق
به هو معه فربما
مع آخر والمخاطب
لم يجد عهدها
واتصل بينها اتصال
تربيع لا منسب
عليه هو ادى
بالجاران فيه
سواء ولكن لكل
عليه ثلثه جذوة
فيهما ولا ترجيح
بالأكثر منها
وإذا أحد هائلته
ولا من أقل من
واحد صاحب
الثلثة والأخر
موضع حشبه
ولو أحدهما
جذوة والأخر
اتصال فذلك
الاتصال والأخر
حق الوضع
وقيل لذي الجذوة
وذويت من فاع
كنى بيوت منها
حق ساحتها
ولو ادى عياها
من كل انهما
يد وبرهانها
في بيدها فان
برهانها كان
لبيدها أوبى
وحضر قضى
بيده صبي يعبر
عن نفسه قال
ناصر القو له
وان قال أنا
عبد لفلان
فهو عبد لذي
اليد وكذا من
لا يعبر عن
نفسه فلو ادى
الحرمه عند
كبره لا تقبل
بل محجة

أو علق

أو علقه ردت ولو ولدت أكثر من نصف سنة وأقل من
ان صدق المشتري فالحكم كالقول والأخرى ثبتت وأكثر
من ستين لا تصح دعوتها فان صدق المشتري ثبتت نسبة
وحمل على النكاح ولا مرد الباع ولا يعتق الولد وإذا باع
عبدًا وولد عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشتري صحته دعوتها
وربيع مشتريه وكذا لو كان بتهامه المشتري أو كاتبه أو
أولاده أو زوجاته أو كاتباته لدعوتها صحته ونقضت هذه
التصرفات ولو باع أحد توأمين ولد عنده فاعنفه مشتري
ثم ادعى الباع الآخر ثبتت نسبها وبطل عتق المشتري ومن
في يده صبي لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابنه
وان جحد زيد بنوته وعندها يبيع ان جحد ولو كان
في يد مسلم فادعى المسلم رقبه والكافر بنوته فهو
ابن الكافر ولو كان في يد زوجين فزعم ابنه ابنه من غيرهما
وزعمت أمه ابنه من غيرهم فزعمت أمه ابنه من غيرهم
استحق الولد حر وعلى أبي قيمته يوم الخصومة فان مات
الولد فادعى على أبيه وتركته له وان قلنا له الميراث فقيمة
وكذا ان قلنا غيره فاخذ بيه ويرجع بقيمة وبالله على
يعمل بالعقر **كتاب الأقرار** هو اخبار حق لا يخرج على نفسه
ولا يبيع المعلوم وحكمه ظهور المقر به وإنشأه وضع
الأقرار بالجنس للمسلم لا بطلاق وعتاق مكرها وإذا أقر حر
مكلف بحق معلوم أو مجهول كشيء وحق صح ولزمه بيان

وإذا ادعى رجل صبيًا عبدًا ابنه من الزنى وصدره الحول أو كونه لم يثبت النسب
ولو مكنته عتق عليه ولو مكنته صبيًا فمكرام ولذا ولو كان هذا الكلام البعيد
أو غير ذلك كان عبدًا ابنه من الزنى ولو كان له ولد أو قال له ولد هو
وغير الأب ولم يقل من زنى لم يثبت النسب ولو قال له ولد هو

غلام أصغر أمه البينة على رجل ولما رآه أنه ابنها وأدعى
أخوه أمه أن الغلام ابنهما وأقام البينة فقبلت
بينة الغلام ونسب من الذي أقام الغلام البينة
عليها ولو كان الغلام نفيًا فقام البينة على
نفيها ونفي أمه أن ابنها وأقام البينة على
وأقام البينة كانت بينة الغلام أولى ولو كانت
بينة الغلام فصارى أخذ بينة المسلم نواحيه
على السلام هداية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
آيات كثيرة من أجل أن يعرف
العباد ما يجب عليهم من
العبادة وما يحرم عليهم من
المعصية

وأيضا ما جعل في القرآن
آيات كثيرة من أجل أن يعرف
العباد ما يجب عليهم من
العبادة وما يحرم عليهم من
المعصية

المجهول بالقيمة والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر
أكثر وفي ماله لا يصدق في أقل من درهمين وماله عظيم
ما يبيع فضتها وغيرها ومن أجل خمس وعشرين ومن
البحر خمسة وتسعون من غير مال الزكاة قيمة النصاب وماله
عظيم ثلثه نصف ودرهم ثلثه ودرهم ثلثه عشرة وعشرون
نصاب درهم درهم وفي كذا كذا الحرة عشرة وثلث فذلك
وفي كذا ذلك أحد وعشرون وثلث زبد مائة وان ربح
زيد الف وكذا كل مكمل وموزون وسنة في عهد فهو نصف
عند يوسف وعند محمد بن مبر البليان وقوله على أو قبل أو
يدى فان فصل به هو ودية صدق وان فصل له وعندي
أو معي وفي بيتي أو في صندوق أو كيسي أو ربا مائة ولو
لما دعي عليه الفاتر بها أو انتقدتها أو اجليها أو قد
قضيتكم أو أبرأتني منها أو وجهتها إلى أو تصدقت بها على أو
أحلفك بها فقد قروا بضمير لو أو قرأ بضمير موجز وقال
هو حال الزم حاله وحلف المقر على العمل ولو قال على مائة
ودرهم فالكحل درهم وكذا كل ما يكال ويوزن ولو قال مائة
وثوب مائة وثوبان لم يفسر المائة وان قال مائة وثلاثة
أثواب فالكحل ثياب ولو قرأ بضمير في قوسه لزمه أو جازم لزمه
الحلقة والفصل وبسيف والتصل والجفن والعمير والجمل
فالكسوة والعيدان وان بدأت في اصطبل لزمه كذا بفتح فقط
وبسوط منديل لزمه وكذا بسوط في ثوب وان بسوط في ثوب

جميع ما في يدى أو يرفق أو ينسب لفلان أو لفلانة ولو قال جميع مالى
أو مالى لفلان ثبت لا يملك بالاسلم ويقول برادى

الأثواب لزمه ثوب واحد عند يوسف واحد عشر عند
ولو قال على خمسة في خمسة لزمه خمسة وان نوى الصبر
وبنية مع لزمه عشرة وفي قوله على درهم إلى عشرة أو
بدرهم إلى عشرة لزمه تسعة وعند ما عشرة وان قال
من دارى ما بين هذا الجدار إلى هذا الجدار فله ما بينهما فقط
وصحى الحقار بالجمل وحمل على الوصية من غيره وللجمل ان
ينسب إلى صاحبها كارت أو وصية فان ولدت حيا الحقار
نصف حول من آخر قبله ما قرأ به وان حين فله وان ميتا فله
والمورث وان فسر سيع أو قرأ به أو بهم الاقرار لفلان أو لفلانة
بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط **باب الاستثناء**
في غناء صح استثناء بعض ما قرأ به ولو متصل ولزمه ما بقيه
وبطل الاستثناء الكل وان قرأ بشيئين واستثنى أحدهما أو أحدهما
وبعض الآخر بطل استثناء الآخر خلافا لما وان استثنى كليا
أو مزيئا أو عدديا متقاربان درهم صح بالقيمة خلافا لما
ولو استثنى منها شاة أو ثوبا أو دار بطل اتفاقا وفصل بقر
ان شاء الله بطل إقراره وكذا ان علقه بمشقة من ثوبه
كلها ملكة والخش ولو قرأ بدار واستثنى بناها كانا للمقر ولو
بناؤها والعرصة لم كان كما قال وفصل الخاتمة ونحل البستان
كبناءها وان قال له على الف من ثوبه عبد لم يقضه فان عثر
للمقر له سلم وتسلم ان شئت وان لم يعينه لزمه الف واللف
قوله لم يقضه ولو قال من ثوبه خمسين أو خمر لم يقضه وعند

ولو قال
استثناء
الغناء
أو الشعر
أو غيره
بشرط
الخيار
بطل
الشرط

بعض حكمه أو بعض حكمه

عنها مع احدها وتجب دار مولى عليها وما استحق من المالك
 بعضا او كلهما المدعى حصته من المالك ويرجع المقتضى
 فيه وما استحق من المالك بعضا او كلهما المدعى المقتضى
 في قدره وهلاك المالك قبل التسليم كاستحقاقه في الفصل
 ولو صالح على بعضه اريد عليها لا يصح وحيلته ان يزيد في
 البذل شيئا او يرى عن عوى الباقي **فصل في الجور**
 الصالح غصبه بول ولا يجوز الا على معلوم فيجوز غصب
 المال والمنفعة والمجاورة في النفس ومادونه اعدا او خطا
 وعند عوى الرق وكان عتقا بال ولا ولا عليه ودعى
 الزوج النكاح وكان خلفا ويحرم عليه ديانة ان كان
 ولو صالحها بال لنقله بالنكاح جاز ولا يجوز ان ادعت
 المرأة وقيل يجوز ولا دعوى الحد وان قتل عبدا دون
 عدا وصالح عن نفسه لا يجوز له ان يملك نفسه عبدا
 قتل رجلا عدا وان صالح عن غضوب تلف باكثر قيمته
 جاز وقاله بطل الفضل ان كان لا يتعاقب فيه وان يعرض
 مطلقا اتفاقا وان اعتق مولى عبدا مشركا وصالح عن
 باكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان يعرض صح ويجوز
 المدعى بال يدفعه الى المنكر ليقوله وبطل الصلح عند مدعى
 وعلى بعضه ان يدينه بغير الموكل الوكيل الا ان فضل
 وبطل اهو كسب يلزم الموكل وان صالح فضولى في البذل
 او اضاف الى مالها واشار الى عرض او فقد بلاضافة او

هذا هو الحق في الجور
 ولا يجوز ان يملك نفسه عبدا
 ولا يجوز ان يملك نفسه عبدا
 ولا يجوز ان يملك نفسه عبدا
 ولا يجوز ان يملك نفسه عبدا

بالثقل وان كسبها او ضربها فطبت ضمنه خلافا لما فيها مقتضى
 وان تجاوز بها مكانا ستمائة ولا يبردها الى ستمائة وان
 ذهابا وايابا في الجمع وان نزع سرج الحمار وسرجه بها
 يسرج به مثله لا يضمنه وان اسرجها واوكفه باليسرج او
 به مثله ضمنه وكذلك ان اوكفه بما يوكفه به مثله وقاله لا يضمنه
 ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك للعمال طريقا غير
 عينه للمالك مما يسكنه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاد
 الطريقان وان تفادوا او كان لا يسكنه الناس او جملته في البحر
 فتلف ضمنه وان بلغ فلما لا يجر وان عثره زرع بر فرزعه رطبة
 ضمنه فانقصت الارض ولا يجر عليه وان امر بخياطتها الثوب
 قسها فخطا فبها خير المالك بيقضمينه قيمته وين اخذ القبا
 ودفع بجر مثله لا يجره على ماسي وكذا لو امر بخياطه سراويل
 في الجمع وقيل يضمنه هنا بلا خيار **باب جارة القالة**
 يجب فيها اجر المثل لا يجره على المسمى ومن استأجر دارا كل شهر
 بكذا صح العقد في شهر فقط الا ان يمسى جملة الشهر وروى
 شهر سكنه ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرأى
 بقاؤه في الليلة الاولى ويومها وان اجره ساعة بكذا وان
 لم يمسى قسط شهر وابتداء المدة ماسي والافوق العقد فان
 كان حينئذ قبل قبيل الاصله والاعمال الايام وعند محمد الاولى
 بالايام والباقي بالاحملة وابو يوسف معه في ذواته في
 الامانة اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ اجر قلة الحمار والجحاش

وان تجاوز بها مكانا ستمائة ولا يبردها الى ستمائة وان
 ذهابا وايابا في الجمع وان نزع سرج الحمار وسرجه بها
 يسرج به مثله لا يضمنه وان اسرجها واوكفه باليسرج او
 به مثله ضمنه وكذلك ان اوكفه بما يوكفه به مثله وقاله لا يضمنه

هذا هو الحق في الجور
 ولا يجوز ان يملك نفسه عبدا
 ولا يجوز ان يملك نفسه عبدا
 ولا يجوز ان يملك نفسه عبدا
 ولا يجوز ان يملك نفسه عبدا

لا اخذ جرة عسب الشرب ولا على الطاعان كالاذان والحج و
 الامامة وتعليم القرآن والفقه والمعاصي كالغنا والنوح و
 الملا وبقي اليوم بالحيوان على الامامة وتعليم القرآن و
 او المعاصي كالغنا والنوح وللادعي وبقي اليوم بالحيوان
 على امامة وتعليم القرآن والفقه ولجبر المستاجر على دفع
 ماسي ولجبرين و على دفع الحلق الموسومة ولا تمنع اجاز
 المشاع الامن الشريك وعندها تنص مطلقا وان اجره الى
 من جليح اتفاقا ويجوز استيجار الظهير اجر معلوم وكذا في
 وكسوتها خالها ما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه واصل
 طعامه وودعه لا شيء منها بل هو واجرها على نفقة عليه
 فان رضعت في المدة بلب نشاء او غدة بطعام فلا اجر لها
 ولو فوجها وطمها له في المستاجر ولم يفسخها ان لم يكن
 ان تكا صفاها لان اقربته ولاهل الطفل فسخها ان فخت
 او جلت وفسد استيجار حايك ليس له غز لا ينصفه و حمار
 ليحمل عليه طعاما بفقير منها وثور ليطبخ له بفقير وحب
 اجر المثل في الكل لا يجاوز المسمى وان استاجر ليخدمه اليوم
 فقير بديره ففسد خالها ما ولو قال في اليوم صح اتفاقا
 وان استاجر رضاعا على ان يكن بها ويرزقها او يسقيها ويرزق
 صح وعلى ان يثنيها او يكرى نهرها او يسقيها لا بهي وكذا لا
 ستيجار للزراعة برزاعة وللركوب بركونج للسكنى يسكن
 ولللبس لبس وان استاجر شريكها و حمار ل يحمل طعامها

هذا هو الحق في هذه المسئلة
 انما هو انما هو الحق في هذه المسئلة
 انما هو انما هو الحق في هذه المسئلة

ولو استاجر ابن الابن لخدمته لم يجره لان الابن او جده او كاهن
 وفي النكاح ولو كانا من اهل بيت واحد لم يجره لانهم من بيت واحد
 الا طارفا لم يجره فان غلبت الامه لم يجره وان غلبت الابن لم يجره فان
 او جده او جده لم يجره ولو استاجر احد الزوجين لخدمته لم يجره لانهم من بيت واحد
 لرجل النكاح او لرجل النكاح لخدمته لم يجره لانهم من بيت واحد
 الولد يخدم والده

فاجير فله اجر مثله ربح او لم يربح ولا يتراد على ما شرط له
 او يوسف خطف المجد ولا يضمن المالك فيها ايضا ولا تصح الخفا
 الا بال تصحب الشركة وان دفع عرضا وقال بعد واعمل ففسد
 مضاربة او قال اجض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة جاز
 ايضا و شرط تسليم المال المضارب بل يرد له المال فيه بما
 كان او غير عاقد كالصغير اذا عاقد هالده وليه ولحد السكين
 اذا عاقد هالدهم وكون الربح بينهما مشاعا ففسدان شرط
 لحد هاشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح
 فيفسدها وما لا فلا ويبطل الشرط كشرط الوضيفة على التقا
 والمضارب فطلقها ان بيع ويشترى ويوكل بهما ويسافر
 ويبضع ويودع ويهرق ويرتج ويوخر ويستأجر ويختل
 بالتمسك على الامس وغيره ولو ابضع رب المال صح ولا تقصد
 المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن رب المال ويقو
 له اعمل برأيك ولا ان يقرض او يستدني او يمسك ويقصد
 الابتذيص فان شري باله بازا وقصره او حمله باله فهو
 متبرع وان قيل له اعمل برأيك وله الخلل باله والصبي ان
 ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بان اد الصبي وحصة
 له اذا بيع وحصة الثوب في المضاربة وان قيلت ببلدا في
 سلعة او وقت او معامل معين فليس له ان يتجاوز كافي الشر
 فان تجاوز ضمن والربح له فان قال له عامل اهل الكوفة او
 الصبار فله معامل في الكوفة غير اهلها او صار مع غيرهم

الربح

لا يكون مخالفا وكذا لو قال اشترى سوقها واشترى في غيره
 بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق وان قال خذ هذا المال تعلم
 به في الكوفة او فاعمل به فيها او خذ بالنصف فيها فهو تقييد
 بخلافه واعمل به فيها والمضارب ان يبيع بنسبة ما يربح
 اجلا لا يبيع اليه التجار وان باع بنقد فخره مع اجماع
 ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا
 او امته لها ولا ان يشتري به من يعتق على ربح مال فانه يبي
 كان له لا لها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح
 فان فعل ضم وان لم يربح ففقد فان حدث ربح بعد الشرا
 عتق نصيبه ولا يضم بل يبيع المعتق في نصيب ربح المال
 ولو اشترى المضارب بالنصف منه بالف وقيمة الف فولد
 ولد ليساوي الف اذ عاهه مورا مضاربة قيمته الف ونصفه
 استعاه ربح المال في الف وربعها واعتقه فاذ اقبل الف
 ضم المدي نصف قيمة الامة **باب المضارب يضارب فان**
ضارب المضارب يلا اذن فلا ضمان ما لم يعمل للثاني في ظاهر الروا
 وهو قولهما وفي رواية للحسن عن الامام ابيهم بالعمل
 ايضا ما لم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان
 ربح وحيد ضم فلربح المال نصفه او ثلثه او في المشهور وقيل
 على الخلاف في ايداع المودع وان اذن له بالمضاربة فضار
 بالثلث وقد قيل له ما رزق الله بيننا نصفان او في نصفه
 او ما فضل نصفان فنصف الربح لربح المال وثلثه للثاني

وسدس الاول وان دفع بالنصف فنصفه لربح المال
 للثاني والشيء الاول وان شرط للثاني الثلثين كما شرطوا
 الاول للثالث سدسا وان كان قيل له ما رزقك الله او ما ربح
 بيننا نصفان فدفع بالثلث فكل من ربح ثلثه وان دفع بالنصف
 فللثاني نصف وكل من الاول وربح مال ربح ولو شرط
 ربحا لمال ثلثا ليعمل معه ولربح المال ثلثا لنفسه ثلثا لغيره
 بموت احدهما وبلحاق المالك من ربحا لبلحاق المضارب ولا
 ينعمل بعزله ما لم يعلم به فان علمه والمال عروض فله بها
 ولا يصرف في غيرها وان كان نقدا حبيس لم يمس المال الا بغير
 فيه وان من غير حبيس فله بقدر حبيسه التحسان ولو اقر
 وفي المال دين على الناس لم يمس الا بقضاء ان كان ربح والا فلا
 ويوكل المالك به وكذا سائر الوكلاء والبيع والسمسار
 يجبر ان عليه وبها لك من مال المضاربة صرف الى الربح او لا
 فان زاد على الربح لا يقسم المضارب فان اقتماه ونفخت ثم
 عقدت فذلك المال وبعضه لا يتراد ان الربح وان اقتماه
 فغيره يتراد حتى يتراد من المال فان فضل شيء اقتماه وان
 لم يفضل فلا ضمان على المضارب **فصل** ولا ينفق المضا
 من مال نفسه او مصره او تحته دارا ولا في الفاسدة فان لم
 فطعامه وشرا به في مالها بالمعروف وكذا كسوته وركوبه شرا
 واستيجار وكذا اجرة خادمه وفرش ينام عليه ونسل
 ثيابه والذهن في موضع يحتاج فيه اليه ومن كان زايلا

ان كان هو بخلافه لا يمينه ولا ينفق منها
 بعد الرد فان كان شكاه غفل لا يميز في اهل
 الرد هذا هو الحكم في اسلام كفاية

سند

ولو اشترى المصاريب من ثمنها في غير فضل او لا فضل
فادرا راس المال لا يبيع في المصاريب
ربما اشترى المصاريب من ثمنها في غير فضل
وزاد على ما كان في غير فضل
فادرا راس المال لا يبيع في المصاريب
وهو من المصاريب

على العادة وفقته في مصر من المالك واد ويرد ما بقي من
كسوة وغيره ان اقدم الى راس المال واد السفر كسوة
المصاريب امكنه ان يغدو ويبيت في اهله والا فلا سفر
ليس المستضيح الاتفاق من مالها ويؤخذ ما انفقت المصاريب
من الربح ولا وما فضل قسمه وان كان له مال المصاريب
او بما لى لرجل في اتفاق بالخصصة وان باع متاع المصاريب
مراجه حسب انفق عليه من حمل ونحوه لا يحقق
ولو اشترى مصاريب بالنصف بالمال المصاريب بزيادة
الفية واشترى بها عبا فضا عا في يده قبل نقدها بغير
المصاريب ربعها والمالك البا وربع العبد للمصاريب
وباقية المصاريب وراس المال الفان وخمس مائة ولا يبيع
مراجه الا على الفية فلو بيع باربعة الا في خصصة المصاريب
ثلثة الا في والربح منها ثمان مائة بينهما ولو اشترى
رب المال عدا بخمس مائة وباعه المصاريب بالف لا يبيع
مراجه الا خمس مائة ولو اشترى مصاريب بالنصف بالف
المصاريب عدا بعد الفية فقتل رجلا خطا فربح الفية
عليه وباقية على المالك واذا اذى خرج عن المصاريب و
يخذل المصاريب يوما والمالك ثلثة ايام ولو اشترى بالف
المصاريب عدا وهاك الالف قبل نقد دفع المالك الثمن
ثم وثم وجميع ما دفع راس المال ولو كان مع المصاريب
الفان فقال دفعت الى الفان ورجعت الفان وقال المالك بل

دفعت

دفعت اليك الالفية فالقول للمصاريب ولو اختلفا مع
ذلك في قدر الربح فللمالك ولو قال من ماله قد كثر
هي مصاريب زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد وكذا
لو قال واليد هي فربح وقال زيد هي بضاعة او وبعدها
مصاريب ولو قال المصاريب طلقت وقال المالك عني
فوقا فالقول للمصاريب لو ادعى على نوبه فللمالك **كما في قوله**
الا يدعى تسليم المالك غير على حفظ ماله والوديعه ما
ما يترك عند الامين للحفظ وهي امانة فلا يضمن بالمعصية
والموديع ان يحفظها بنفسه وعياله ولا السفر باعده
عدم النهي والخوف خلافا لما في الحمل ومثله فان حفظها
بغيره ضمن الا اذا خاف الحرق او الغرق فدفعها الى جاره او
سفينة اخرى فان طالبها ان يخلصها او هو قادر على تسليمها
صار غلصا وكذا لو جرد اياها وان اقر بعهده بخلاف حجه
عند غيره وان خلطها بالمال بحيث لا يمتنع ان يخلصها
وانقطع حق المالك منها في المانع وعند الامام وعندهما
غير المانع للمالك ان يشترى ان شاء وكذا في المانع عند محمد
وعند ابو يوسف يهيى القول تابعه لا كثر فيه وان يخلصها
كبر شعير وزيت يشترى ضمنه وانقطع حق المالك اجماعا
ان اختلفت بل اصنعوا شترها اجماعا وان تعدي فيها بائنا
فوقا فليس اودا بة فركها او عبا فاستخدمه ضمنه فان ازال العبد
زال الضمان بخلاف المستعير المستأجر وكذا لو اودعها ثم

في المصاريب والاطلاق والتخصيص بما في النسخة
الاصلي في المصاريب

ولو اودع الفية الموديعه فالتلفها لم يضمن
في قولها وقال ابو يوسف فالتلف في يمين
فقد كثر لو اقرضه درهم فالتلفها لم يضمن
للمداني ولو اودع عدا فقتله ضمن في قولهم
وعلى هذا الا خلافا اذا اودع في راس المال
عليه في الحال ويسمى بعد العتق وقال ابو يوسف
يؤخذ به للحال ولو كانا ماذونا لهما ضمن العتق
والوديعه في قولهم

استردها وانفق بعضها فذلك الباقي ما انفق فقط و
ان ردت مثلها وخطه بالباقي ضمن الجميع ولو بقدر فيها
فرع بتصدق به وعند ابي يوسف يطيب لمرء وان اودع
اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى احدهما حصته بغيبة الآخر
خلافهما وان اودع عند اثنين ما يقسم اقتسامه وحفظ
كل حصته فان دفع احدهما الى الآخر ضمن الدافع له القاض
وعندهما كل حفظ الكل باذن الآخر اجماعا وان نفق فيها
الى عيال لم يدفع الى من لم منه شيء والى من لم منه كدفع
الدابة الى عبده وشو يحفظه النساء الى زوجته لا يضمن
امر يحفظها في بيت غيره من دار يحفظها في غيره منها الا ان
كان فيه خلل ظاهرا وان امر يحفظها في دار يحفظ في غيرها ضمن
ولو اودع المودع في ملكه ضمن الاول فقط وعندنا ان
شاء فان ضمن الثاني رجع على الاول ارجاء العكس ولو اودع
الفاصل ضمن اياك اجماعا ولو اودع عند عبدين فالتفني
ضمنه بعد عتقه وان عند صبي فالتفني فلا ضمان اصله و
ابو يوسف يضمنان الحال وان دفع العبد الوديعته الى امرئ
فملكه ضمن الاول بعد العتق وعند ابي يوسف ضمن اياك الحال
وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني فالحال
ومنعه الفنادع على كل ما شئت ايداعا عنده فكل امرئ
لها وضمنها مثلها **كتاب العارية** هي تملك منفعة بله
ولا يكون الا بين اثنين ينفع به مع بقاء عينه واعاقه المكمل و

المؤذن

المؤذن والمعدود قرض الا ان عتقا فاعيد ردها الغنم
وتصح باعرتك ومخنتك واطعتك ارضى وحملتك على
دائمي واخذت منك عبدا اذ المرء بذلك الهبة ودائمي
سكنى او عمري سكنى والمعيان يرجع منها شيء شاء ولو
هلكت بلا عقد فلا ضمان ولا مؤجر ولا تهرز كالوديعه
فان احرقها فلتفت ضمايتها شاء فان ضمن المؤجر لا يرجع على
احد وان ضمن المستأجر رجع على المؤجر ان لم يعلم انه عار
ولما ان يعبر بالاختلاف باختلاف المستعمل والحمل على التملك
لا يختلف كالركوب ان عتق العبد وان لم يعرف جازا ايضا ما
يتبعه فان تعذر لا يجوز فلو ركب هو ليس له اركاب غيره وان
اركب غيره فليس له ان يركب هو وان قيدت بنوع او وقت
او بهما ضمن بالخلاف الى شرطه وان اطلق فيها فله التمتع
بأي نوع شاء في أي وقت شاء ويصح اعارة الارض للبنا
والغرس ولما ان يرجع شيء شاء ويكلف قلعها ولا يضمن
يوقت وان وقت ورجع قبل كرمه لم ذلك وضمن ناقصا
بالقلع وقيل يضمن قيمته وبذلكه والمستقر قلعها بلا ضمان
ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الخيار للمالك و
اعاره الزرع لا تؤخذ حتى يحصد وقت امر لا وأجره رد
المستعار والمستأجر والوديعه والرهن والمغصوب على
المستعير والمؤجر والمودع والمهرز والغصب واذا انفي
المستعير الدابة الى اصطبل ربه او العبد والثوب الى داره

والمؤذن

المؤذن

الحج

Handwritten Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

[illegible]

الاجنبى له ثم يقبضه ولو عاقلا ويقبض ايما وجده او وى
 احدها او امان في حجرها او اجنبى يربيه او يقبض زوج
 الطفلة لها ولو مع حضرة الاب بعد الزفاف لم يقبله ولا
 هبة ما فيه الواحد اذ لا عكسه خلافهما وصح نقضه
 على فقيرته ووجه بالهما ولا تقى ان لغني خلا فالهما **ملك**
الرجوع فيها يصح الرجوع فيها كالا وبعضا وكيفية
 منه معروف **دمع فرقها** فالدال الزيادة المتصلة كالبناء
 والغرس والسم لا المنفصلة والمكسر متاخذ العاقد في
 العينة العوض المضاف اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوضا
 عن هبتك او بدلا منها او في مقابلتها ولو كان من اجنبى فلو
 لم يرضف فالكل ان يرجع فيما وهب الخاء المخرج عن
 ملك الموهوب له والراء الزوجية وقت الهبة فلا الرجوع
 لو وهب فترك له ولو وهب لابان والفاء القاربة فلا
 رجوع فيما وهب لذي حمير محمروا والهاء هلال الموهب
 القول فيه قول الموهب له وفي الزيادة قول الواهب ولو عوض
 فاستحق نصف الهبة رجوع بنصف العوض وان استحق نصف
 العوض لم يرجع بشئ حتى يرد باقيه وان استحق الكل رجوع
 بالكل فيما ولو عوض عن نصفها فلان يرجع بالمر بعوض
 ولو خرج نصفها عن ملكه فلم ان يرجع بالمر يخرج والي
 الرجوع الا بقرائن او حكم قاض فلو اعتق الموهوب لم يعد
 الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ ولو منعه فذلك لا

وكان الضمير بفعل القضي فقتضت له متجا فقتضت
فيم القضي حتى لا يوضع آتوا مبعث الهمزة في قضي
بمقتضى والمقتضى في غير ما جاء مقتضى
والاصني كان ذلك الاصني
المستقط ٢
وذلك لو كان الضمير
منه في خان على ممر جلد يبدل

رجل كان فو هبتهم ثمانية امرأة من بينهنها ووركان
الزوجة لاه الدين لا يسقط الموت وقبول المدونة
ليس بشرط طوار الجبهة تفقد البتة مربعة وهبتهم ما
من زوجة لم ماتت قال الفقيه ابو جعفر ر2 ان كانت
عند الجبهة تقوم فاجبتها وزوج من غير موافق لا على العزم
ففي غير ذلك الفقيه يزوجها من غير موافق
من غير موافق
من غير موافق

وهو مع احدهما في الاصل لا هبة من الموهوب له ولا قبضه
قبضه وصح في المشاع وان تلف الموهوب فمحق فقبض الموهوب
له لا يرجع على واهبه والهبة بشرط العوض هبة ابتداء بشرط
القبض في العوضين ومنه في الشيوع في احدهما سبع اتمها ثلث
الشفعة وخيار العيب والشرط والروية في كل منها **فصل**
ونحوه في اتمها اعمها او على ان يرد لها عليها او يحتملها
او يستولدها صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا
لو وهب على ان يرد عليه بعضها او يعوضه شيئا منها ولو رد
للعمل ثم وهبها فالهبة باطلة بخلاف ما اعتقه ثوري
وقال لم يوفى بها اذا جاء عند الدينك او فانت بريء
ان اوقاديت الى نصفه فالبالك او فانت بريء منه فهو
باطل والعري جائرة للمهر حال حيوته ولو رثته بعد في
ان يجعل داره لمرقة عمره فاذا مات ردت اليه والروية
فان قبضها كانت عارية في يده وعند ابي يوسف تصح كالعري
وهي ان يقول رمت قبلك فلان واذا رمت قبلي والصدقة
كالهبة لا تصح بدفع القبض ولا في مشاع يقسم ولا رجوع
فيها ولو لغني ولا في الهبة الفقير ولو قال جسيق مالي او ما
املكه فلان فهو هبة وان قال ما ينسب الي او يعرف في
فاقار **كتاب الاجارة** هي بيع منفعة معلومة بعوض
معلوم دين او عين وما يصح من افعال اجرة وتفسد بالشرط
ويثبت فيها خيار الشرط والروية والعيب وتقال في البيع

لو امر لبا بالبيع لم يفسد لبا ففسد البعوض فان ردت
البعوض قبل الاجارة لم يفسد لبا ففسد البعوض فان ردت
لو امر لبا بالبيع لم يفسد لبا ففسد البعوض فان ردت
البعوض قبل الاجارة لم يفسد لبا ففسد البعوض فان ردت

لو امر لبا بالبيع لم يفسد لبا ففسد البعوض فان ردت
البعوض قبل الاجارة لم يفسد لبا ففسد البعوض فان ردت

تعلية تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح مدة
اي مدة كانت وفي الوقف يمنع شرط الوقف فان لم يشط
والفتوى ان المراد في الاراضي على ثلاث سنين وفي غيرها
على سنة وتارة تعلية بذكر العمل كصنع الثوب خياطته و
حمل قدر معلوم على اية مسافة معلومة وتارة بالار
كنقل هذا الى موضع كذا والاجرة لا تستحق بالعقد
بالتعجيل او بشرطه او باستيفاء المعقود عليه او التمكن
فحب لم قبض الدار ولم يتمكنها حتى مضت المدة وجرت
بالعصبه قدر فوات التمكن ولو لم يلد الدار والارض طلبت
لكل يوم ولو لم يلد اية وكل مرحلة وللقصار والخياط
الفراخ فعمله وان عمل في بيت المستجير ولا ضمان وقال
ان شاء المستجير ضمانه مثله فيقيد ولا اجر وان شاء ضمانه
لخبره ولا اجر للطباخ والوليمة بعد العزف والضارب للدين
بعد اقامته وقال بعد شراجه ومن عمل امر في العيص
وقصار يقصر النساء والبيوت فله حبسها للاجر فان حبسها
فضا عتق ضمان ولا اجر وقال ان شاء المالك ضمانه
وله الاجر او غير مصنوع ولا اجر ومن لا اثر لعمله في كالحا
والملاح وغسل الثوب ليس له حبسها بخلاف راد الا
واذا طلق العمل للصانع فلان يستعمل غيره وان قيد
بنفسه فلا حرجه واستاجر رجل الحبيء بعياله فوجدوا
قد مات فاني بمنح في فله اجر بحسابه وان استوجرا لايضا

اي ما قاله الذي عن حكم عبد بن جعفر رحمه الله في الوقف

منه

سأول من الاجرة في استيفاء المدة في كل سنة
الم او قد قالوا عليه لم يجر في كل سنة
بنا ولم يكن نقصا للدار ولا في كل سنة
بنا وان كانت عينا فهو نقصا للدار
اذا قبل المالك او لو لم يقبلها في كل سنة
سأول من الاجرة في استيفاء المدة في كل سنة
الم او قد قالوا عليه لم يجر في كل سنة
بنا ولم يكن نقصا للدار ولا في كل سنة
بنا وان كانت عينا فهو نقصا للدار
اذا قبل المالك او لو لم يقبلها في كل سنة

شركه بيع الذي اوتى الغريم من ارض نصيبه وقالوا
بدين سابق احيى بشركه وان ابرأ على البعض قسم الباقي
على سهام وان اجل نصيبه لا يصح خلافه الى يوسف وبطل
احد في سلم نصيبه على ما دفع خلافه ايضا وان اخذ
الورثة احد من عوض او عقار مال او غير النقيض
بالاخر او عنهما ما صح قل البذل او كثر وعنف قدس وغيره
باجل النقيض لا يصح الا ان يكون المعطي اكثر من نصيبه من
الجبر وان بعض جان مطلقا وان في التركة دين على الناس
فاخرجه ليكن الدين لم يطل الصلح فان شرطوا برأه الغرم
من نصيبه صح وكذا ان قضوا حصته منه تبرعا او اقرضوه
قدرها واحالهم به على الغرماء وصالحوه عن غيرهم وفي همت
الصلح عن تركته هي اعيان غير معلومة على مكيل او موزون
اختلفت والاصح للجواز ان علم انما على المكيل او الموزون
اذا كانت كلها في يد البقية وبطل الصلح والقسمه ان كان
الميت دين مستغرق وان غير مستغرق فالاولى ان يصح
قبل قضائه ولو فعل قالوا يجوز والقسمه يجوز قياسا لا
وقيل القياس ان يوقف الكل والاكتسان ان يوقف قدر
الدين ويقسم الباقي **كتاب المضاربة** هي شركة في الرجح بما
من جانب وعل من جانب والمضارب امين فاذا تصرف نحو كمل
فان رجح شريكه وان خالف فغاصب وان شرط كل الرجح
له مستغرق وان شرط لرب المال مستبضع وان فسدت

فاجير

لا يلزم الاجر كره استأجر الرهن من المرفق وان استأجر
اياه ولم يذكر ان يزرعها او لم يزرعها يزرعها بالاجر
ان لم يزرع فان زرعها او مضى الاجل عاد صحيحا وله
المسعى وان استأجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يجعل عليه
فحمل المعتاد فتقول لا تحتمل وان بلغ مكة فلا المسعى وان
اختلف ما قبل الزرع والحمل نقضت الاجارة للفساد
فصل الاجل المشترك لا يصح ان يعمل واحد ولا
يستحق الاجر حتى يعمل كل الصباغ والقضائر والمتاع في
يده امانة لا يضمن ان يهلك وان شرط ضمانه بنقطة
عندهما يضمن ان امكن التحق منه كالغصب السرقة
الخلاف ما يملك كالموت والحريق الغالب والعدو والكابر
ويضمن ما تلف بعمله انفاة كتحريق الثوب من قد وثق
الحمال وانقطاع الجبل الذي يشد به المكاري والسفينة
مندها كره لا يضمنه الا في من غرق السفينة او سقط
من الدابة ولا يضمنه فساد ولا يبرأ من الحيا والمعتاد في
اكثره في طريق الغرات فلما لك ان يضمنه قيمته في
مكان جملته والاجر وفي مكان كسره له الاجر بحسابه والاجر
الخاص في عمل واحد ويسمى اجير واحد وتحق الاجر بتسليم
نفسه مدته كما استوجب للخدمة سنة او لوى الغرم وان
ما تلف في يده او بعلمه صح ترديد الاجر به بنقطة مختلفين
وايهما وجد لزمه ساسي له الحوان خطته فارسيان بذرهم

اوروميا فبدر همن وان صبغت بصفر فبدر همن و
 فبدر همن وان سكنت هذه فبدر همن في الشهر او هذه
 فبدر همن وان ركبها الى الكوفة فبدر همن الى واسط
 فبدر همن وكذا يصح لو رددت ثلثة ايام رجة ولو
 ان خطبت اليوم فبدر همن و غدا فبدر همن في اطار اليوم
 فلما لدر همن وان خاطه غدا فلما لدر همن الى واسط
 در همن وقال الشيطان جايز ان ولو قال ان سكنت هذا
 الحانوت عطارا فبدر همن او هذا فبدر همن جان خالها
 وكذا الخراف لو قال ان ذهبت هذه الدابة الى الحي فبدر
 وان جاوزتها الى القادسية فبدر همن او قال ان حملت
 عليها الخيول كرسع فبدر همن وان حملت كرسع فبدر همن
 ولا يسافر بعد استئجار الخيول بلا اشتراط ولو استأجر
 محجورا ففعل وان اجره لا يسترد منه ولو اجر العبد المغضوب
 نفسه فاكل غاصبا اجره لا يضمنه خلافهما ولو اجر
 اخذه وقبض العبد اجره صحيح ولو اجر عبده هذا الشهر
 شهر اربعة وشهر الخمسة صحيح والاول اربعة ولو استأجر
 عبدا فابق او مرض فادعي وجوده او المدة والمولى جود
 قيل ان خيار ساعة حكم الحال فان كان حاضرا وصحيا
 الموت والارحام المستأجر وكذا الاختلاف في انقطاع ما الزود
 ولو قال رب الثوب امرتك ان تصبغ اصفر وقال الصانع لم
 ما صنعت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في القبيص

ولو اختلف بعد انقضاء المدة في تسليم ما استأجره فالقول قول المستأجر ولو اختلف قبل انقضاء المدة في تسليم ما استأجره فالقول قول المالك ولو اختلف بعد انقضاء المدة في تسليم ما استأجره فالقول قول المستأجر ولو اختلف قبل انقضاء المدة في تسليم ما استأجره فالقول قول المالك ولو اختلف بعد انقضاء المدة في تسليم ما استأجره فالقول قول المستأجر ولو اختلف قبل انقضاء المدة في تسليم ما استأجره فالقول قول المالك

والقباء فان خلف من الصانع قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر
 او احدث الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز بالمسمى وان قال
 رب الثوب علت لي بل اجر وقال الصانع باجر فالقول قول
 الثوب وعندنا يوسف للصانع ان كان خرفيا وعندي محمد
 للصانع ان كان معروفا بعلمه بالاجر **باب في الاجارة**
 بعيب فوق النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض والزر
 او اخل به كمرض العبد ودين الدابة فلما نفع به معيبا او
 ازال الموجه عيبه سقط خياره ونسخ بالعذر وهو العيب
 المضى على موجب العقد لا يتحمل ضرر غير حتى يتركه
 سكن وجعه بعد استوجره وطبخ لوليمه ماتت عرقها
 بعد ارجعها للطبخ لها او اخلت وكذا لو استأجره كانا
 ليبي فذهب له واجر شيئا فله من دينه لا يحد قضاؤه الا
 من ما اجره ولو باقرا او استأجر عبدا للخدمة في المصرا
 فساخر او كثر دابة للسفر ثم بدله منه ولو بدله ككاري
 منه فليس بعذر ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي وفي
 رواية الاصل واستأجر خياط يعمل لنفسه عبد الخياط له
 فاطس فهو عذر بخلاف خياط يخط بالاجر بخلاف تركه
 الخياطة لعمل في الصرف وبخلاف بيع ما اجره ولو استأجره كانا
 لعمل الخياطة فتركه لعمل اخر فهو عذر وكذا لو استأجر عقارا ثم
 اراد السفر ونسخ بموت احد العاقدين عقد نفسه فان
 عقد غيره فلا كمال وكذا الوصي وموت الوقف **مسائل منشور**

الموتى اذا اوجع الوقف من رجل ثوبا رجلا في اجرة الحمام قالوا ان كان صني اجر الموتى حمام من الاول
 اجره بمقدار اجره او ينقصان سير يتقربا من السكنى فليس للموتى ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة
 وان كانت الاجارة الى ابي لا يتغير فيها ان يكون كسرة ولو ان يؤجر ما احارته صبي بالامر الاول او من غير
 باو الكمل او الزيادة في قدر ما رجع به المستأجر وان كانت الاجارة للشئ ثم اراد اجره كان للموتى في النسخ
 الاجارة وما لم يخطر ان يكون على المستأجر الا اذكر الطهي من اية في كسرة لاجارة في فضل الاجارة
 الوقف وما لم يخطر

والقباء

فولدت يدخل الولد في كتابه الامر وكسبه لها ولو لم يكن مكاتب
بالاذن امرأة نعت لها حرة فولدت فاشترقت فولد لها عبد
وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمة بعد عتقه وان وطئ
المكاتبه من بلك بغير اذن سيده فاشترقت اخذ منه عقرها في
الحال وكذا ان اشترى فوطئها فزنت وان وطئها بغير اذن
منه لا يورث عتقه ومثلها ما ذكر في النجاشي **فصل**
واذا ولدت المكاتبه من مولاها مضت على الكاتبة او عتقت
نفسها وهي ام ولد واذا مضت على الكاتبة اخذت منه عقرها
وان مات المولى عتقت وسقط عنها البذل وان مات وتر
مالا اديت منه كتابتها او باقية ميراث لابنها وان ثبت نسب
منها بعد بلادة عتقها بل هو مثلها في الحكم وان كانت مدبرة
او ام ولد هي فان مات عتقت مجاناً والمدة يسري في بذل
كتابتها وتلقى قيمته ان كان مصر او عندي يوسف يسري
في الاقل للبذل او تلقى قيمته وعند محمد يسري في الاقل للبذل
البذل او تلقى القيمة وان دبر مكاتبته صح ومضى عليها او
نفسه وصار مدبراً فان مضى عليها فانت سيدة ميسرة
في تلقى البذل وتلقى قيمته وعند محمد يسري في الاقل للبذل
كل منهما وان اعتق مكاتبته عتق وسقط عنه بطلان كتابته
كوبت على الف مروج اصاب على نصفه حاله صح وان مات
مدبره مكاتبته قيمته الف على الفية التي ستمت ولا مال له غيره
ولم يخز الورثة ادى العبد تلقى البذل حاله كالتب الى اجلاه

او مد رقيقاً وعند محمد يورث تلقى قيمته للحال والكتاب الى
اجلاه او مد رقيقاً وان كاتبه على الف وقيمة الفان لم
يخز او ادى تلقى القيمة للحال او روى الى الرق اتفاقاً او
مثلاً بالبيع وان كاتب حر عن عبد بالف وادى عنه عتق
ولا يرجع به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب والكتب
عبد عن نفسه وعناض غايب فعتق صح وقبول الغيب
ورده لغو ويؤخذ الحاضر بكل البذل ولا يؤخذ الغيب
بشيء وايها ادى اجبر المولى على القبول وعتق ولا يرجع
احدهما على الآخر وكذا لو كاتبها مولا لم يعتق احدهما
باداء حصته بخلاف ما لو كان الاثني ولو عجز احدهما
ادى الآخر الكل عتقا وان كاتبته مد عنها وعنه صغير بين
لهما جاز واي ادى اجبر المولى على القبول وعتق ولا يرجع
على غيره **باب كتابته العبد المشترك** ولو اذن احد
شريكه في عبد للاخر ان يكاتب حصته منه بالف يفتن
البذل ففعل وقبض البعض فحجز المكاتب فالمقبوض للف
فقط خاصة وفاليمينه امة لرجليه كاتبة اها فانت بولدها
احدهما ثرات باضر فادعاه الآخر فعتق فهي ام ولد الا
ومن نصف قيمتها ونصف عقرها ومن الثاني فام عقرها
وقيمة الولد وهو ابنه وايها دفع العقر اليها قبل العجز جاز
وعندهما الا ثبت نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته
حكم كامة ويضمن قلم العقر ويضمن الاول نصف قيمتها

مكتوبة عند أبي يوسف والأقل منه ومن نصف ما بقي
البذل عند محمد ولو لم يطا الثاني بل درهم فخرج بطل
التدبر وهي امر ولد الأول والولد من نصف قيمتها أو
نصف عمرها ولو اعتقها أحدهما مورا فخرجت من المعتق
نصف قيمتها ويرجع بغير علمها خلافا لما وإن لم يخرج فلا
ضمان وعندهما يضمن المورس ونحو السعاية في المعسر
لو دبر أحد المشركيين على اعتق الآخر مورا ضمنه المديبر
أو استسبح العبد واعتقه وإن فالمدبر يعتق أو يستسبح
وعندهما إن دبر الأول ضمن نصفه قيمته مورا أو ميسرا
وعتق الآخر لغوا وإن اعتق الأول ضمن لو مورا أو ميسرا
العبد لو ميسرا وتدير الآخر لغوا **باب الحجر والموت**
إذا عجز المكاتب عن تحريم فإن رجمه لم يضمن مال لا يحل
الحاكم بتعجيله ويملك يومه أو ثلثه ولا عجزه وشيخ
الكتاب أن طلب يدر أو عجز سيدا برضا وعند أبي يوسف
لا يعجز المير بوال عليه بخان وإذا عجز عادت لحكام رقعة
وما في يده من ماله ولا يحل له ولو أصله من صدقة وإن مات
عن فداء لا تقضي ويودي بدله ما من ماله ونحو حكمه بعقده
آخر جز من حياته ويورث ما بقي من ماله ويعتق أولاده
الذين شراهم أو ولدوا في كتابته أو كتبوا عنه تبعوا
وإن لم يترك وفاء له ولد ولد في كتابته سعي على غيره
مأذا أدى حكم بعقده واعتق أبيه قبل موته والولد المشر

أما ان

أما ان يودي حاله أو يرد في الرق وعندهما هو كالولد
وإن مات المكاتب وترك ولدا ميسرا ودينا على الناس
وفاء فحجي الولد فحجي بارش الخيانة على عاقلة الأمر لا يكون
ذلك ضمنا بحج المكاتب وإن اختصم مورا إلى امره واليتيم
لا ينفق في ماله إلى الأمر فهو ضمنا بهجته ولو جنى عتقه
سيد جاهلا بخيائنه فخرج دفع أو فدى وكذا لو جنى المكاتب
فخرج قبل القضاء سيدا ولو بعد ما قضى عليه به فهو يبيع
فيه ولا تقضي الكفاية بوقت السيد ويودي البذل إلى
ورثته على غيره فلا يعتقه بعضهم لا يقذف وإن اعتقوا
كلهم عتق مجازا **كتاب الولاء** الولاء لمن اعتق ولو بين
أو استبداد أو كتابته أو وصيته أو ملك فريضة لفاسر طهر
أو سلبته ومن اعتق حاملة من زوجة فولدت لغيره
نصف سنة فولد الولد له لا ينتقل عنه أبدا وكذا لو ولد
تومنه أحدهما لغيره من نصفها وإن ولدت لأكثر من ذلك
فولدت لها أيضا لكن إن اعتق الأب جنى إلى ماله ولا يبيع
الأول من عليهم ما عتقوا عند قبل الجبر ولو تزوج عجي له مورا
مولاة أو لامعتقة فولدت منه فولد مورا لماله أو
أبي يوسف حكم حكم أبيه والمعتق معذرة ذوى الأرحام
مؤخر عن العصبة النسبية فإن مات السيد من المعتق فأمره
لا يورث عصبة سيد فيكون لآبائه دفائله لو اجتمعوا وعند
أبي يوسف لآبائه السيد وآبائه لآبائه وعند استواء القرب

نسوي القسمة وليس للنساء من المولا ما اعتق أو اعتق
من اعتق أو كانت أو كانت من كانت الحديث **فصل**
ولا المولا سببا للعقد فلو أسلم عبي على يد رجل ولا
على أن يرثه ويجعل عنه أو إلى غير من أسلم على يد رجل
أن لم يكن نعتقا وعقده عليه وارثه إن لم يكن له وارث
مؤخر عن ذوى الأرحام والميراث على عنه فلا في نفسه قول
لجنته وفلا مع غيبته إن ينقل عنه إلى غيره وبعد أن
عقل عنه أو عنه فلا لا يفسخ هو ولا ولد ولا على أيضا
أن يرث عنه ولا ينفك عنه ولو أسلمت امرأة فوالها أو قريب بالولا
فولدت مجهول النسب وكان معها ولد صغير كذلك بنها
فيه خلافها **كتاب الأكرام** هو فعل يوفى فيه الإنسان بغير
يقوت بها ويفسد اختياره مع بقاء أهليته وشرطه قد
المكر على إيقاع ما هدير سلطانا كان أو لصا وخوف الأكرام
وقوع ذلك وكونه ممنعا قبله عن فعل الأكرام عليه لحقه الحق
أحرار الحق الشرع وكون المكر به متلفا نفسا أو عضوا أو
عما بعد الرضاء فلو أكر على بيع أو شراء أو إجازة أو قرار
نقل أو ضرب شديد أو حبس شديد خرب الفسخ والإمضاء
ويكسر المشتري كذا فاسدا أن يقضه فلو اعتق هو عاقبه
ولزم قيمته وقيل الثمن وتسليم المبيع طوعا أو إكراه
أو لا دفع الهبة طوعا بعد أكر عليه فلا يملك المبيع
يد مشتريه مكره لزمه قيمته والبيع تضمنه إيشان المكر

والمشتري

والمشتري فإن المكر رجوع على المشتري بقيته وإن ضمن
المشتري بعد ثبوتها ولها البياعات تفذ كل شراء وقع بعد
شراؤه لا ما وقع قبله وإن إجاز عقد من إجاز ما قبله أيضا
ولم استرداده إلا في شيء لو باقيا وضرب سوط وجس يوم
ليس بكرام إلا فيم يستقر كونه من نصبه أكر على الكفر
ميتا أو دمر أو حرق أو شرب خمر بضراب وجس أو قيد
لأجل التناول وإن يقتل أو قطع عضو حل وبأنه نصير
على التلف إن علم الإباحة كما في الخصصة وإن أكر على الكفر
أو بسبب النبي صلواته يقتل أو قطع عضو رخصه المهران و
قلبه مطهر باليمين ويؤجر بالصبر على التلف ولا خصصة
بغيرها وإن أكر على الإيقاع لم يلزم له رخصه والتمس
على المكر فقط وعند أبي يوسف لا خصص على أحد
ولو أكر على أن يترك من جيل ففعل فدينه على عاقلة المكر
وعند أبي يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص ولو
يقتل على نرد أو أفتخام نارا أو ما وكل مهلك فله الخيار في
الأقدام والصبر وقاله يلزم الصبر ولو وقعت ناره في غيبته
أن صبر حتى ترق وأن القي نفسه عن فعله الخيار عند الإمام
وعند محمد يلزم الشاف وإن أكر على طلاق أو اعتاق
أو توكيل بما أخذ ويرجع بقيته العبد على المكر وكذا
المهر والطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعد **فصل**
المكر ونزده وظاهره ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك

رجعت

وايضا في غير ذلك من الامور التي لا تقل فيها لو اردت ولا يخرج
ابراؤ ولا ردت فلا يميز بها امراته فاذا دعت فحق ما
اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق ولو اكره على
الزنى ففعل حرام لم يكن له سلطان وعندهما احد عليهما
يفنى **كتاب الحج** هو منع نفاذ نصر في صبي او عبد بلا
اذن والى اوسيد ولا تصرف المحن المملوك بحال ونفقة
منه وهو يعقله فوليده محبوس ان يجبر او يفسد من
اتلف منه شيئا فعليه ضمان ولا يصح طلاق الصبي او الجنون
ولا عتاقها ولا اقرارها وهي طلاق العبد واقراره في حق
نفسه لا في شيء فلو اقر بالزنى بعد عتقه وان يجادل
لزمه في الحال ولا يحج على السفيد وان كان مبيدا وان بلغ
غير رشيد لا يحسب له الميراث بل يبلغ سنه خمس او عشرة فلا
يلغها دفع اليه وان لم يوش رشدا وان تصرف فيه قبل
ذلك نفذ وعندهما حج على السفيد ولا يدفع اليه ماله
يوش رشدا ولا يصح نصر فيه فان باع لا يحقد وان
مصلحة اهان الحاكم وان اعتق نفذ وسعي العبد في
طلب دبر حج فان مات قبل رشده سعي العبد في قيمته
وتنجز وجبه المثل وان سعى اكثر فطلب الزيادة ونحو
زكوة مال السفيد وينفق منه عليه وعلى امرته ونفقته
ويدفع القاضي قدر الزكوة اليه ليرزق بنفسه وكل
امينا الى ان يؤديها فان اراد حجت الاسلام لا يمنع منها

ولا تمنع من واحد ونفقه نفقته الى نفقة ينفق عليه
الطريق لاهله ونفق منها الوصية بالقرب وابواب الخير
من الثلث والحج على المنفق المأجور والطبيب الجاهل والكا
المفلس اتفاقا ولا يحج على فاسق ومفضل اذا كان مصليا
للماله ولا على ديون ولا يبيع القاضي ماله بل يجس ابد
بيعه هو نفسه فان كان ماله من جنس دينه ادا الحاكم منه
ويبيع احد المنقذين بالاضل مستحسانا وعندهما حج عليه ان
طلب غناؤه ويمنع من التصرف والاقرار ويبيع الحاكم ماله
ان امتنع وبفسه بين غرايه بالخصم وان اقر حال حجر
بعد قضاء يونه في الحال وينفق مال المفلس عليه
من ثمنه نفقته والضوى على قولها في بيع ماله لا مستاعدا
يباع النقص من العروض من العقار وبذلك له دست في باب
دينه وقبله بستان ومنفلس وعنده مناع وجيش من ثمن
المناع اسوة الغرافيه **فصل** في حكمه بيلوغ بالزنا
والانزال والاحبال وبيلوغ في الجارية بالحيض والاحتلام
او الحبل فان لم يوجد شي من ذلك فاذا امر له ثمانية عشر
وعندهما اذا امر خمس عشرة سنة فيها وهو واثبة على امر
وبه يفتى وادى من ثمنه ثمانية عشر سنة وله تسع سنين ولا
راهقوا فالجلفا صدق لو كانا كالبالغين **كتاب ما ذوق**
الاذن في الحج واسقاط الحق من تصرف العبد اهلسته فلا
يلزم سيده عهدا ولا يموت فلو اذن له بوما هو اذ ذوق

رى

ليس خصما له ان اكل الدين وعند ي يوسف هو خصم ^{يقول}
لهم بالدين وخرقوا لنا عبد فلان فاشترى وبيع فخره
الا انه لا يباع في الدين ما لم يقر سده بآدنه **فصل**
نصف الصبي ان نفعه كالا سلامه وقول له بته والصدقة
مع بلادن وان خسر كاطلاق والاعتناق فلا يولد وان
احتمل ما كالبسوق والشراء مع بالاذن لا بد منه فاذا اذن ^{الصبي}
في التجارة ابوه او جد عند عده او وصي احدهما والفق
تخبره حكم العبد المذوق بشرط ان يعقل كمن يبيع سالكه
للملك والشرا جالبه فلو اقر بما في يده من كسبه او ارشده
والمعتوق بمنزلة الصبي ومع اذن الوصي والقاضي لعبد
اليتيم **كتاب الغصب** هو ان الله اليد المحقة باثبات اليد
المبطله فالتحريم لعبد وحمل الداية غصب لا يجوز على
البساط وحكم الامران علم وجوب رده عينه في مكان
غصبه ان كانت باقية والضمان لو هلك ففي المشرك
والورث والعدوى المتقارب يجب مثله فان انقطع المثل
يجب قيمته يوم الخصومة وعند ي يوسف يوم الغصب
وعند محمد يوم انقطاع وفي القمي كالعدوى المتقارب
والبر المخلوط الشعير يجب قيمته يوم الغصب جماعة فان
الاهل عجب حتى يعلم انه لو كان باقيا لظهر ثم يقضي
عليه بالبدل والغصب انه لو ينقل فلو غصب عقارا فلا
في يده الا حصة خلاف المحدث وانقص منه بفعله كسكناء و

ضمنه وياخذ راسه وينصدق بالفضل وعند ي يوسف
لا ينصدق به وكذا لو استقل العبد المصوب فنقصه
الاستقلال واجر المستعار ونقصه من النقصان وانقصه
من الغلة والاجر ينصدق به خلافا له وان نقص في الغصب
او الوديعة فربح وهما يتعينان بالتعيين ينصدق به
خلافا لهما ايضا وان كانا لا يتعينان فان اشار اليهما
نقدهما فذلك وان اشار الى غيرهما ونقد غيرهما او اطلق
ونقدهما طاب له الربح اتفاقا قبل وبديني واختار الله
لا يطيب مطلقا ولو اشترى بالف الغصب والوديعة
جارية تغد الغصب في يدها او طعاما فأكلمه لا ينصدق
بشيء **فصل** وان غمرا غصبه فزال اسمه ^{عظم}
منافعه ضمنه ومكده ولا يحمل النقصان به قبل اداء الضمان
كشاة ذبحها وطبخها او شواها او قطعها او برطختها وذر
ودقوت خبز وعنب وزيتون عصير ووقط غرله ونخل
نسجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله انبة وساجرة البنت
بني عليها وان جعل الفضة او الذهب راحلا ودناير او
لا يملكه وهو لا يملكه بل شيء وعندها يملك الغاصب وعليه
مثله فان ذبح الشاة فالمالك ان شاء طرعا عليه وضمنه
قيمته او اخذها وضمنه نقصانها وكذا لو قطع يدها او
طرفه بانه غير مأكولة او خرق الثوب خرقا فاحشا فبعض
الغصب وبعض ينفقه وفي سائر نقصه ولم يفوت شيئا من النفع

ضمه نقصاناً وبنيته أرض غيره أو غير من الميراث بالقطع والرد
وان كانت تنقص بالقلع فللمالك ان يضمن له قيمته بما هو
يقدره من حقوق الأرض بلا بيع او بنا وقوم مع احد من
القلع فيضمه الفضل وان صبغ الثوب احمر او اصفر او لبت
السويق بسم فللمالك ان شاء ضمنه قيمته بوثب ابيض ومثل
واخذها وضمنه ما زاد الصبغ والسمن وان صبغ اسود ضمنه
قيمتها بغير اخذ بل مرة شيء لانه نقص وعندها الرجوع
كغيره وهو اختلاف من **فصل** وان غصب ما غصب
وضمنه قيمته ملكه مستند الى وقت الغصب وتسليمه الا ان
دور الاموال والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم
يبرهن ملكه على الزيادة فان ظهر وقيمتها اكثر وقد ضمنه
المالك او برهانها او بالنكول فهو للغاصب واخيار للمالك
وان ضمنه بقوله فللمالك ان شاء امضى الضمان واخذ
ورده عوضه ولو برهنه كل من المالك والغاصب على الرهالة
عند الامم فيبينة الغاصب الى خلافه او يوسف ومن غصب
عبداً فباعه فضمنه فقد بيعه وان اعققه فضمنه لا ينقذ
وز وايد المعصوب غير مضمونه ما لم يتقدم بها او يمينه باعد
طلب المالك اياها سواء كانت متصلة كالحي واليسر او منفصلة
كالولد والثمره وان نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب
ضمنه نقصانها ويحرم قيمته الولد او بالفرقة ان وقت ولده
بانه غصبها فدها جازملا فولدت فانت بها ضمنه قيمتها او

عولف

عولفها بخلاف الحق وعندها لا يضمن في الامم ايضا ولو
محمومة فانت لا يضمنه وكذا لو زنت عنده فدها جازملا
فانت منه ولا يضمنه نافع ما غصبه سواء سكن او عطله
في الوقف ولا ضم المسلم او خنزيره بالاختلاف وضمن القيمة
فيها ولو كان الذي وان تلفت في خر في ضمنه مثلاً ولا
ضمان بان له من الميتة ولو لذي ولا بان له من متروك السمينة
عدها ولو لم يمسح وان غصب من لم يخلها بالحقينة
اخذها المالك بلا شيء فلو تلفها الغاصب ضمنه بالوتلف
وان خلل البقاء لم يملكها ولا شيء عليه وعندها ياخذها
المالك ان شاء ويرد قدر وقت الخلل فلو تلفها الغاصب
لا يضمن خلاصها وان خللها بالقول لم يملكها ولا شيء
للمالك عند الامم وكذا عند محمد ان تخللت من ساعتها
او من الخلل بينهما على قدر ملكها وان غصب جلد ميتة فغصب
بالقيمة له اخذ المالك بلا شيء فلو تلفه الغاصب ضمنه
مدبوغا وقيل طاهر غير مدبوغ وان دبغ به بالقيمة بلخذه
المالك ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ
ويرد فضل ما بينهما وللغاصب ان يجسده حتى يستوفي حقه
وان تلفه لا يضمنه وعندها يضمنه مدبوغا الرخود ما زاد
الدبغ ولو تلفه لا يضمنه اتفاقا وكسر المسلم برطاً او طراً
او فزارة او دفا او اراق له سكر او منصف ضمنه قيمته لغير
له ويبيع ببيع هذه الاشياء وقال لا يضمنه ولا يجوز بيعها

وعليه الفتوى ومن غصب مدبرة فانت في يد من غصبها
 ولو امر ولد فلا ضمان خلاها ما ولو شق الزرق لانه لم
 لا يضمنه عندنا يوسف غلام المحدث ولا ضمان على من غصب
 عبد غيره ما ورا بابتدائه او وقع اصطبلها او غصب طيرها
 خلاها المحدث في الدابة والطير ولا على من سعى الى سلطان
 يؤديه ولا يندفع الا بالسي او بمن يصدق ولا يتبع به
 ولا على من قال للسلطان قد غصبه وقد لا يغفر ان فلانا
 وجد لا يغفره شيئا وان كان عادته ان يغفر البتة ضمن
 وكذا لو سعى بعينه عند محمد بن الرومي يفتي ولو اظهر
 الغاصب المفضول ما لم يبرى وان لم يعلم **كتاب الشفعة**
 هي تلك العقار على مشتمل بما قام عليه جيل وجب بعد البيع
 وتسقط بالاشهاد وتلك بالخذ بقضا او رضاه وانما
 للخليط في نفس المبيع فان لم يكن او سلم للخليط في حق المبيع
 كالشرب والطريق الخاصة كمن لا يجزى فيه السف فطريق
 لا ينفذ ثم للحجار الملاصق ولو ابيد في سكة اخرى ونفذ
 على حائطها او شركته في حشبة عليه جوار وان في نفس الجدار
 فثبته وهي على عدد الرؤوس لا السهم لمر فاذا علم الشفيع
 بالبيع يشهد في مجلس علمه انه يطلبها الى سبي طلب موافقة
 يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع ان كان المبيع
 في يده فيقول اشترى فلان هذا الدار وقد كنت طلبت الشفعة
 وانا اطلبها الان فاشهدوا على ذلك في سبي طلب فقهر واشهاد

انما الشفعة هي التي لا ينفذ في حق المبيع
 ولا ينفذ في حق المالك ولا ينفذ في حق
 المالك ولا ينفذ في حق المالك ولا ينفذ
 في حق المالك ولا ينفذ في حق المالك

في الشفعة
 في الشفعة
 في الشفعة

ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دارك والنا فيها
 بسبب كذا فترج بالتسليم لموسى طلب حصته وتلك
 ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا ظاهر المذهب
 الفتوى وقيل يفتي بقول محمد انه ان امره شهر ابراهيم
 بطلت واذا ادعى الشرا وطلب الشفعة سأل القاضي المرحا
 عليه فان اقر بذلك ما يشفع بها او نكل عن الحلف على العلم
 بمكينة او بره الشفيع سأل هذا الشرا فان اقر بها او نكل
 عن البيع انما ما يباع او ما يفتي عليه هذه الشفعة او
 بره الشفيع قضى له بها ولا يشترط احضار التمس وتفت
 الدعوى فاذا قضى له لم يرضاه احضار والمشتري حينئذ
 لقبضه ولا تبطل شفعته بتأخير التمس بعد امره بانه
 والشفيع ان يحضر البائع ان كان المبيع في يده ولا يبيع
 القاضي البينة عليه حتى يحضر المشتري فيقبض البيع بخبر
 ويقضي بالشفعة على البائع ويجعل المهر عليه والوكيل
 بالبشراء خسر الشفيع والمرسل الى الموكل والشفيع خسر
 الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه **فصل**
 وان اختلف الشفيع والمشتري في التمس فالقول للمشتري
 وان برهنا فالشفيع وعندنا يوسف للمشتري وان
 المشتري ثما والبائع اقل منها خذ الشفيع بما قاله البائع
 قبل قبض التمس وبما للمشتري بعده وان عكسا فبعد القبض
 يعتبر قول المشتري وقبله بخلافه وان نكل اعتبر قول

انما الشفعة هي التي لا ينفذ في حق المبيع
 ولا ينفذ في حق المالك ولا ينفذ في حق
 المالك ولا ينفذ في حق المالك ولا ينفذ
 في حق المالك ولا ينفذ في حق المالك

صلحها وان خلفا فصح البيع واخذ الشفيع بل قال
 البائع وان خط على المشتري بعض الثمن ياخذ الشفيع بالثمن
 وان خط الكل ياخذ بالكل وان خط النصف لم ينصف
 بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا تلزم الشفيع
 الزيادة وان كان الثمن مثليا الزم الشفيع مثله وان قيمها
 فقيمتها وان كان موجلا اخذ بمثل حال او بطلت الحال
 واخذ بعد وصف الاجل ولا يتحمل ما على المشتري واخذ
 الشفيع بالحال ولو سكت عن الطلب لم يحل الاجل بطلت
 شفيعه خلافا لابي يوسف ولو اشترى ذمي بخر او خير
 ياخذ الشفيع الذي بمثل الخمر وقيمتها الخنزير والمسلم
 بالقيمة فيها ولو بخر المشتري او غرس اخذها الشفيع
 بالثمن وقيمتها مقلوبه كما في الغصب او كلف المشتري
 ولو انحفت بعد بخر الشفيع او غرس مرجع على المشتري
 بالثمن فقط وان جف الشجر وانهدم البناء عند المشتري
 ياخذها الشفيع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري
 البناء اخذ الشفيع العروة بجمعها وليس له اخذ النقص
 وان شري المشتري الارض مع شجر مثمر او غير مثمر فامتنع
 اخذها الشفيع مع الثمن فيها فان اخذ المشتري ظلي
 الشفيع اخذها واخذها سواء بالحصص في الاول وكل الثمن
 في الثاني **باب ما يجب فيه الشفعة والاول ما يطلها اياها**
 لجلب الشفعة مقصدا في عقار ملك بعوض هو مال وان لم يكن

اي في امور ما لا يشترط في الارض من غير ان يكون المشتري الحر في نفسه

قسمته

قسمته كمرحى وحامر وبر فلا تجب عوض وملك وبناء وشجر
 يباع في الارض وفي ارض وصدقة وهبة بلا عوض
 شروط وبائع بخيار البائع او يباع فاسدا ما لم يسقط حق
 الفسخ ولا في ما قسم بين الشركاء او جعل اجرة او بدل خلع
 او عتق او صلح غدر عدا او مراهرة او قول ببيع ماله
 وعند ما تجب حصة المال ولا في ما صلح عند ابتكار
 او سكوت وتجب في ما صلح عليه باجدها ولا في ما سلمت
 ثم رد بخيار روية او شرط او بخيار عيب ما رده
 بلا قضا او بالاقالة تجب وتجب في العلو وحده وفي السفل
 بسببه وما في بيع بخيار المشتري وان بيعت دار بجيب المبيعة
 بالخيار فالشفعة للمالكين بايها او مشترا او تكون اجارة
 من المشتري وتشفيع الاول اخذها منه لا اخذ الثاني وا
 بيعت دار بجيب بايها فاسد فشفيعها البائع ان بيعت قبل
 قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بالابطال وان بيعت
 بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري فاسترد البائع منه
 المبيعة قبل الحكم لها بالشفعة بطلت شفيعته وان بعد الحكم
 ببقية الثانية على ملكه والمسلم والذي في الشفعة سواء
 وكذا الحر والعبد المأذون والمكاتب ولو في بيع السيد **فصل**
 ولو في الوكيل وميراث طلب الموائنة او التقرير وبالبيع
 الشفعة على عوض وعليه رده وكذا الوبايع شفيعته بال

وكذا لو قال للمخيرة اخذاري بالفاء وقال الغير امراته ذلك
فاختارته بطل خيارها ولا يجب العوض وتبطل بيع ما يشفع به
قبل الحكم له بها وموت الشفع لا يموت المشتري ولا شفعة
مراعاة بيع لها وضد الدرك او ساوم المشتري ببيع او اجا
وتجب المتابعة او تتبع له ولو قيل للشفع انها بيعت بالفاء
ثم انما يبيع باقل او يكيل او وزني او عددي متقار في قيمته
او اكثر فله الشفعة ولو بانها بيعت بعرض قيمته الفاء وبذا ينظر
قيمتها الفاء ولو قيل للمشتري فلا فسلما انما غير فله
الشفعة ولو بانها غير فله الشفعة ولو بانها مع غيره
فله الشفعة في حصة الغير ولو بلغه بيع النصف فله الشفعة
بيع الكل فله الشفعة وانما يبيع الاذراعا طول جانب الشفع
فلا شفعة له وان اشترى منها سهما ثم اشترى باقية فله الشفعة
في السهم فقط والمتابع بائع ثم دفع عنه ثوبا اخذ منه ثوبا
بالثمن لا بقيمة الثوب ولا بكمه الخيلة في اسقاطها عند بيع
وبه يفتي قبل وجوبها وعند محمد تكرم والشفعة اخذ حصة
بعض المشتري لا حصته بعض البايعة والحاج اخذ بعض مشا
بيع فقهه وان وقع في غير جانبه والعبد المأذون المديون
الشفعة في مبيع سيده وبالعكس ومع تسليم الحب والوصي
شفعة الصغير خلاف المحرم في مبيع بقيمة اقل وقوله رواية
علا ما مر في الاقل الذي لا يتغاب فيه **كتاب القسمة** هي
جمع نصيب شائع في معين وتشتمل على الافراز والمبادلة والافراز

عز في المثلثات في اخذ الشريك حظه من المال غيبه صلحه ولو
اشترى به فاقسمه فلكل ان يبيع حصة مراعاة بحصة ثمنه في المبادلة
اغلب في غيرها فلا يأخذ ولا يبيع مراعاة بعد الشراء والقسمة في
عليها فينبغي بطلب الشريك في محتاجين لانه غيره ونزول القدر
نصيب سمر رقة في بيت المال يقسمه لاجرا فالمرء يفعل نصيب
ينصب قاسما يقسم باجر يقدر له القاضى وهو على عدد الرزق
وعندهما على قدر السهام واجرة الكيل والوزن على قدر السهام
اجاءا للمركبة للقسمة وانما فعل الخلاف ويجب كونه عدلا
امينا عالما بالقسمة ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يتردد
ليشتركوا وصح الافتسام بانفسهم بلا امر القاضى ويقسم على
الصبي وليدا ووصيه والمركبة فلا يبيع امر القاضى ولا يقسم
عقاريه الورثة باقرهم الميراث على الموت وعدد الورثة
وعند ما يقسم وغير العقار يقسم اجاءا وكذا العقار المشتري
والمذكور مطلق ملكه وان يرثه العقبان في ايديهما لا يقسم
بينهما انما له ما ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار
في ايديهم ومعهم وارث غايب وصبي قسم ونصيب وكيل او
وصي لقبض حصة الغايب والصبي ولو كان العقار في يد القاضى
او شيء منها وفيد مودعا وفي الصغير لا يقسم وكذا الوض
وارث واحد وكانوا مشترين وغاب احدهم اذا انتفع كل
الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب حدهم وانقسم
الكل لا يقسم لبرضاهم والشفعة البعض وفي البعض قسم

بطلبه كالمنفق لا يطلب الا هو الصحيح ويقسم العروص من جنس
 واحد لا يقسم بالجنس بعضها في بعض ولا الجوهر بالعلماء
 ولا البر والرحم ولا الثوب الواحد والمعايط بين دارين
 وكذا الرقيق خذوا لها والبدون في مصر واحد يقسم كل على حد
 وقالوا ان كان الاصل قسمة بعضها في بعض جاز وفي مصر قسمة
 كل على حدته اتفاقا وكذا دار وضيفة او دار وحاقوت ^{السوت} في
 في محلة واحدة او في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض والنا
 المتلاصقة كالبيوت والمتباينة كالدور **فصل**
 وبنى القاسم ان يصور ما يقسم ويعدله وينزعه ويقوم
 بناءه ويخرج كل نصيب بطريقة وشبهة ويلقب الانساب الى
 والثاني والثالث ويكتب اسمهم ويقرع فالاول يخرج ^{اسم} ثم
 الاول والثاني يخرج ثانيا والثالث يخرج ثالثا ولا يدخل
 الدار في القسمة الا برضاها فان وقع مسيل او طريق واحد
 في نصيب اخر لم يشوط في القسمة صرف عنها ^{المنفعة} لا يمكن ولا منفعة
 ويقسم سهم من العلوس سهم السفلى وعند ابي يوسف هما
 بسهم وعند محمد يقسم بالقيمة وعليه الفتوى فالقرا احد
 المتقاسمين بالاستيفاء مراد على بعض نصيبه في برصا به
 لا يصدق الا بجهة وتقبل بشهادة القاسمين فيها خالفوا
 وان قال قبضته ثم اخذ بعضه خلف خصمه وان قال قبلت
 بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم له وكذا بالآخر خالفوا
 ولو ادعى غيبا لا يعتبر بالسبع الا اذا كانت القسمة بقضاء

فالحق

فاحق فنفسه ولو استحق بعض معين فنصيب لبعض لا يحق
 ويرجع بقسطه في حظ شريكه وكذا في الشايع عند ابي يوسف
 تفصح وفي بعض مشايخ في كل تفصح اجاءا ولو ظهر بعد القسمة
 على الميت محيط نقضت وكذا لو غير محيط الا اذا بقي بالقسمة ^{نفسه}
 به ولو ابر الغراء او اداه الورثة من المهر لا تنقض مطلقا
 ويجوز المهاييات ويجبر عليها في دار واحدة يسكنها بعضها
 وهذا بعضا وهذا علوها وهذا سفها وفي بيت صغير يسكن
 هذا شهرا وهذا شهرا وله التجارة واخذ العلة في نوبة وفي
 عبد يخدر هذا يوما وهذا يوما وفي عبد يخدم احدهما احد
 والاخر الاخر ولو انفقوا على نفقة كل عبد على يخدمهما
 استحسانا بخلاف الكسوة وفي دار يسكن هذا ههنا وهذا
 ولا يجوز ذلك في دابة او ابناء الابن اضيق ما خلاهما ويجوز
 في استغلال دار ودارين هذا ههنا وهذا اخري لا في استغلال
 عبد او دابة وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشتركة
 الدارين وفي استغلال عبد ين هذا ههنا وهذا اخري لا يجوز خلو
 لها وعلى هذا الدبان ولا يجوز في ثم شجرة او ابن غنم او ادها
 في عبد ودار على الكسوة والخدمة وكذا في كل مختلف المنفعة ولا ^{تتطلب}
 المهاييات بموت احدها ولا بموتها ولو طلب حرمها القسمة بطلت
كتاب المزارعة هي عقد على الزرع ببعض الثمار وهي ^{سنة}
 وعند هاجرة وبه يفتي قال الحصري وابو حنيفة هو الذي
 فرق هذه المسائل على اصوله لعلم الناس لا يأخذوا بقوله

فانفتحت المزارعة فانه انما يملك الثمار
 على ما يملك المزارع من الثمار
 فانما يملك المزارع من الثمار
 فانما يملك المزارع من الثمار

ويشترط فيها صلاحية للارض للزراعة واهلية العاقلة
وتعيين المدة مع رب البذر وحسنه ونصيب الخبز والتخيلة بين الارض
والعامل والشركة في الخارج ففسد شرط واحد مما ذكرنا
او يخرج من موضع معين كالماء في السواقي او يرفع قدر البذر
او الخراج ويقسم ما يبقى وان تكون التبن لاجلها والحب لاجلها
يكون الحب للتبن والتبن لغير رب البذر ويكون التبن لغير رب
لأحدهما او شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر وشرط
العشر تحت وان لم يتغير من التبن فهو بينهما وقيل لرب البذر
للمصاد والرقاع والدياس والتذرية عليها بالحصى فاشترط
على العامل فسدت وغلب يوسف نديج وهو الصحيح وعليه
وشرطه على رب الارض مفسدا نقا او ما قبل الإدراك كالسقي
والحفظ فهو على المزارع والمحني شرط واذ كان البذر في الارض
لأحدهما والعمل والبقر للأخر او الارض لأحدهما والبقرية للأخر
صحت وان كانت الارض والبقر لأحدهما والبذر والعمل للأخر
بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لأحدهما والارض والعمل للأخر
او البذر لأحدهما والتبن للأخر واذ صحت فالخراج على الشرط
وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ونافي عن المصنف بعد العقد
الاربعة للبذر فانه فسدت فالخراج لرب البذر والارض لغيره
عمله وارضه ولا يزداد على ما شرط خلاف المحمد وانه فسدت كون
الارض والبقر فقط لأحدهما المزارع مثلهما هو الصحيح واذ
فسدت والبذر لرب الارض فالخراج كله له والعامل

تصدق بأفضل عقد يذبح واجرة الارض واذ ابى رب البذر
عن المصنف وقد كره العامل للارض فلا شيء له حكما ويسترض
ديانة وتبطل المزارعة بموت أحدهما وتفتيح بالأعمال كالأجر
فتفتيح الزرع من حرج البيع الارض قبل نبات الزرع لا
ما لم يحصد ولا شيء للعامل ان كان سبب الارض وصغر النهر
نمت مدته قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من
الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليها بقدر حصصها ولو
انفق بغيرة فلا امر قاض فهو متبرع وليس لرب الارض اخذ
الزرع بقوله وان اراد المزارع ذلك قيل اقلع الزرع ليكون
او اعطه قيمة نصيبها وانفق انت على الزرع وارجع في حصته
ولو مات رب الارض والزرع بقول فعلى العامل العمل الى يدرك
وان مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى يستحصل فله
وان ابى رب الارض **كتاب المسافات** هي دفع الثمن الى من
يصلح بحج منتهى وهي كالمزارعة حكما وخلافها شرطها الا
المدة فانها تقع بلا ذكرها وتقع على اول مرة تخرج وفي الزرع
على ادراك بذرها ولو دفع تخيلا واصل رطوبة لتقوم عليها
او اطلق في الرطوبة فسدت ويفسد هاذن مرة لا تخرج الثمن فيها
وان احتمل خروجا وعدا جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان
تأخر عنها فسدت وللعامل اجر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه
يخرج شيء فلا شيء له وفي المسافات في النخل والكرمر
والرطاب واصل البان نجاة فان كان في الثمن في البان

بالعمل تحت والافلا وكذا في المزارعتا ودفع ارضها فها بقل
قبل الادراك السقي والتسقي والحفظ فلي العامل وما بعد
كالخذاذ والحفظ فليها ما لو شرط على العامل فسدت اتفاقا او
بطل بموت احد هاتفا كان الشراخا عند الموت وقام المزمع
العامل او وارثه عليه وانما الدافع او ورثته فان اراد العمل
او وارثه حرره بغير اخير الاخر او وارثه بينا فيقسم على الشرط
او يدعوا فية فصيها وينفقوا ويرجعوا كما في المزارعة ولا
تضيح بلا عذر ومخرج العامل اذا عجز عن العمل عذر وكذا
سارقا يخاف فيه على الثرا والسعف ولو دفع قضاء متعذرا
لم يغرس لثمن الارض والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب الارض
للفارس فية غرسه وعمله **كتاب النبايح** الذي هو اسم ما يدب
والذبح قطع الاوداج وتحل ذبيحة مسلم وكذا ذبيحة
حرث ولو امرأة او صبيا او مجنون او عقلا او احرثا او اقل
لا ذبيحة وثني او مجوسي ومردا وتارك التسمية عند اقام
تركها ناسيا تحل وكراه ان يذكر مع اسم غيره وصلا وعطف
وايقول بسم الله الامر قبل فلا فلا قاله قبل الاضحية
او التسمية او بعد الذبح لا يكره وان عطف مرة نحو بسم الله
وفلان بالحر وكذا انما يصح شاة وسمي وذبح غير هاتيك التسمية
وان ذبحها بشفرة اخرى حلت وان رمى الى الصيد وسمي فله ان
اكل واسمي على سم رمي بغيره لا يؤكل والاسال كالرمي
والشرط الذكر للذكر ولو قال اللهم اغفر لي ارجل وبالجملة

والمجذبة

وسبح الله يحل له لو عطر وحمل له السنة بخلافه وذبح
والغمر ويكره العكس ويحل الذبح بالحق واليمين اعلى الحق او
او اوسطه وقيل لا يجوز فوق العقدة والعروق التي تقطع في
الحلقوم والمريء والودجانه ويكفي قطع ثلث منها ايا كانت عند
محل لا بد من قطع اكثر من واحد منها وهو راية غلامه وعند
ابن يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمريء واحد او جني وقيل
محمدا معه ويجوز الذبح بكل ما اقرى للوداج وانهر الدم
ولو مرق او ليطئا او ساء او طفر من روعه لا بالقائمة فكل
احدا من الشفرة قبل الاضجاع وكراه بعد وكذا جربا برجله
الى الذبح والتخع وقطع الراس والمسلح قبل ان يترد والذبح
من القفاء وتحل بقبض حية حتى قطعت العروق والاذن
ولم يرد ذبح صيد ستاس وجاز جرح نمر فوحش او ترد
في بئر اذا لم يكن ذبحه ولا يحل الجنيبة بركعة او اشعر او لوقا
يحل الخلفه **فصل** في ما يحرم من كل ذي ناب او
فحل من سبع اطير ولو ضنعا او ثعلب والحمر الا اهلية والبغال
والفيل والضب واليربوع والزنبور والسحفات والحشر
ويكره الغراب لا يقع والغداق والرخم والبغاث والخنبل
تحرى في الاصح وعندها لا تكرر الخيل وحل العقق وعمر
الزربع والارنب ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بانواعه
كل الجريس وما لا ياكل الطافي منه وان مات بحرق
ففيه رايان ويحل له والبراد بلا ذنوة ولو ذبح شاة

لم تعلم جازها فتحركت او خرج منها مرحلت والافلاوات
حلت مطلقا **كتاب الضحية** هي واجبة وغاي يوسف
سنة وقيل هو قولها وانما تجب على مسلم بغير مواساة
لا غطلة وقيل تجب عنها ايضا وقيل تنهي عنها بوجوب
ماله فيطعم منها ما امكن ويستبدل الباقي ما ينفع به
بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة باشتراك مع ستة
في فقرة او بعير وكل يربد القربة وهو فاهها ولم ينقص
احدهم عن سبع فلو اراد احدهم ينصيبه اللحم او كان كافلا
او نصيبا قل سبع لا يجوز ولا يصح من وجوز اشتراك
اقل من سبعة ولو اشترى ويقسم لهم باوزن الاخر اذا
بمنه كارع او جلد ولو شري بدنة للضحية ثم اشتراك
فيها ستة جاز استحقاقا والاشترائك قبل الشراء اجز
وقتها بعد فجر النحر ولا يذبح في المص قبل صلوة العيد
قبل غروب اليوم الثالث واعتبر اخر للفقر وضده والولا
والموت واولها افضلها وكرم الذبح ليدوافقات وقربها
قبل ذبحها الزم التصديق بالمنذوق حية وكذا ما شرها
للضحية والغني يتصدق بغيرها شرها ولا وانما تجزى فيها
لجوز الضان والثني ضاعدا للجمع ويجوز الجاء والمضي
والثولاء والجرب السمين لا العيا والعوراء والعجفاء التي لا
والعرج التي لا تمشي الى المنسك ومقطوعة اليد والرجل
وذاهبة اكثر العيا والاذن والنبيك والالية وفي ذهاب

لا يشتر

روايتا ويجوز ان ذهاب اقل منه وقيل اذهب اكثر الثلث
لا يجوز وقيل اذهب الثلث لا يجوز ولا يصح تعيين
اضطرابها عند الذبح وانما احد سبعة وقال ورثة اذ
عنكم وعندهم وكذا لو ذبح بدنة غاضية ومتعة وقيل
وياكل لحم الضحية ويطعم من شاء مغني وفقير ونزب
لا ينقص الصدقة عا لثالث وتركه لذى عيال توسعة
عليهم وان يذبح بيده المحسن والا يذبح غيره ويجزها
ويكره ان يذبح كتابي ويتصدق بجلدها او يعمله الله
كجرب وخف او غرا ويشترى به ما ينفع به مع بقائه
كربال ونحوه لا ما يستهلك كخمر وشبهه فان بدل اللحم
او الجلد به يتصدق به ولو ذبح الضحية غيره بغير امر جاز
ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخر صح ولا ضمان ولا تجز
وانتساح اضمن كل صاحب قيمة لحمه وتصدق بها وصحت
الضحية بشاة الضحية وشاة الوديعه وضمنها **كتاب**
الكراهية المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه
حرام ولم يلفظ به لعدم التقاطع **فصل في الا**
فرض وهو ما يدفع به الهلاك ومندوب وهو ما زاد
ليتمكن من الصلوة قايما ويسهل عليه الصوم ومباح وهو
ما زاد الى الشيع لزيادة قوة البدن وحرام وهو الزايد عليه
الاقتصاد التقوى على صوم الفدا ولا يستحب الضيف
ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عداء العباد

وذا منتهى من الميمنة حال المحضصة او صلح ولم ياكل حتى مات
امر بخلافه من امتنع من التداوي حتى مات ولا بأس بالتفكه
بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ العطية سرف وكذا وضع
الخبر على المائدة اكثر فقد الحاجة ومسح الاصابع والسكين ^{للمغز}
ووضع الملحمة عليه مكره وسنة الاكل البسطة في اوله و
الحلقة في اخره وغسل اليد قبله وبعد ويبدأ بالشباب
قبله بالشيوخ بعده ولا يجلس شربا لئلا يتناول ولا يبول
ولا استعمال ناء ذهب فضة لرجل او امرأة وحل استعمال الناب
عقيق وبلور وزجاج وورصاص **فصل في الكسب**
افضل الجهاد ثم التجارة ثم الحرفة ثم الصناعة ومنه فرض
وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه واستحي
وهو الزيادة عليه ليواسي به فقيرا ويصل به قريبا ومباح
وهو الزيادة للتعامل وحرام وهو الجمع للنفاه والبطر
كان من حل وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا إسراف
ونقد على الكسب لمنه وانحصر عنه لزم السؤال فان تركه
حتى مات امره وانحصر عنه بفرض على من علم به ان يطعمه
او يدل عليه من يطعمه ويكره اعطى سؤال المسجد وقيل
كما لا يخطى رقاب الناس ولا يميز بين فضل الاكرام ولا يجوز
هدية امر الجوار الا اذا علم ان اكثر ما له من حل ولا يكره اجابة
بيت بالسواد وليتخذ بيت نلدا وكنيسة او بيعة او يبيع
فيه الخمر وعند ما يكره ويكون في المصرا جاعا وكذا في سوا

غالبه

غالبه اهل الاسلام ومن حمل النجس فخر باجل طاب له وعند
يكره ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستماع
دايته وكره قبول كسوته ثوبا واحدا من احد النقيضين وقيل
في العام لا يحل قول الفرد ولو انشأ او عدا او فاسقا او كافرا
كقول شريك اللحم من مسلم او كتابي فيحل او من مجوسي فيحرم
وقبول العبد والامة والصبي في الهدية والاذن وشروط
العبد في الديانات كالخبر عن نجاسة الماء فيتميم الخبر
مسلم عدل ولو انشأ او عدا ويحرم في الفاسق والمستور
ثم يعمل بغالب رايه ولو اراق فيتميم عند اقله صدقة ولو
وتيمم عند غلبة كذب كان احوط **فصل في اللبس**
الكسوة من اقرض وهو ما يستر العورة ويدفع صرط الحر والبر
والعوى كونه من القطن او الكتان ^{بين النقيضين} والخسيس
ومستحب هو الزيد لاخذ الزينة واظهار نعم الله تعالى وما
وهو الثوب الجميل للترزية ومكره وهو اللبس للكبر ^{يستحب}
الابيض والاسود ويكره الاحمر والمعصر وسنة ارجاء
العمامة بيكيفية قد شرب وقيل الى وسط الظهر الى موضع
الجلوس واذا اراد تجديدها نقضها كما لفها ويجعل للنساء
لبس الحرير ولا يجعل للرجال الا قدر ربع اصابع كالعلم ولا
باس تبوسده وافتراشه خلافا لما ولا بأس بلبس اسداه
ابريسم والحمة غيرهم وعكسه لا يلبس الا في الحرب ويكره
خالصه فيها خلافا لما ويجوز للنساء التحلى بالذهب

والفضة لا للرجال الخاتم والمنطقة وحلية السيف
من الفضة ومسام الذهب الفص وكثابة الخشب خضراء فضة
وشد السنبال فضة ولا يجوز بالذهب خلطها ولا يتجمل
بالصفر ولا حديد وقيل يباح الحج والشب وترى تحتها فضة
غير السلطان والقاضي ويجوز الأكل والشرب غناء **فمنع**
والجلوس على سرير مفضل بشرط انقاء موضع الفضة
عند أبو يوسف وعند محمد رواه ابن وكيع الباقين فيها
او حريرا ويكره حمل فرقة لسبع العرق او الخط او الوضوء
للتكبر والحاجة فله هو الصحيح والرأي **فمنع**
في النظر ونحوه ويكره النظر الى العورة الا عند الضرورة
كالطبيب والخائف والخاصة والقابلة والمعاينة
قد الضرورة وينظر الرجل الى ما سوى العورة وقد بينت
في الصلوة وتنظر المرأة المرأة والنزوح الى ما ينظر الرجل من
الرجل امنت الشهوة وينظر الجميع بدن زوجته وامته
التي تحمل له وطئها ومنحار من وامته غير الى الوجه والرقبة
والصدر والساق والعضد ولا بأس بحسه بشرط ان لا ينظر
في النظر والمس ولا ينظر الى النط والظهر والفخذ واجنب
الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الادى والحاكمي
عند الحكم ولا يجوز من ذلك وانما كانت شابة **فمنع**
ابن حنبل الا تشتهى وهو شيخ يأمن على نفسه وعليها **فمنع**
النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشرا والنكاح

والعبد

والعبد مع سيده كالأجنبي والمحبوب والخفي كالفحل ويكره
للرجل ان يقبل الرجل ويعانقه في انزاله لا يقص وعندي أبو
الكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يدي العالم والسلطان العادل
ويعزل غلامته بالاذنها لا غنوصة الا بالاذن ولا تعرض
الامة اذا بلغت في انزاله **فمنع** **فمنع** في الإفحش
فمنع ما يشترطه غير محرم عليه وطئها ودواعيه **فمنع**
حيضة فيم تحيض وبشره في غيرها وفي رفعه الحيض لا بأس
بثلاثة اشهر وعند محمد باربعه اشهر وعشر وثلاثة اشهر
وفي العالم بوضع ولو كانت بكر او مشيرة من امرأة او مال
طفل او محرم عليه وطئها ويسحق الاستبراء **فمنع**
ولا تكفي حيضة تكفيها ولا التي قبل القبط او قبل الاجابة
في نهج الفضولي وكذا الولادة وتكفي حيضة وجرت بعد
القبض وهي كجوسية فاسمت ويجب عند تلك نصيب شريكه
لا عند عود الا بقة ورد الغصوبة والمستأجرة وفك المهر
ولا تكره الحيلة لا سقاطه عند أبي يوسف خلافا لمحمد وأخذ بال
اعلم عدم الوطئ في الملك الاول والثاني الحمل والحيلة
انما يكون تحت حرة ان يزوجه ثم يشترها وان كانت تحت حرة ف
يزوجه البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق
الزوج بعد الشراء لو القبض ومنكأمتين لا يجتمعان نكاحا
فله وطئ احداهما ودواعيه فقط فافطئها او فطئها شيئا
من الدواعي حرر عليه كل منها ودواعيه حتى يحرم احداهما

ف في البيع ويكره بيع العدة خالصه و
 لو مخلوطه في الصحيح وجاز بيع السرقة والاشغال كالبيع
 ونحوه جارية رجل مع اخر يبيع قائدا وكل من صلح بهما في
 اشتراهما منه وهدية الى او تصدق بها على موقع في طلبه
 حل له شراهما منه وطهرها ويجوز بيع بئامكة ويكره بيع ارضها
 ولجارتها لخلعها لها وقولها ما رواه غلامه ويكره الاحتكاك
 في قوات الاديمة واليه يبيع بيلد يضر باجله وعند ابى يوسف
 في كل ما يضر حثاؤه بالعامة ولو ذهب او فضة او ثوبا واذا
 رفع الى الحاكم حال الاحتكاك امره ببيع ما يفضل عن حثاؤه فان
 امتنع باع عليه ولا احتكاك في غله ضيعته وفيها جلبة
 بلداخر وعند ابى يوسف كره وكذا عند محمد ان كان حثاؤه
 الى المصراة وهو المختار ويجوز بيع العصير ثم يتخذ من عمل
 او لو باع مسلم خراوان في دينه ثم نكح له جارية اخرا وان
 كان المديون ذميا لا يكره ويكره الشعيلا اذا تعدى كرا باب
 الطعنة في قيمته تعدى فاحشا فلا بأس بمشورة اهل الخبرة ويجوز
 شرا ما لا بد للطفل منه وبيعه لا يهدى وعنه وامر **ف**
 هو حجره وتجره امر فقط **ف** في المنفعة
 يجوز المسابقة بالسهم والخيول والحجر والبغال والاربع والاف
 فان شرط في جعل احد الجانبين او فتلث لاسبقه ما جاز
 وان شرط الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما تحمل كقولها ان
 سبقها اخذ منها وان سبقنا لا يعطيهما وفيما بينهما ايها السابق

اخذ

اخذ الاخر وعلى هذا واختلف ثمانية مسئلة و اراد الرجوع
 الى الشيخ وجعله على ذلك جعله و وايضا العرب سنة وماذا على
 فيليب وانما يجب ان لا يرفع منها شيئا ولا يعطى سائلا الا
 باذن صاحبها واعلم المذنب ان يبيع بالهوى الجلب وانما يبيع
 حاضر فان قدر على المنع فعله والا فانه يفتقر بهما وكذا
 على المائدة فلا يقعد ولا فلا بأس بالقعود قال الامام بتبليغ
 به مرة فصبوت وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتدى ودل
 قوله ابتليغ على امرته كل المذنب لا ابتلا على ما يكون بالحجر
 والكل من منه ما جرب به كالنسيج ونحوه وقد ثار به اذا فعله
 في مجلس الفسق وهو يعلم وان قصد به فيه الاعتبار والادب
 فحسن ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والتجميع بقراءة
 القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس به وعند النبي عليه السلام
 انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجماعة والخف
 والتدكير فاطنك به عند الغناء الذي يسمونه وجدوا كره
 الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد وبها أخذ ومنه مالا
 اجر فيه ولا وزن نحو قبر واقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه
 ما ياتر به كالكذب والغيبة والنيمة والشنيمة والكذاب طهر
 الا في الحرب للخدمة وفي الصلح بين اثنين من اعضاء الارب
 وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض به الى الحاجة ولا
 لظالم ولا اخر في السعي به ولا غيبة الا معلوم فاغنيا اهل
 قريته ليس بغيبة ويكره اللعب بالنرد والشطرنج والاربعين

وكل هو ويكره استخذام الخساية ووصل الشعر بشعر ادى
 في الدعا اسلك بمقعد العز من عرسك خلافا لابي يوسف في
 اسلك بحق انبيائك ورسلك واستماع الملاهي حرام ويكره
 تعشير المصنف ونقطة الامم فانه حسن ولا بأس بتجليته
 ولا بأس بدخول الذي المسجد الحرام ولا بعبادته ويجوز
 احضار البهايم وانزاع الحمير على الخيل والحقة للرجال والنساء
 لا يجوز كل الخمر ونحوها ولا بأس برذق القاصي كفاية بلا شرط
 ولا بأس بسفر الامة وامر الولد بلا محرم والمخاق بها قيل يتباح
 وقيل لا ويكره جعل الرؤية في عنق العبد لا تقيده ويكره
 ان يقرض بقالا درهما لياخذ منه به ما يحتاج الى ان يستقر
 والسنة تقليم الاظفار ونشف الاطيط وحلق العانة والشارب
 وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا
 وغض بصرهم ويستحب اغتسال الوعية لنقل الماء الى البيوت وكذا
 خلط في افضل ولا بأس بستر خيطان البيوت بالبود للبرد
 للزينة وكذا انهاء السترة على الميت واذا ادى الغرايض واجب
 ان يتنعم بمنظر حسن وجوار جميله فلا بأس والقناعة باد
 الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الامم او في **كتاب احياء**
الموات هي ارض لا ينفع بها عارية او مملوكة في الاسلام
 ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملك في الارض
 لا يكون مواتا ويشترط عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العالم
 لو صح من اقضاه لا يسمع فيها وعند محمد لا ينفع بها اهل العا

ولو قرينه منه فاحياها باذن الامام ولو ذميا ملكها او يكره
 لا فخر في الما ولا يجوز احياء ما قرب من العالم بل يترك مرعى
 القرية ومطر الحمايد هم ولا ما عدل عنها الفرات ونحوها
 واحتل عوده اليه فان لم يحتل جاز وبجحش ههنا ثلثين
 ولم يرعها اخذ منه ودفعه الى غيره ومن عفر بئر في ارض
 موات فله حريمها باذن الامام وكذا ان يغير ارضه عند ما
 ويرى العطار بعوض ذراع من كل جانب هو الصحيح وكذا
 الناضح وعند ما للناضح سقن من العيون خمسة ذراع من
 جانب وتنع غير من العفر فحريمه لا ينها وراه فاحفر احد
 فيه من النقصان ويكسر وان عفر في وراه فلا حرمه ولا حريم
 مما سوى حريم الاول واللقنات حريم بقدر ما يصلحها وقيل
 لا حريم لها الا بظهور ماؤها وعند ما كالنهر وانظر ماؤها
 فهي كالغياض اجماعا ولا حريم لها في ارض الغير الا بحجة وعند
 له مسنات بقدر نصف عرضه من كل جانب عند ابي يوسف
 عرضه عند محمد وهو الفرق المسنات بين النهر والارض
 وليست في احد لصالح الارض فلا حريم فيها صاحب النهر
 ولا يلقي عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين
 يغشش وعند ما هي لرب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو حنيفة
 اخذ بقول الامام في الغرس ويقولها في القاء الطين في
 غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب
 يمنع غيره من الغرس فيه **فصل في الشرب** هو

النصيب من الماء والشفقة شرب حتى دمر بالهايم الانهار والعظام
كالقراة ودجلة غير مملوكة وكل احد في الحق الشفقة والحق
ونصب الرعي وكري نهره ارضه ان لم يضر العامة وفي الارض
المملوكة والحوض والبئر والقنات لكل حق الشفقة المخرج
التحريم لكثرة المواشي والانتيا على جميع الماء لا تسقى ارضه
او شجر الا باذن مالكه ولم الاخذ للوضوء وغسل الثياب
وسقي شجر وخضر في داره بل الجواز في الجمع والحرز من المالك
يجب وكوز ونحوه لا يؤخذ الا برضى صاحبه ولا سعة
ولو البئر او العيا والنهر في ملك احد فله منع من غير الشفقة
فلا يدخل فالحجيج غيره لانه يخرج المير الماء او يمكنه
الدخول فانه يفعل وخيف العطش قوتل بالسلاح في
الحجريقا نل بغير سلاح كما في الطعام حال المصلحة **مصلحة**
وكري الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعل
العامة وكري ما ملك على اربابها لا على اهل الشفقة ويجوز
بني وموتنه عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل سقطت
عنه وليس له سقي ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقيل له ذلك
وعندهما هي عليهم جميعا ما اوله الى اخره بحصول الشرب في
دعوى الشرب بلا ارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره
فان ادربا ارض منع الاجراء فليس له ذلك فانه يمكن في
او لم يكن جارا فادعى انه له وقصد اجراءه لا يسمع بل يبينه
انه له او انه كان له حق الاجراء على هذا المصنف نهر او على

سطح والميزاب والمشي في دار الغير والحقص جماعة في شرب
بينهم قسم على قدر اراضيهم وينبغي الاعطى من سكر النهر بلا حصر
والحقص بلا رضى بدونه وليس لواحد منهم ان يشق منه نهر
او ينصب عليه رعي او دالية او صبرا بلا اذن البقية الرعي
في ملكه ولا تقصر بالنهر ولا بانه ولا ان يوسع في النهر ولا ان يوسع
بالايمان ومناصفة بعد كون القسم بالكرى ولا ان يترك
والحقص بالباقي ولا ان ينقص بعض كواه ولا ان يسوق قشر
الى ارض اخرى له ليس له امانه شرب فانه رعي البقية بشئ من ذلك
جاء ولم ينقصه بعد الاجارة ولو شرب من بعدهم والشرب
يوزن ويوصى بالانقاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يورث
ينصدق به ولا يجعل ميرا ولا بدل صلح ولا يفهم من ارضه
فرت ارض جاره ولا تسقى من شرب غير **كتاب الشربة**
الحمر وهي التي من ماء الغرب اذا غلا واشتد والقذف بالزبد شرط
خلافها والطلاء وهو الملعق منه فذهب قل فتلشيه فاذهب
ضفة سمي منصف او طين اذ في طينها سمي اذ اذا غلا واشتد
فالسكر وهو التي من ماء الرطب اذا غلا واشتد وصنع الزبد
غلا واشتد واشترط قذف الزبد فيه على ماء الحمر واكمل حرام
وصرفه اذ في الحمر فحاشية الحمر غليظة وبخاسة هذه فاختلف
في غلقها وخفتها ويكفر مستحق الحمر وهذه ويجوز شرب
من الحمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه وفيه مبتلها
خلافها وما في الحمر عدم جواز البيع وعدم الفناء لاجتماعه ولا

ولو طجت الخمر او غير هابعد الاستعداد لا تحل واذهب الثلث ^{كبر}
قيل لا يجوز للمريسر ويجوز لبنيذ التمر والزبدية اذ في طبعه
واشتد للمريسر وكذا لبنيذ العسل والتين والخضرة والشعير
والذرة والخليط طجت او لا وكذا الثلث وهو عصير العنب
اذ اخرج حتى ذهب ثلثاه واشتد وفي الحد بالسكر منها روايتان
والصحيح وجوبه ووقوع طاهر من سكره يتابع للحرق وكل
حرام عند محمد يفيق والمخاريق انا هو عند قصد التقوى
انما عند قصد التلذذ في اجماعا وخل الخمر حلال ولو خللت
بعلاب ولا بأس بالانقباض في الدنيا والخمر والمنزلة والفقير
ويكره شرب دري الخمر والامتناع طيب ولا يجوز شربه بل سكر
ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ايدى باجره ولا بد من دابة
ولا مستقى ادميا ولو صبيا للتداوى ولا مستقى الدواب قيل لا
يجوز الخمر اليها فاقيدت الى الخمر فلا بأس بها كافي الكلب في الميتة
ولا بأس بالبقاء لدرى في الخل لكن يحمل الخل اليه دون عسله
كتاب الصيد هو الاصطياد وهو جاز بالجوارح المخلقة
والحد من سحر وغيره لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل لجلده وشعره
ولا بد فيه من الجرح وكفر المرسل والرامي مسلما او كتابيا او
لا يترك التسمية عند الامرسال والرامي وكفر الصيد محتفيا
ولا يقعد غطيه بعد التواري عن بصره ولا يشال في العمل
غير المعلم او مرسل فلا يحل ارساله ولا تقوله وقفته بعد
الارسال غير الصيد ويجوز بكل جارح علمه ذي ناب او

مخلب

مخلب يثبت التعلم بغالب الراي وبالرجوع الى اهل الخبرة و
عنده ما هو رواية عن الامام ثبت في ذي الناب ترك الاكل
ثلاثا وفي ذي المخلب الاجابة اذا دعي بعد الامر حال فلو اكل منه ^{الباري}
اكل لا اكل منه الكلب والفهد فاكل وترك الاجابة بعد ^{الحكم}
يتعلم حرم ما صار بعد حتى يتعلم وكذا ما صاد قبله وفي
ملكه خلافا لما فاشترى كلب من ذمه او نفسه ففقط منه ^{بضعة}
فماها واتبعه اكل واكل تلك البضعة بعد صيده وكذا لو اكل
ما اطعمه صاحبه من الصيد واكل هو بنفسه منه بعد امره ^{حرم}
بخلاف ما اكل القطعة قبل اخذ الصيد وان خفي ولم يجر
لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك
مرسل التسمية عمدا والرسول مسلم كلبه فزجره مجوسي فاشترى
حل وبالعكس حرمه والخرير مسلم احد فرجيه مسلم او غيره
فالعبرة للزاجر وان سلمه ولم يسره ثم زجره فسعى العبرة
لحال الامرسال وان سلم على صيد فاخذه غيره حل ما دام على ^{سنة}
ارساله وكذا لو ارسله على صيد وتسميته واحده فاخذ كل ما
وان ارسل للفهد فكمه حتى اسكنه ثم اخذ حل وكذا الكلب اذا انشا
ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ اخره كما لو رخصه ^{صيدا}
فاصاب اثنين واذا دعي امره وسمى اكل ما اصابه حرمه وان
عذر حرمه وان وقع السهم به فتحامل وغاب ولم يقعد غطيه
ثم وجد ميتا حله لا يحكم به جراحة السهم ولا يحل القعد عن
طلبه ثم وجد والحكم في ما جرحه الكلب السهم وانما وقع

في ماء او على سطح او جبل او شجر او حائط او اجرة ثم تردى
حرم وكذا لو وقع على رمح منصوب وقصبة قائمة او في
اجرة فخرج بها او وقع على الارض بتداحل وكذا لو وقع على
او اجرة فاستقر ولم يخرج حل ووقع في الماء فاحرم ما كان
الطير ما نيا فوقع فيه فالتمس جرحه فيه حرم والاحل ويجزى
ما قتله المعراض بعينه او السبقة ولم يجرحه وان اصابه بجرح
وجرحه بجرحه فالتمس جرحه ويؤكل وان خيف الكل وان لم يجرحه
لا يؤكل مطلقا ولو راه بسيف وسكين فاصابه ظهره او مقبضه
فقتله لا يؤكل بشرط في الجرح الاماء وقيل لا يشترط وقيل ان
كبيره لا يشترط والصغير لا يشترط وان اصاب السهم مطلقا وقته
فان ادهاه حل والافلا وان رمى صيدا فقطع عضو منه اكل
دون العضو وانقطع ولم يبينه فاحتمل التيامن اكل العضو
ايضا والافلا وقد نص فينا وان اكل اكثر من جانب العن
اكل الكل وكذا لو قطع نصف راسه واكثر واذا ادرك الصيد
حياتية فوق حية المذبوح فلا بد من ذكاته فان تركها تركها
من احره وكذا لو غيرت مكانه في ظاهر الرواية والخبر في حياته
الامثلة حية المذبوح وهو لا يتوهم بقاءه فلم يدر كبريا
وقيل عند الامام لا بد من تركيته ايضا فان ذكاه حل وكذا ان
المتدنية والنطيحة والموقودة والتي جمر الذئب بطنها وفيه
حياة خفية واجلية حل وعليه الفتوى وعندنا في يوسف
ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش فوق

ما يعيش المذبوح حل والافلا وان رمى صيدا فاحتنه وحرم
عن غير المشاع ثم راه اخر فقتله حرم ومنه قيمة مجزى والد
وان لم يحتنه لا وحل وهو الثاني وان رمى صيدا على صيد
فصبر به فصره ثم صبر به فقتله حل وكذا لو ارسى كلبه فصره
احدها وقتله الاخر ولو ارسى رجلا كل من كلبه فصره احد
وقتل الاخر حل وهو الاول ولو ارسى الثاني بعد صريح الاول
حرم ومنه كذا في الرمي ومنه حسا فظننا انسابا فرماه او ارسى
عليه كلبه فاذا هو صيد كل **كتاب الرهن** هو حشر شيء بموت
يكسب استيفاء منه كالدين وينعقد باليجاب وقبول ويتم
بالقبض يجوز اذ مغزا محيرا والتخلية فيه وفي البيع قبض
والرهن ان يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض لم يرد وهو يوجب
بالاقل قيمة ومنه الذي فله ملك وهما سواء صار المرتهن مستقرا
لدينه وان قيمته اكثر فالزايد امانه وان كان الدين اكثر سقط
منه قدر القيمة ولو لب الرهن بالبيع وتعتبر قيمته يوم قبضه
ويملك على ملك الرهن فكفنه عليه والمرتبة ان يطل الرهن
بدينه ويجبسه وان كان الرهن عنده ولا يجلس الرهن عليه
فمن عقد حق قبض دينه الا ان يبذل وليس عليه ان يبيع
في يد ائتمن الرهن من بيعه للديان وليس المرتبة ان ينفذ
بالرهن ولا اجارته ولا اعارته ويصير بذلك متعديا ولا يبطل
الرهن فاذا طلبت منه امر باحضار الرهن فاذا حضر امر الرهن
بتسليم كل دينه ولا ثم المرتبة بتسليم الرهن وكذا لو طالب بالدين

في غير هذا العقد ولم يكن للرهن حمل ومثله فالحمل في الرهن
فلا يستوفى دينه بل الحضر الرهن وكذا ان كان الرهن وضع
عند عدل ولا يكلف الحضر ولا بالحضر رهن بل على الترتيب
بالمراه حتى يقبضه ولا تقضى بعض حقه بتسليم حصته حتى
يقبض الباقي والمهرته ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولد
وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او ودعه في مكان
وكذا ان تعدى فيها وجعل الخاتمة في حصره فاجعله في اصغر
فلا وعليه مؤنة حفظه ورده الى يده او رجونه كاجر بيت
حفظه وحافظه ما جعل الايق والمداواة والغدا الخبايا
ففسخه المضمون والامانة ومؤنة بتقيته واصلاحه على
الراه كالنفقة والكسوة واجرة الراعي واجرة طائر وكذا
وسقى البستان وتلقيح نخله وجذارة والقيام بصلواته اذا
احدهما او جيب صاحبه بلامر من يترع وبالمراقبي رجة
وغلا ما لم يرجع ايضا ان كان صاحبه حاضرا **باب يجوز**
الرهن والرهن به والرجون لا يصح رهن المشاة وانما
لا يحتمل القسمة او الشرايك ولو طهر اشهد خلاها لا يجوز
ولا رهن الشجر على الشجر يدو الشجر ولا الزرع في الارض بدو
ولا الشجر والارض مشعولين بالشجر والزرع ولور رهن الشجر
بواضعها او الدار ما كان ولا يجوز رهن المحر والمدير والولد
والمكاتب ولا بالامانات ولا بالديون ولا بما هو مضمون بغيره
كالمبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصص

النفس

النفس وما دونها ولا بالشفعة ولا باجرة الناحية والمغنية
بالعبد الجاني او المدين ولا يجوز للمسلم رهن نفسه ولا رهنها
مسلم او ذمي ولا يقض له مهرته ولو ذميا ويقضها هو ولو
ارتهنها ذمي ويصح بالذمي ولو هو عودا بان رهنه بغيره
فلو هلك في يد المهرته لزم دفع ما وعدا مثل قيمته او اقل
وبراس مال المسلم والمصرف وبالمسلم فيه فانه هلك في
محال العقد فقد استوفى حقه وانما فرق ما قبل النقد والهلا
بطل العقد والرهن بالمسلم فيه رهنه بغيره فانه هلك
الفسخ هلاك بالاصل ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها اي
بالمثل والقيمة كالمضروب والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح
دمر عهد وبدل الصلح غاكار وانما قر المهر بعد المهر
ولور رهن الاب لم يره عبد طفله جاز وكذا الوصي فانه هلك
لرهنه ما مثل ما سقط به من دينه ما ورهنه الاب من نفسه
ما فيه افسخه بغيره او رهنه له ما ورهنه عليه صح بخلاف
الوصي وانما استد الخوصي لليتيم في كسوته او طعامه ودر
متاعه صح وليس للطفل اذا بلغ نفقته المهر في شيء من ذلك
المهر يقض للذمي ولو رهنه شيئا بغيره فظهره او بغيره فظهر
خمس او بغيره فظهره مائة فالرهن مضمون وجان رهن
الذهب والفضة وكل مكمل وموزون فانه هنت بجنسها
فلا يكره بمثلها بالذمي ولا عبرة للجودة وعندهما هلاهما
ان خالفتهما فانه مضمون بخلاف الجنس ويجعل رهنهما كما

ومن شري على اعطى بالتز هـل بعينه وكفلا بعينه مع
استحسانا امتنع عن اعطائه لا يجوز والبيع فصح البيع الا
دفع الثمن حالا او قيمة الرهن هنا ومن شري شيئا وقال الثا
امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعند ي يوسف وود
ولو من بعد من يالف فليس له اخذ احد هـا نقضا حصته كالبيع
ولو من هـنا عند جاني مع وكلا هـا لكل منهما والمضيق
على كل حصته دينه فانه ساع فكل في نوبته كالعدل في حق
الامر فاقضى في واحد هـا فكل هـا رهن عند الآخر ولو في شئ
من واحد مع ولما يسكن حتى يستوفي جميع حقه منها ولو
كل شئ من هـنا رهن هذا الشئ منه وقضه وبرهنا كاي
بطل هـا هـا ولو بعد موت الراهن قبل بيعه يكون الرهن
مع كل نصفه رهن باحقة **باب الرهن يوضع على يد عدل**
ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل مع ويتم قبض العدل
وليس لاحد هـا اخذ منه بل امر في الامر ويضم بدفعه الى
احدهما وهـا كره في يد على المرتبة فانه وكل الراهن العدل او
المرتبة او غير هـا ببيع عند حلول الدين مع فاشترط في ثمة
الرهن لا ينجز بالعدل ولا بموت الراهن او المرتبة ولا ببيع
بغية ورثة وتبطل بموت الوكيل ولو وكله بالبيع مطلقا
ملك ببيع بالنقد والنسيئة فلو ناه بعد غيبه نسيئة لا
تسقط ولا يبيع الراهن ولا المرتبة الرهن يوضع الاخر فاجل
الاجل والراهن غايب اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل الممتنع

عليها

عليها عند غيبة موكله وكذا الجبر لو شرط بعد عقد الرهن
الره فاباعه العدل فثمنه مقاد وهـا كره كره فانه لا
فاستحق الرهن وكان هـا فالمستحق انفس الراهن وقصص البيع و
القبض والعدل ثم العدل شاة الرهن ويصح او المرتبة عند
وله ويطل القبض فيرجع المرتبة على الراهن بدنيه وان كان الرهن
اخذ للمستحق ورجع المشتري على العدل ثمنه فهو على الرهن
ويصح القبض او على المرتبة ثم المرتبة على الراهن بدنيه وان كان
التوكيل مشروطا في الرجوع العدل على الراهن فقط قبض الرهن
ثمنه ولم يقبض وان هـا رهن عند المرتبة ثم استحق فالمستحق
يضم الراهن قيمته فيصير المرتبة مستوفيا وايضن المرتبة ورجع
المرتبة ما بدنيه على الراهن **باب التصرف في الرهن** وجايبه او
عليه بيع الراهن الرهن هو قوف على اجارة المرتبة او قضا دينه
فاجاز صار ثمنه رهن مكانه والمخبر في دفع لا ينفذ في الا
فانشاء المشتري صبر الى ان يفسد الرهن او دفع الامر الى القاضي
ليفسده ومع عتق الراهن الرهن وتبريم واستيداده فاجاز
طوب بدنيه حالا واخذت قيمة الرهن فجعلت رهن مكانه ولو
واكب معر اسعى المعتق في الحق لقيمة والمدين ورجع به على
سيده والمدين وامر الولد في كل الدين بل رجوع وان كان كلفا
موسرا وان لفتا جني ضمن المرتبة قيمته وكان هـا مكانه
ولو اعاد المرتبة الرهن من هـا خرج ضمانه ورجوعه وجود
ضمانه ولما الرجوع مقى شاء ولو اعاد احد هـا باذ الآخر من

لا يخرج من ضمانه ايضا فلو هلك في يده هلك مجانا ولو
 منها ايسره رهنا فان مات المراه قبل دفعه فالمرته اخراج من
 سائر الغراء ولو استعار المرته رهنا من رهنه واستعمله بالدين
 فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او
 بعده فلا وجه استعارة شيء ليس هو فان اطلق رهنه باشاء
 عند منشاء وان قيد بقدر او جنس او مرتبة او بليل تفيد بها
 خالف فان شاء للمعير ضمان المستعير ويتر الرهنين ويتر
 او المرته ويرجع المرته باضمنه ويدنيه على المستعير وان
 وافق وهلك عند مرته ضمان مستوفيا دينه او قدر قيمته لو
 لو اؤلف الذي طالب رهنه بياقية ووجب للمعير على المستعير
 مثل الذي اؤلف القيمة ولو هلك عند المستعير قبل رهنه او بعد
 فله لا يضمن وان كان قد استعمله قبل ولو اراد المعير ائتمار
 الرهن بقضاء دين المرته من عنده فلم ذلك ويرجع باادي
 على الرهن ولو قال المستعير هلك في يدي قبل الرهن او بعد
 الفكاك وادعى المعير هلكه عند المرته فالقول للمستعير ولو
 اختلفا في قدر الامر بالرهن به فلم يعر وجانية الراهن على الرهن
 مضمونة وكذا جانية المرته فيسقط من دينه بقدر ما وجبنا
 الرهن عليه او على الرهاهدر خلافا لما في المرته ولو هلك
 عبد ايساوى الف بالالف موجهة حضارت قيمته ما لم يقتله
 رجل وعزم ما لم يجل العجل يقبض المرته ما لم يقتله عن
 ولا يرجع على رهنه بشيء وان باعه بالماله بامر رهنه رهنه

بالحق

بالباقي واقتله عبد يعدل ما لم يفرغ باقتله الراهن بكل الدين
 وعند محمد ايشاء دفعه الى المرته وان شاع باقتله بالدين وان شاع
 الراهن خطاه فله المرته ولا يرجع فان ادى دفعه الراهن او فراه
 وسقط الدين ولو مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان
 لم يكن له وجه مضيقا فله وصيا او امه بذلك **فصل**
 في عصبية القيمة عشرة عشرة بعشرة فخم عشرة فحل وهو يساويها
 فهو رهنها وان هنت ستة اربعة عشرة بعشرة فانت دفع
 جلاها وهو يساوي درهما فهو رهنه وناع الرهن كونه و
 وصوفه وثمة للرهن ويكون رهنه مع الاصل فان هلك بلاء
 وابقى وهلك الاصل فيهلك بحصته الذي يقسم الدين
 على قيمته الاصل يوم القبض وقيمة النماوم الفكاك فان افسا
 الاصل سقط وما اصاب النماء افك به وقبح الزيادة في الرهن
 ولا يقع في الدين فلا يكون الرهن هنيئا خلافا لابي يوسف
 وان رهن عبد يعدل الف بالالف فدفع مكانه عبد يعدلها
 فالاول رهن حتى يرجع الى رهنه والمرته اميز في الشيء حتى
 يجعله كالأول بره الاول ولو ابر المرته الراهن على الدين
 او هبه منه فله الرهن هلك بلاء شيء ولو قبض دينه او
 منه ونعير او شري به عينا او صالح عنه على شيء او ائتمار
 به على آخر فله قبل رده هلك بالدين ويرجع ما قبض منه و
 للحالة وكذا لو تصادقا على عدم الدين فله هلك بالدين
كتاب الجنايات القتل ما عمد وهو ان يقصد ضربه بان يعر

الى من قبضه

الاجزاء من سلاح او محرم من حطب او خشب او مرقه نبتا
 وعندهما بايقنل غالبا وموجبا الاثر والقصاص عين الاثر
 يعني ولا كفارة فيه وما شهد به عدوه هو ضربه قصدا بغير ما ذكر في
 الاثر ولا كفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القود وهو ما
 دون النفس عدو والمخطا وهو في القصد باثر محض لا
 او مرييا فاذا هو ادعى معصوما وفي الفعل باثر محض لا
 ادنيا او ما اجر محرم الخطا كما في انقلابه في ارضه فقتله وهو
 الكفارة والدية على العاقلة وما قتل بسببه وهو نحو ان يحرق
 او يضع حجر في غير ملكه بلا اذنه فيلحق به انسان وموجب الدية
 على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب عرا الاثر الا هذا
باب ما يوجب القصاص والاي يوجب القصاص يقتل من هو
 محقق الدم على التابيد عما في قتل الحر بالحر وبالعبد والمسلم
 بالذمي ولا يقتل الذمي المستأنس بثلثه الذكر بالانثى والعاق
 بالمجنون والبايع بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف بنا
 والفرق باصله الاصل بفرعه بل تجب لدية في مال القاتل في
 ثلث سنين ولا السيد بعبده ومديره ومكاتبه وعبده وولده
 بعضه له وان خرجت قصاصا على ابليس سقط ولا قصاص على
 شريك الارب والموتى او على المخطى والصواب والمجنون وكل
 لا يجب لقصاص بقتله واقتل عبد الره لا يقتل حتى يرضى
 الراه والموتى واقتل كاتب غفوا له وارث مع سيده
 فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتل سيده وكذا النكاح وفاء

وارث غير سيده خلا للمحمد ولا قصاص الا بالسيف والى العنق
 لا يقتل من قاطع يده وقائل قتيبه ولا يصالح ولا يعفو ^{بالصبي}
 كالمعتوق والقاضي كالعبي هو الصحيح وكذا الوصي لا ائنه لا
 في النفس وبقول له او دياء كبار وصغار والكبار الاقتصا
 نقاله قبل كبر الصغار خلا لهما ولو غابا لحد الكبار ينظر
 اجماعا ومن قتل بجديده المراقص منها جرحه وانظره او
 فلهو عليها لدية وعندهما يقبض وكذا الخراف في كل من قتل
 في التفريق والمحقق وانكر من قتل به اجماعا ولا قصاص
 القتل بموا الاله ضرب بالسوط ومخرج ولم يزل اذا فرغ من
 مات اقتص من جرحه واذا التقي الصفاة من المسلمين واهل
 الحرب يقتل مسلم مسلما ظنه مرييا فعليه لدية والكفارة
 لا القصاص ومات بفعل نفسه وزيد وحية واسد فله
 زيد ثلث دية ومن شتم على المسلم سيفا صحت له ولا يقتل
 ولا في شتمه على اخر سلاحا ليله او نهان في مصر وغيره او
 عليه عصا ليله في مصر او نهان في غير فقتله المشهور عليه
 ولا على من قتل من سرق ثيابه ليله واخرجه من الحرم الا ان
 بدع القتل ويحب القصاص على قاتل من شتمه نهان في مصر
 او شتمه شيفا وضرب ولم يقتل ورجع ولو شتم مجنونا او
 على اخر سيفا فقتله الاخر عدو فعليه لدية في ماله ولو قتل
 جرحا لدية عليه ثم قمت **باب القصاص** فيما دون النفس
 هو فيما يمكن فيه حفظ المائتة اذا كان عدوا فيقتل بقطع اليد

من الفصل وان كانت اكبر من اليد المقطوعة وكذا الرجل وقيل
 الانف والاذن في العيا ذهب ضوؤها وهي قائمة لا
 قلعت فيجعل على الوجه قطر طيب وتقابل العيون بمحاذاة حتى
 يذهب ضوؤها وفي كل شجة مراعى فيها الممانلة كما لو شجة ولا
 قصص في عظم سوى السن فيقلع انقلع ويبرد اكسر ولا
 بين طرفي ذكر وان في حر وعبد وطرفه عدي ولا في قطع
 نصف الساعد ولا في جافقة برات ولا في اللسان ولا في
 الذكر الا قطع الحشفة فقط وطرف المسلم والذمي
 وخير المحيى عليه بين القصاص واخذ الارض لو كانت يد القاتل
 مثلا او ناقصة الاصابع او راس الشباخ اصغر او اكبر لم يقتص
 الشجة ما ينزق منه وقد استوعب ما ينزق في السجج **فصل**
 ويسقط القصاص بوجت القاتل وبعض الاولياء وبعض
 مال واقل ويجوز بالاولى بعضه او عفوه والبقية حية
 الدين في ثلث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على القاتل
 ولو قتل امرؤ عبدا شيئا فامره وسيدا لعبد رجلا بالصبي
 بالف ضلح فهو نصفان ويقتل الجميع بالفرز والفرز بالجميع
 اكفاء اخضر ولياؤه وان حضر واحد قتل له وسقط جميع
 البقية ولا تقطع يد ابنيده وان لم يسكنها فقطعا معا بل
 ديتها فان قطع رجل غير رجلين فلهما قطع يمينه وديته بينهما
 اخضر معل و اخضر احدهما وقطع فلا يضر الدية وصح ان
 العبد يقتل العمد ويقتصر به ونزحى رجل عدا فقتل في

فان

فانما اقصر للاول على عاقلة الدية للثاني **فصل**
 ومن قطع يد رجل ثم قتلها خذرها مطلقا ان خذرها برء
 فان خذرها عدا وخطا خذرها الا ان كانا خطاين بل يكتفى
 وفي العدي يوخنرهما وعندهما يفتل فقط ولو ضرب مائة
 سوط فبرأ تسعين وماتت عشرون وجبت دية فقطع
 جرحه ونقي الاثر ولم يمت يجب حكمة عدل ومن قطع يد
 عدا فعنا القطع فاق منه فعلى قاطعه الدية في ماله وعند
 هو عفوع النفس واعفاغ القطع وما يحدث منه او غلابة
 فهو عفوع النفس جبا عا والعمد كل المال والخطاء ثلثه والشج
 كالقطع وانقطع امرأة يد رجل فتر وجهها على يده ثم اغلبي
 مهر مثلها وعليها الدية في ماله ان عدا وعلى عاقلة ثلثها
 وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم مات
 فعليه مهر المثل في العمد ويرفع غا عاقلة مقدار م في الخطا
 والباقي وصية لهم فاخرج من الثلث سقط والا فقدر ما
 يخرج منه وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى وقطعت
 يده فمات بعد ما اقصر له القاطع قتل قاطعه وقيل له
 عدا فقطع يد قاتله ثم عفاغ القتل فعليه دية اليد وقطعت
 يده فافترض قاطعه ما يسري الى نفسه فعليه دية النفس خلا
 لها فيهما **باب الشهادة في القتل** واعتبار حاله القود يثبت
 للوارث ابتداء بطريق الارث فلا يكون احد من خصما البقية
 فيه بخلاف مال فلو اقام احد ابغ حجة يقتل ابها عدا ولا

غايب لمزاعادتها بعد عود الغايب خلاها لها وفي الخطاء
 والدين لا تلتزم ولو برهن القائل على عفو الغايب لم يحضر
 ويسقط القود وكذا لو قتل عبد لرجلي واحد من غايب
 ولو شهد وليا قصص بعض اخيهما الفت فاصدقهما القاتل
 فقط فالدية بينهما اثلاثا وانكذبها فلا شيء لهما ولا لغيرهما
 ثلث الدية واصدقهما اخوها فقط عن عمر القاتل له ثلث
 الدية ثم يأخذانه منه وان اختلف شاهد القاتل في زمانه او
 او الله او قال احدهما صبره بعضا وقال الاخر لا ادري باذا
 قتله بطلت واشهر بالقتل وجهه الا انه لم يمت الدية ولو
 اقر كل من جانيه بقتل زيد وقال وليه فثلاثة جميعا فله قتلها
 ولو شهد بقتل زيد عمرا او اخر بقتل بكر اياه وادعى وليه
 قتلها الفت والعبرة بحالة الرمي لا الوصول في تبدل حال
 الرمي عند الامام فلو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فارتد
 الدية خلاها ولورمي مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يجب
 شيء انفاقا وارمي عبد فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا
 وعند محمد فضل ما بين قيمته حرميا وغيره رمي وارمي محررا
 صيدا فحل فوصل وجب للبراء وانما به حلال فاحرم فوصل فلا
 وارمي من قضي عليه برجر فزجعه شهوده فوصل ايهما لم
 رمي مسلما صيدا فقتل فوصل حل وفي العكس **مركب الدنيا**
 الدية المغلظة فالاول اربع اربابا نيات فخاض ونيات كبت
 وحقق وجزوع من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلثون

حققة

حققة وثلاثون خدعة واربعون خيفة كل خلفات في بطونها
 اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي شبه العمد والمخففة
 وهي في الخطاء وبابعد الذهب الف دينار ومن الورق عشرة
 الاف درهم ومن الابل مائة الف دينار من مخاض ولين لبن
 وحققة وجذعة من كل عشرة ولا دية من غير هذه الاموال
 وقال ابن ابي ابي القاسم ايضا مائة بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن
 الخيل مائة حلة كل حلة ثوبان فكما في شبه العمد والخطاء عتق
 رقبة مؤمنة فانه عتق فصيها من شهرين متتابعين ولا اطعامها
 وصح اعناقها ضيع احدا بوي مسلم لا الجنين والمرأة في النفس
 وماذ وبها نصف مال الرجل والذي مثل بالمسلم **فصل**
 في النفس الدية وكذا في المارضة في اللسان يمنع النطق او
 اكثر الحروف وفي الصلب يمنع الجائع وفي الاضضاء اذا منع
 استمسك البول في الذكر وفي خشفته وفي القتل في السمع
 وفي البصر وفي الشمر وفي الذوق وفي الحية المربوبة وفي شعر
 الرأس وكذا الحاجب والهراب في العينين وفي الاذن وفي
 الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليد وفي الرجل وفي اشجار
 العينين وفي كل واحد مما هو اثنان في البص نصف الدية وما
 هو اربعة اربعا وفي كل اصبع فدينار ورجل عشرها وفي كل
 منها ما فيه مفصلا نصف عشرها وما فيه بثلاثة مفصلا
 كل من نصف عشرها وكل عضو ذهب نصفه فدية والكن
 قايما كيد شلت وغيره ذهب ثلثها **فصل** لا مودة

وبين الخرافة

الشجيرة التي في الموضحة كانت عدا وفيها خط نصف عشرين
 وهي التي توضع العظم في الهاشمة وهي التي تسمى العظم
 وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم عشرة ونصف وفي الرامة
 وهي التي تصل الى امر الدماغ ثلثها وكذا في الجائفة فانفقت
 جائفتا ويجب ثلثها وثلث كل الجائفة وهي التي تشق الجدار
 والرابعة وهي التي تخرج منه ما يشبه الدمع والدايمة وهي التي
 تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجدار والمثلمة هي
 التي يأخذ في اللحم والسمحاق وهي جلد فوق العظم تصليها
 السبعة حكومة عدل وغمر فيها القصاص والموضحة والسجما
 يختص بالوجه والرأس والجائفة بالحق والجانب والظفر وما سوى
 ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عيدا بلا هذا
 الاثر ومعه فانقص قيمته وجب نسبة من ينقصه فيبقى
 اصابع اليد صدها ودمع الكف نصف لدية ومع نصف الساع
 نصف لدية وحكومة عدل وفي كف فيها اصبع عشرة لدية فان
 فيها اصبعان فحسبوا لا شيء في الكف وعند ما يجزى الكف
 ارش الكف ودية الاصبع والاصبعين ويدخل الاقل فيه و
 فيها ثلث اصابع ودية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجاعا
 الاصبع الزايرة حكومة وكذا في الشارب والحية الكوب وفي
 الرجل وذكر الخصى والعنق ولسان الفرس واليد الشلاء و
 العنق العور والرجل العرج والسنان السود وكذا في عظم الطفل
 او لسانه وذكره اذا لم يقلم صحة ذلك ما يدل على اصابه

ويجوز

ويجزى ذكره وكلامه وان شجرجا فذهب عقلا وشعر راسه
 ارش الموضحة في الدية وان ذهب سمع او بصره او كلامه لا يجل
 وان ذهب عيناه فامتنعاص ويجب ارشها وارش العينين
 عندها القصاص في الموضحة والدية في العينين ولا قصاص في
 اصبع قطعت فشكلت اخرى وعندها يقتصر في المقطوعة وفي
 الدية في اخرى ولو قطع مفصلها الاعلى فشكل باقى ولا قصاص
 بالدية فيما قطع وحكومته فيما شل ولا لو كسر نصف سنه فاسود
 باقى بالدية السن كلها وكذا الواحرا واخرا واصفروا واسود
 كلها فيضربه وهي قائمة فالدية في الخطا على العاقلة وفي العمد
 في ماله ولو قطعت سنه جل فثبت مكانها اخرى سقط ارشها
 خلاها وفي سنه الصبي يسقط اجاعا وان عاد الرجل سنه
 المقطوعة الى مكانها فثبت عليها اللحم لا يسقط ارشها بالاجاعا
 وكذا لو قطع اذنه فالصقرها فالنخمة ونقلت سنه فاقص
 فاقلمها فثبتت فعليه دية سنه المفتص منه ويستأني في اقلها
 السن والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنه فتمزقت فلو اجد القفا
 فجاء المصروب وقد سقطت سنه فاختلغا في سبب سقوطها فان
 قبل مضي السنه فالقول للمصروب وان بعد مضيها فالضاد
 ولو شجرجا فالنخمت وبنيت الشعر ولم يبق لها ارش يسقط
 الارش وعند ابى يوسف يجب ارش اللمر وهو حكومة عدل
 وعند محمد اجرة الطبيب وكذا الوجه بضرب فزال اثره وفي
 الحكومة عدل بالاجاعا ولا يقتصر لجرح او طرف او موضحة

الابعد البصر وكل عمد سقط فيه القود لشبهه كقتل الرب ابيه
فالدية فيه في مال القاتل وعمد الصبي والمجنون خطاء ودية
على عاقلة ولا كفارة فيه ولا امر بالشر والمعتوه كالجنون
فصل في ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا
عاقلة غرة خمسمائة درهم فالقتة حيا فماتت فدية ميتا
ميتا وماتت الامر فغرة ودية وان ماتت فالقتة حيا فماتت فدية
وديته وان ميتا فدية فقط ولا يجب الجنين يورث عنه ولا
منه الضارب وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او
قيمة لو انثى وعند ابى يوسف انقصت الامر من نقصانها
والا فلا ضمان وان ضربت فموت سيدة هلكها فالقتة حيا
فماتت تجب قيمة لاديه ولا كفارة في الجنين والمستبيح بعض
خلقه كقتل الخلق واشرب دواء او عالجت حرجها الطرح
جنينها فالغرة على عاقلة ما فعلت بلا اذنبه وان اذنب
فلا **باب ما يحدث في الطريق** ما حدث في طريق العامة كسقا
او ميزابا او جرسنا او دكانا وسعد ذلك المحضرهم وكل
منهم نزع وفي الطريق الخاص لا يسعد بلا اذن الشرع
والمحضر وعلى عاقلة دية من مات بسقوطها فيها وكذا لو
عشر بنقصه انسانا او وقع العاشر على اخر فانما الضمان على
ما حدث وان اصاب طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان
طرف الخارج منه كمن حضر بشئ او وضع حجر في الطريق فنلف
انسانا ونلف به بهيمة ففما ناله في ماله والقاء التراب واتخاذ

الطين

الطين يوضع الحجر هذا واذا قلعه به اذ الامر في فعل شيئا
بأذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في البرجوع او غافلا فمات
على حافه او بالرافع وعند محمد عليه الضمان وكذا عند ابى
في الغمر لا في الجوع وان وضع حجر فخاضه اخر ضمانا فانلف
على انثى ولو اشرع جناحا في دار فمات بها فماتت بالقتل
وكذا لو وضع حشيشة في الطريق ثم باعها وبرى الى المشتري منها
فتركها المشتري ضمانا مالم ينفذها على البائع ولو وضع في الطريق
حجر افارق شيئا منه ولو افرق بعد امر كنه الريح الى موضع
اخر لا يضمن ان كانت سكة عند وضعه ويضمن من جعل شيئا
في الطريق مالم ينفذ بسقوطه منه وكذا ما دخل حصيرا وقذير
او حصاة الى مسجد غير بلاه اذ فطبت به احد خلاها والاولاد
هذه الامشياء الى مسجد حيه لا يضمن اجماع وكذا لو نلف شيء
بسقوطه رداه هو لا يضمن ومن جلس في المسجد غير **فصل**
فطبت به احد ضمنه خلاها والاولاد في بيوتهم لا يضمن
او للتعليم او يقرأ القراءة او تمار فيه في نشاء الصلوة ويبيع
يرفيه او يقعد للحدث ولا يضمن مسجد حيه وغيره ما لم يقتف
فقبل على هذا المظروف وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس
مصليا لا يضمن اجماع وان غلبه لعله ولو استاجر الدار
علمه لا يخرج الجناح او الظلة فنلف به شيء فالضمان عليه
اقل فخرج علمه وان بعد فعله ويضمن من صب الماء في
العامر ما عطي به وكذا ان شرب من بئر او قوض به واشتق

الطريق واجعل شيئا ذلك في سكة غير نافذة وهو ما لا يرد
فيها او وضع متاعا لا يضمنه وكذا في طريق عادية او
بعض الطريق فتعد الماء المروي عليه ووضع الخشبة كالرث
في استبعاد الطريق وعدمه وان رث فناء حاوثة باذنه
فالضمان على الاجر استحقاقا كما لو استأجر ليدي له في فناء حاو
فتلف به شيء بعد فراغه ولو كان امرى بالبناء في وسط الطريق
فالضمان على الاجر ولو كسر الطريق لا يضمنه ما تلف بموضع كسبه
ولو جمع الكفاية في الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان فيما تلف
بشيء فعله في الملك او في فناء له فيه حتى التصرف بالملك
للعمامة ولا يشترط اهل سكة غير نافذة والاستأجر من حفر
غير فناء فالضمان على المستأجر لا على الجير انه غير فناء
وان علم فعل الجير وان قال هو فناء وليس فيه حتى الحفر
فالضمان على الجير قياسا وعلى المستأجر استحقاقا ومنه في
غيره الا ما مر فتعد احد امره ففعلها فاعطى الضمان على
فصل في الحايطة الى طريق العامة فطوبى
منه بنقصه من سلم او ذي واشهد عليه فلم ينقصه في
يكن نقصه فيها فنلف به نفسا او مال ضمن عاقلة النفس وهو
المال وكذا لو طوبى من يملك نقصه كالباطنة وصبيرو
الرجل ففعلت الرجل والعبد التاجر والمكاتب ولا يضمنه
بعد الشهاد وسلمه الى المشتري فسقط ولا يطول به من
يملكه كالمترس والمستأجر والمودع وابناه ما لا ابتداء

مانلف

مانلف بسقوطه وان يطالب بنقصه كما في شراء الجناح وكذا
فان قال الى حمار رجل فالطلب لربها او ساكنها فيصحب تأجيله
وابراؤه ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق ولو انفق
او الشهد ولو كان الحايطة يضمنه فاشهد على احد من
خمس مانلف به وعندهما نصفه واخفى حد ثلثه في ذم
المرء بشيئ من شريكه او بني حايطة ضمن ثلثي مانلف وعند
نصفه **باب جناية الهيمة** وعلمها يضمن الركيب ما وطئت
دابته او اصابته بيدها او رجلها او رأسها او كدمت في خطبت
او صدمت لا ما فتحت برجلها او ذنبها الا اذا وقعها ولا ما
برؤثها او بوطها سائرة او موقفة لا جملته ضمن ما عطيت فاشهد
بيدها او رجلها لصاة او نواة او اثاره غبارا او حجر صغير
ففقاه عينا او افسد ثوبا لا يضمنه ولا يضمنه القليل
ما يضمنه الركيب وكذا السابق في الاصح وقيل يضمن النخلة ايضا
ولا كفارة عليها ولا امر بالثبوت او وصية بخلاف الركيب
لجتماع الركيب والقايد والراكب والسابق فالضمان على
على الركيب وحده والصطحة فاسرها او اشيا فان اضر عاقلة
كل دية الاخر ولا يتحد بالجلد فان قطع فانما وقع على
فما هدر او على وجهها فطوى عاقلة كل دية الاخر ولا يضمن
فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره وان قطع الجمل فاني
فدية ما على عاقلة ونساء دابة فوق سرهما او غير ذلك
على انسان فلت ضمنه وكذا اقران قطار وطى بعير منه انسانا

والنفس على عاقلة والمال في ماله وان كان في القاييد ساقا فان
عليها فاعربط بعربط على قطار بغير علم فأيده فطعن استن
ضم عاقلة القاييد الدية ورجعها على عاقلة الرباط
ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضم ما اصاب في خوف وفي الطير
لا يضمن في ساقه وكذا في الدابة والكلب اذا لم يدس وانفلتت
بنفسها ليل او نهار فاصابت مالا او نفسا وضرب دابة
عليها ركبا ونفسها فتفتت وضربت بيدها احدا او فترت
فصدمة فوات ضم هو لا الركاب ففعل ذلك حال السير
وان اوقفها الا في ملكه فعليه ما وانفخت الناحس فردد
وان اقلت الركاب فضمنا على الناحس وانفعل ذلك باذن
الركاب فهو كفعل الركاب كما ان وطئت احدا في فورها بعد
النفس بالاذن فدينته عليها ولا يرجع الناحس على الركاب
في الاصح كما لو امر صبي يستمسك على دابة بتسييرها ففتت
انسانا فوات لا يرجع عاقلة الصبي ما غرموا من الدية على الركاب
وكذا لو ناول الصبي سدا فقتل به احدا وكذا للكمرة في غنمها
ومها قاييد وساق وانفخت اشئ منصوب في الطريق فالضمان
على نفسه ولا فرق بين كون الناحس صبيا او بالغ او
عبدا فالضمان في رقبته وجميع مسائل هذا الفصل والذي
قبله كان المالك ادنيا فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان
في مال الجاني وفي فقا عني شقة قصاب ضمنا فقصها وفي غير
او البخل والمارا وبيع الخزان او بقرته ربع القيمة **باب ما اذا**

والجناية

والجناية عليه جناية المملوك لا يوجب له دفعا واحدا لو محلا
للدفع ولا قيمة واحدة لو غير محله فلو جنى عبد خطافا نشا
مولاه دفعها ويملكها ولها وان شافها بارشها حالها فانما
لعبد قبل ان يخيار شيئا بل حق المجنى عليه وان بعد الاختار فقد
لا يبطل فانه جنى فالحكم كذلك وان جنى جانيته
بها فيقتسمانه تسببه حقوقها او فذاه بارشها فانما دفع
او اعتقها ودرم واستولى لها غير المراهضة الا في مقتني
والمال في مالها فاضمة الارش كما لو حلق عتقه بقتل
او مية او شجره ففعل واقطع عبد يد حردا فدفع اليه
فسرى فاعده صلي بالجناية والركاب اعتق يرد على سيده
فيقاد او يعفى وكذا لو كان القاطع من افضاخ المقتوع على
عبد ودفعها اليه فاعتقه ففسرى فهو صلي بها وان لم يفسر
فسرى ردوا قيد وان جنى ما فز من يدون خطاء فاعتقه غيره
عالمه يضمن له ربع الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو لم يفسر
الاقل من قيمته ومن ارشها ولو ولدت ماذونة مديونة يباع
في دينها ولو جنت لا يدفع في جانيته ولو اقر رجل ان يراحم
عبد فقتل ذلك العبد وحل المقر خطافا لم يضمن له وان
قال عتق فقتل خازن يد قبل عتقي وقال زيد باربعه فالتعاقب
للمعتق وان قال المولى لامة اعتقها قطعت يدك قبل العتق
وقالت باربعه فالقول لها وكذا كل ما نزل منها الا الجماع والعتق
وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه يوم يردده اليها ولو امر عبد

محجورا وصبي صبيا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقل القاتل
 ورجوعه على العبد بعد عتقه لا على الصبي المملوك ولو كان
 العبد مثله دفع السيد للقاتل أو فداءه ان كان خطا او المأمو
 صغيرا ولا يرجع على الامر في الحال ويحجب يرجع عليه بعد
 بالاقل من قيمته ومن الفداء ان كان عتقا والمأمو كبير اقصى
 قتل عبد حر من كل من لم وليا فعتق احد والى كل من لم يدر
 الى الاخر من دفعه بدية لها واقتل احدهما عتقا والاخر خطا
 فعتق احد والى العبد فدى بدية لولى الخطاء ونصفها الا
 والى العدا ودفع اليه من يقتسمونه ان لم يأتوا عدلا وعندهما الرأى
 منازعة واقتل عبد لا تشترى قتيلا لم دفعه احد ما بطل الكل
 وقال يدفع العاقل نصف نصيبه الى الاخر وبقيده يرجع الد
 وقيل محجور مع الامام **فصل** في دية العبد قيمته ما
 كانت قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية الحر عشرة دراهم
 وكذا لو كانت قيمة الامة كدية الحر او اكثر وفي الغصب
 القيمة بالغة ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق
 ففيه نصف قيمته ولا يزداد على خمسة الاف الخمسة و
 قطع يد عبد عتقا فاعتق فشرى اقصى منه ان كان خيرا من سيده
 فقط والافلا وعند محمد لا قصاص اصله وعليه ان يرد اليه
 ولتقصص الى حين العتق وقال لعبدية امره كما امر فتيان
 في احدهما فارتداهما واقتل فله دية حر وقيمة عبد القاتل
 واحدا واقتل كل واحد فقيمة العبد من دفعه عتقا عبد

فانشاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا يثنى عليه
 وعندهما ان امسكه فله ان يضمنه بقضائه **فصل** في
 واجبه من ماله وامله ورضى السيد الاقل من القيمة ومن
 فاجبه من ماله وامله ورضى السيد الاقل من القيمة ومن
 دفعت اليه بقضائه والا فاشا ببيع والى الاولى وانشا ببيع
 المولى وعندهما يتبع والى الاولى بكل حال واغتق المولى
 المدير وقد جنى جنايات لا يلزمه الا قيمة واحدة وان كان
 بجناية خطأ لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد عتقه **باب**
العبد والصبي والمدير والجناية في ذلك ولو قطع سيده
 يد عبد فغصب ثمنه القطع في يد الغاصب ضمن قيمته
 واتقطع سيده يد عبد لغاصب ثمنه براء الغاصب ولو
 محجور مثله فاق في يده ضمن ولو غصب مدير فجنى عند غلام
 من عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته لها ورجع بنصفها
 على الغاصب ودفعها الى ربه والى في الصورة الاولى ثم رجع
 به ثانيا عليه وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا وفي الصورة
 الثانية يدفع ولا يرجع ثانيا بالاجماع والقن في الفضل
 كالمدير الا انه يدفعه وفي المدير يدفع القيمة وحكم تكرار
 الرجوع والمدير دفع كما في المدير خذافا وانفاقا ولو غصب
 مدير مرتين فجنى عند في كل منهما عن مرسيد قيمته لها ورجع
 لها على الغاصب ودفع نصفها الى والى الاولى ورجع به عليه
 ثانيا انفاقا وقيل فيه خلاف محمد وغصب صبيا حرا

ونظر في نفسه ويأمر النجم صمد الله تعالى أنه سئل عن قبيل وجرد في بلدة ولم يعلم قائله فادعوا له
 من غير أهل البلدة وشهدوا بشايدان على أنه من قبيلهم من أهل البلدة بل تقبل منها وترام عليهم أم لا
 صمد الله تعالى لا تقبل منها وترام على أنه من قبيلهم انتهى

فأت في يوم فجات ويحيى فاشتري عليه وابصاعفة إلى الش
 حية ففعل عاقلة ديتة ولو قتل صبي عبد مودع عند
 عاقلة واطعاما ألف مالا وادع عند فله خالف
 لا يبي يوسف ولو ادع عند عبد محجور فالقسط
 بعد العتق لغير المال خلافا له والاعتراض والاعتاق كالإيداع
 فيها والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل فيه المال أيضا بالاعتاق
 كما فيه العاقل لا تلفه بلا إيداع ونحوه **باب القسامة**
 إذا وجد ميت في محلة بها أثر القتل مخرج أو فروج دمر ما ذنب
 أو عينه أو شح أو ضرب ولم يدبر قائله وأدعى وليه قتله
 أهله أو بعضهم ولا بينة له خلف خمس رجال من غير
 الولي بالله ما قتلناه ولا علمناه له قائله ثم قضى على أهله
 بالدية وما تم خلفه كالكبير ولا يخلف الولي وإن كان لو لم
 فالتقص أهله الخمسين كمن رت اليمين الحائنه ومن نكل جيس
 حتى يخلف ومن قال منهم قتله فلا تستشه في عينية وإن
 ادعى الوط القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم
 غيرهم خلافا له ولا على بعضهم لو ادعاه أجماعا وجود
 أكثر البدن أو نصفه مع الرأس كوجود كله والقسامة على
 صبي ومجنون وامرئ وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا
 له من شه أو يخرج الدم من فيه أو انفه أو دبره أو ذكره أو وجد
 أقل نصفه ولو مع الرأس ونصفه مشقوبا بالطول وإن
 وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة وكذا لو كان

بقوتها

بقوتها أو ركبها أو أحمته على ظهره وإن وجد على دابة بين
 قريتين فعلى أقربهما وإن كان نفسه فعلى عاقلة وعند رتي
 فيه وإن وجد في دار منسا فعليه القسامة وعلى عاقلة الدار
 وإن كان العاقل حضورا يدخل القسامة أيضا خلافا لابي
 والأكبرت عليه والقسامة على الملاك دون السكك وعند
 أبي يوسف على الجميع وهي على أهل الخطة ولو بقي منهم واحد
 دون المشتري وعنده على المشتري أيضا والخبر من أهل الخطة
 أحد فعلى المشتري وإن بيعت داره ولم يقبض فعلى البائع و
 عندهما على المشتري وفي البيع بخيان على ذي اليد وعندهما
 على نصيب المالك ولا تدعى عاقلة ذي اليد إلا بحجة أنها له
 وإن وجد في دار مشتركة بها ما يخلفه والقسامة والدية على
 الرأس وإن وجد في سفينة فعلى فيها الملاحين والركاب
 وإن وجد في مسجد محلة فعلى أهلها وإن بنى قريتين فعلى أهلها
 وإن في سوق مملوك فعلى المالك وعند أبي يوسف على السكك
 وفي غير المملوك كالسوارح على بيت المال وكذا ما وجد في المسجد
 الجامع وكذا ما وجد في البسي وعند أبي يوسف على أهل الحين
 وإن في برية ليس بقرية لا يسمع منها الصوت فهو هدر وكذا لو
 وسط الفرات وإن جئت بالشط فعلى أقرب القرى منه وإن
 قور بالسوق ثم أجلوا غنلا فعلى أهل الحلة إلا أن يدعى وليه
 على القوم أو على موزع منهم فسقط عنهم ولا يثبت على القوم
 إلا بحجة ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فانه في خلع أو

او قسطا فعلى ربه والافضل المحترق منه وانما واقع قتلوا
 فلا قسامة ولا دية والارض مملوكة فالعسكرة كسكان
 والقسامة على المالك لا على من خلا فالابي يوسف يخرج في
 قبيلة من قتل اهلها ولم يزل ذافرا حتى مات فالقسامة
 على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لا شيء فيه ولو
 لم يخرج رجل فحمل ومات في اهلها فلا ضمان على الرجل عند ابي
 وفي قياس قول الامام مضمون ولو ان رجلا كان في بيت فو
 احدهما مذبح حاضرا اخر دميته عند ابي يوسف خلا فالحمل
 ولو وجد القتل في قرية لا امرأة كرا لم يمس عليها وتديعها
 وعند ابي يوسف على عاقلة القسامة ايضا قال المتأخر
 والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة ولو وجد
 في ارض رجل في جنبة قرية ليس صاحب الارض منها فهو على
 الارض **كتاب المعاقلة** هي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة
 يهودي او همل الديوان **كتاب القاتل** من يؤخذ عطايا
 في ثلث سنين فخرجت ثلث عطايا في اقل او اكثر اخذ منها
 ومن لم يمس فعاقلته قبيلة يؤخذ منها في ثلث سنين
 واحد ثلثة دراهم واربعة كل سنة دراهم ودرهم وثلث لا
 ان يدر هو الاصح وقيل في كل سنة ثلثة دراهم واربعة فالجمع
 تسع القبيلة لذلك ضم اليها قريبا لقبائل نسب على ترتيب
 العصابات والقاتل كاحدهم وانما من يتنازع في الخوف
 او بالخلف فعاقلته اهل فرقة او حلفه وعاقلة المعتق

الموالات مولاه وعاقلته وعاقلة ولد الملاءنة عاقلة له
 فاذا دعاه الاب بعد ما عاقلوا عنه رجعا على عاقلة باعزها
 وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا تعقل جنابة عملا
 جنابة عبد ولا مال من ماله او باعتراف الا ان يصدق ولا مال
 نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني ولا يدخل النساء والصبيان
 في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم ولا يعقل الكافر
 عن الكافر واختلاف ملته الحرة بين العاقلة بين المملوكين ظاهر
 كاليهود مع النصارى والمسلمين الذين عاقلة فالدية في ماله
 في ثلث سنين والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذي قال
 حتى مر على عند خطا فعلى العاقلة **كتاب الوصايا** الوصي
 تملك مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحبة بادر الثلث
 ان كان الوصي ثمة غنيا او يستغنى بانفسه ثم والا فترحم حاج
 ولا تقص باراد على الثلث ولا القاتل مباشرة ولا الوارث في
 بالثلث للاجنبي والمخبر واقتصر المسلم للزنى والعكس
 وتصح للحمول وبها كان بيننا وبين ولا دية اقل من ستة اشهر
 تقص الوصية له وان وصي بامر دون وصية الوصية والاستثناء
 ولا بد في الوصية من القبول ويعتبر بعد موت الموصي ولا اعتبار
 بالرد والقبول في حياته وبه تملك الا ان يموت الموصي بعد
 موت الموصي قبل القبول فانه يملكها وقصير لورثته ولا تقص
 موصي ولا مكاتب ولا تركة وفاء والوصية موقرة عالدنيح
 فلا يصح تحييط دينه بآله الا ان يبرئ الغرماء والموصي

ان يخرج في وصيته قولا وفعله يقطع حق المالك في الضم
او يزيل ملكه كالبيع والهبة والاشترى او يرجع بعد ذلك في
في الموصى به زيادة لا يملك التسليم اليها كالتسوية والمسا
في الدار ويحتشوا بالقطن وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع
لا غسل الثوب وتخصيص الدار وهدمها والحجود ليس برجوع
عند محمد خلاه فالابي يوسف ولا قوله اخذت الوصية او كل
وصية او وصيت بها فلا في حره ولو قال او وصيت لفلان
فخرجت الا ان يكون في الثاني ميتا وتبطل هبة الميراث و
وصيته لا جنسية نكحها بعد ذلك اقراره وصيته و
لابنه الكافرا والرقيق المسلم واعق بعد ذلك وهبة
المقعد والمفلوج والامثل والمسلول من كل حال ولو
يخف موته منه والاف ثلثه **باب الوصية** بثلث المال ولو
او هو لكل اثنين بثلث ولم يخرج وارثه قسرا بثلث بين قاصدين
ولو احدى بثلث والاخر بسدس قسمين او ثلثا ولو احدى
بثلث والاخر بثلثين او بنصفه او بكل ينصف الثلث بينهما
وعندهما بثلث في الاول وخمس خمسين في الثلثا خاس في الثاني
ويرجع في الثالث ولا يضر الموصى له بالزائد على الثلث عند
الامام الا في المحاباة والسعاية والدمهم المرسلة وتبطل الو
بنصيب بنه وتقع بمنصيب بنه فلو كان ابنه فله الموصى
الثلث والثلث فالربع واوصى بخمسة من الميراث فالتعديت
وانقسم السدس وعندهما مثل نصيب حدهما الا ان يرضى على

الثلث

الثلث والارزاق والواحدة في عمره وفي عمره السهم من الجوز
او وصى له بسدس ماله بثلث ماله واجاز واقله الثلث فان
فله السدس سواء اتحد المجلس او اختلف ولو بثلث درهم
او غنما او ثيابا وهي جنس واحد فله الثلثا **باب الميراث**
ان يخرج من الثلث وكذا كل مكمل وموزون وان بثلث ثيابا
وهي متفاوتة فله الثلثا فله ثلث ما بقي وان بثلث عبدا
فكذلك وعندهما كل الباقي وقيل يوافق والد في العبد
واوصى بالفرق ولم يميز في غير ذلك يخرج بثلث
ولا دفع ثلث العبد وثلث ما يستوفى من الذي هو حق قيمته
او وصى بالثلث لزيد وعمر واحد هاتين فكل للحي وان قال
زيد وعمر فالنصف للحي واوصى بثلث ماله ولا مال له فالباق
فله ثلث ماله عند الموت وان بثلث غنم ولا غنم له او كان
قبل موته بطلت واستفاد غنما مرة فاصبحت في الصحيح والثلث
بشاة ماله ولا بشاة له فله قيمتها وتبطل لو بشاة غنم ولا
غنم له واوصى بثلث ماله لامراته ولأولاده وثلث للمفقير
والمساكين فله ثلثه الخمسة وكل فريق خمس وعنده محمد
اسباعه وكل فريق سبعة واوصى بثلث ماله لزيد والمفقير
فله نصفه وعنده محمد له ثلثه وله ثلثا واوصى بثلث لزيد
وامانة لم يميز قال ليكر اشركت مع ما فله ثلث ما لكل ولو بائنه
لزيد وخمسين لغيره فليكر نصف الكل منها وان قال لفلان على
دين فصدقه فانه يصدق الى الثلث فاوصى مع ذلك بثلث

عزل ثلث لها وثلث للورثة ويقال لكل صدقة فيما شئت
اصحاب الوصايا بثلث ما اقرباه والورثة بثلث ما اقربا بغير
كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقربا واوصى بغير الوارث
ولا جنبا فلا جنبا بنفسها ولا شئ للوارث واوصى لكل من
ثلث ثوب وهي متفاوتة فضاء ثوب ولم يدري ايا هو والوارث
تقول لكل هلك حقلك بطلت الوصية فاستلم ما بقي فلذي
الحديد ثلثا جديها ولذي الردى ثلثا ردها ولذي الوسط
كل منها واوصى ببيت معين فله ثلثا من ثلثا فخرج
البيت في نصيب لموصى فهو للموصى له وعند محمد نصفه
والاخيه قدره ربه وعند محمد قدر نصف ذرعه والاقرب
كالوصية وقيل لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار واوصى الف
غير من مال غير فله الاجازة بعد موت الموصى ولا المنع
بعد الاجازة بخلاف الورثة لاجازته ما اراد على الثلث و
اقر احد البنين بعد القيمة بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع
ثلث نصيبه واوصى بامته فولدت بعد موته فما للموصى ان
خرج بالثلث والاخذ الثلث منها فله وعندهما من مال
السواء **باب العتق في المرض** العتق حال التصرف في التصرف
المخرج فاما في العتق في كل المال وان مرض الموت في ثلثه
المضاف الى الموت بالثلث وان كان في الصحة ومرض منه
كالعتق فالتحريم في مرض الموت والمحابات والكفالة والعتق
وصية في اعتبار ما للثلث فاعتق وجابي وصاف الثلث عنها

فالمحابات

فالمحابات اولى اقدمت وهما سوالا اخرت وااعتق بغير
نصف الاول وبني العتق والعتق والعتق واخطى بغير عتق
نصف للمحابات ونصف للعتق وعندهما العتق اولى
في البيع واوصى بالعتق عنه بهذه المائة عبد فله ثلثا
درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق باقيا ولو كان العتق
حجج باقيا اجاعا وبطل الوصية يعتق عبد لوجي بعد
موت سيده فرفع بها واوصى فله ولو اوصى لزيد بثلث
وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه
في المرض فالقول للوارث ولا شئ لزيد الا ان يفصل الثلث
عن عتقه او يبرهن على دعواه ولو ادعى رجل على الميت ذنبا
والعبد اعتاقه في صحته وصدقه ما لوارث سعي العبد
في قيمته وتدفع الى الغريم وعندهما لا يسعي والجمعة
وصايا وصاق الثلث عنها قدمت الفريض وان اخرجها
تساوت في الفريضة او غيرها قدمت وقيل تقدم الزكاة
على الحج وقيل بالعكس ويقدر الحج والزكاة على الكفارات في
القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة الفطر
الفطر على الاضحية واوصى بحجة الاسلام اجماعا عند
مبلد ركبها اوفت النفقة والا فخير نفع واخرج
حاجا فأتى في الطريق واوصى بشئ عنه حج عنه فله
خير حيث مات استحسننا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحج عن
غيره في الطريق **باب الوصية للاقارب** غيرهم جاز الامتناع

وصاحب الهوى وان لم يكن يراه فهو كالمسلم في الوصية والافكا المرتد ووصية الذي يقتل من الثلث ولا تصح لوارثه ويجوز لذى من غير ملتة لا يلقون في دار الحرب **باب الوصى** وفداوى الى رجل قبل في وجهه ورد في عينه لا يرتد وان كان في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرد حقوق الوصى فهو محرم بين القبول وعدمه وان باع شيئا من التركة لم يبي له الرد وان غير عالم بالبيعاء فانه بعد موته عز قبل ماله لم ينفذ رده وان الوصى الى عبدا وكافرا فاستحق اخراجه القاضى ونفسه غير والى عبدا فاستحق كل الى ثلثه صفان في خلافهما او فيهم كره بطل اجزاء ولو كان الوصى عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه غيره وان كان قادرا لم يخلو في اشكاله الوصى او بعضهم لم يظهر منه خيانة وان الوصى الحائز لا يفرج احدهما الا بشرا كنف وتجهيز ومضومة وقضاء دينه وطلبه وشرا حاجة الطفل وقبول الامة له ورد ودية معينة وتنفيذ وصية معينة واعتاق عبد معين ورد مضمون او مشترى شراء فاسدا وجمع اموال ضاربة وحفظ الما لا ينج ما يخلو ثلثه وعند ابى يوسف يجوز الافتراء مطلقا فان كان احد الوصيين اقام القاضى غيره مقامه لم يرد الوصى الى احد الوصى الى جاز ويتصرف وحده ووصى الوصى وصى في التركة وكذا الوصى اليه في احدى ما خلاهما وقسم الوصى غا الوصى مع الوصى له فلا يجوز على الوصى لو كان

حظ

حظ من يد الوصى لا تقاسمته مع الوصى لم يفرج عليه بثلك باقى لو هلك حظ في يد الوصى وصحت القاضى لو كان عنه واخذ قسطه وفي الوصية كج لو قاسم الوصى الوارث فضا عنه يؤخذ للرجل ثلث باقى وكذا لو دفعه للرجل فضا في يد وعند ابى يوسف باقى الثلث شئ اخذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شئ ولو باع الوصى من التركة عبدا مع غيبة الغراء جاز وان الوصى يبيع شئ من التركة والتصدق به فباعه وصى وقبض عنه فضا في يد فاستحق المبيع منه ورجع به في التركة ولو قسم الوصى التركة فاصاب الصغير شئ فقبضه وباعه وقبض منه فضا واستحق ذلك الشئ رجوع في مال الصغير والصغير على بقية الوارث حصته ولا يبيع بيع الوصى وشرا او ابا ينفار فيه ويصا نفسه ان كان فيه نفع خلاها وله في المال مضاربة وشركة وفضاعة وقبول الخوالة على الامارة الا عسر ولا يجوز له ولا للابى لا قراض ويجوز للابى الاقرض لا الوصى ولا يجوز في مال الصغير ويجوز بيعه على الكبر الغائب غير العقار ووصى الوصى بمال الصغير من جود فان لم يصر الى فالحمد كالا **فصل** شهد الوصيا ان الميت وصى زيد مع ما لا يقبل الا ان يدعيه زيد وكذا الوشيد ابنا الميت وشهادة الوصيين مال الصغير وكذا الكبر في مال الميت وصحة في غيره وعندهما نصح الكبر في الوجهين وشهادة الوصى على جارية لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلا

لاخره بين الف عمت والاخر لها مثل صحت خلافه في
ولو شهد كل فريق للاخر بوصية الف لا تقح ولو شهد احد الفريقين
للاخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد صحت وان شهد
له بوصية ثلث لا تقح **كتاب الخنثى** هو من ذكر ورجل
بال واحد ما اعتبر به وبال من اعتبره السابق وان استولى في
السبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافه ما اذا بلغ فان
ظهرت بعض علامات الرجال فنبات لحية او قدرة على الجماع او
اختلاف من خلد من الرجل من رجل وان ظهر علامات النساء جفن
وجمل وانكسار ثدي ونزول لبن فيه وتكبر من الوطئ فامرأة
وان لم يظهر شيء او تعارضت فمشكل قال محمد الاشكال قبل البلوغ
فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط **فصل**
بقتاع ويقف بين صف الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعد
من لا صفه جانبهم ونحو ذلك من خلفهم وفي صفهم اعاد هو
ولا يلبس حرام ولا حلي يلبس المحيط في امره ولا يكشف عن
رجل ولا امرأة ولا غير محرر من رجل وامرأة ولا يحسب له
ولا يختص به رجل ولا امرأة بقتاع له امره تحت من لا صفه
والا فثبت المال فمقتاع فانما قبل ظهور حاله لا يفضل
يتيم ويكفر في خمسة اوثاق ولا يحضر بعد ما هو غسل رجل
ولا امرأة ونزول بصبغة قره ويوضع الرجل ما يلي الامام فهو
من المرأة ان صلى عليه من حلة وله احسن النصيبين **الميراث**
عند الامام فلو مات ابو عنه وغاير فلا يرث من ماله وله سهم

وعند الشعبي

وعند الشعبي له نصف النصيبين وهو ثلث من سبعة عند
يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد ولو قال سيرة كل عبد
حرا وكل امه لحره لا يعنق ما لم يثبت ولو قال بعد تقدر
اشكاله انا ذكر وانثى لا يقبل وقبله يقبل **سائل** شكت ابنة
الاميرس واماؤه بما يعرف به اقرب من نحو تزوج وطلاق في
وشراء ووصية وقود عليه او لمكاليا ولا يجد لغيره
ولا غيره ومعقل المساء انما يتبع ذلك وعلمت اشاراته
فهو كالاميرس والافلا والكتابة ما الغائب ليست بحجة قالوا
الكتابة اما مستبينة من موم وهو كالنطق في الغائب والحاضر
واما مستبينة غير موم من موم كالكتابة على الجدر وورق الشجر
ينوي فيه واما غير مستبينة كالكتابة على الهواء والاما ولا يعلم
به واذا اخطت الزكية بمسنة اقل منها تحري وكل والا فلا يكل
خالة الاختيار ويحري عند الاضطرار واذا احرق رأس الشاة
المتلطي بدمه وذلك معه فالتخذ منه مرة اذ والحرق كما غسل
ولو جعل السلطان الخراج لرجل لارض جاز بخلاف لعشر ولو
الامراة الملوكة الى قوم لم يعطوا الخراج جاز ولو نوى قضاء
رمضان ولم يعرض غاي يومه ولو غرض رمضان فلا بد من
وكذا في قضاء الصلوة لو نوى ظهر عليه مثلا ولم يبقا ولم
او اخر ظهر او ظهر يوم كذا وقيل يصح فيها ولو اقبل الصائم براق
غيره فانما حصيد لهم الكفارة والافلا وقيل بعض الحاش
عند ترك الحج وقال الامام عند شاهدين توذن من شئ

فقالت شدة لا ينقد لك ما بينهما ما لم يقل بول كرم ولو
 قال لها خويشتن ان زني فقلت كرم اني قد فقلت كرم اني قد فقلت
 بذي فتم ينقد ولو قال لرجل دخت خويشتن لاسي من
 انذا في داسق فقال داسق لا ينقد ولو منعت المرأة زنا
 فلا يدخل عليها وهو يسكن معها في بيتها كانت ناشرة ولو سكن
 في بيت العصب لم تنعت منه فلا ولو قالت لا اسكن مع ابني
 واريد بيتا على عرة فليس لها ذلك ولو قالت من طلاق ما فها
 داه كيرا او كره كيرا واده باد او كرا باد ان نوي يقع ولا
 فلا ولو قال داه است او كره است يقع وان لم يقع ولو قال
 داه انكار لا يقع وان نوي من نواشيد تاقيست او غير
 عمر لا يقع الا بالنية ولو قال لها حيلة من نواشيد تاقيست او غير
 بالطلاق الثلث ولو قال حيلة خويشتن كرم فلا ولو قالت
 له كاي ترانجيشدم مرا جندك باز دار فاطلها سقط المهر
 والا فلا ولو قال لعبد بيا ملكي او لامة انا عبدك لا يعق
 ولو دعي الى فعل فقال بر من سوكند است كما انك تكم فواتر
 باليمين بالله تعالى وان قال بر من سوكند است بطلاق فاقتران
 بالحلف بالطلاق فان قال قلت ذلك كذا لا يصدق وكذا لو
 فاسوكند خانه است كما انك تكم فواتر ولو قال المشتري للبائع يا
 بارده فلما قال البائع بدهم كرم فصح البيع العقار المشازع
 لا يخرج من يد ذي اليد المبرر للمدعي ولا يصح هذا الفسخ
 في عقار ليس في ولاية واذا قضى القاضى في حادثة بينية ثم

رجعت عن قضايها او يد الى غير ذلك او وقعت في اليأس الشهوة
 او بطلت حكمي ولو ذلك لا يعبر والقضاء ما من كان بعد دعي
 صحيحة وشهادة مستقيمة وماله على اخر حق فغناه قوامه
 عنه فاقترن وهو بريء وبسبب عونه وهو امير امر صحت شهادته
 عليه واسمعو كل ماله ولم يرد فلا ولو بيع عقار وبطلت
 البايع حاضر بعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعد ولو دعت
 امرأة مهرها من زوجها ثلث فطلب قاربها المهر وقالوا كانت البينة
 في فرض موتها وقال بر في صحته بالقول له ولو اقر بحق ثم قال
 كاذبا فيما اقرت حلف المقر له ان المقر له كاذبا فيما اقرت
 بمطل فيما ادعى عليه عند ابي يوسف وبه يفتي والاقر ليس
 سببا للمالك ولو قال اخر وكلتك ببيع هذا فسكت صاحب
 ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك عنها ولو قال اخر وكلتك
 بكذا على اني متى عزلتك فانت وكلي فطريق عزله لا يقول عن ذلك
 ثم عزله ولو قال كما عزلتك فانت وكلي فطريقه لا يقول بجهت
 ع الوكالة المعلقة وعزلتك عن المنعم وقبض بدل الصلح قبل
 التفرق شرط انك لا تدين بدين ولا فلاح وما دعي على صبي دار
 فصالحه بوجه على مال الصبي فانما له بنية جاز الصلح ان كان
 بمثل القيمة او اكثر بما يغا فيه وان لم يكن له بنية او كانت غير
 عادلة لا يجوز ومن قال لا بنية لي ثم رجع صح وكذا لو قال لا بنية
 لي في هذه القضية لم تشهد ولا ما امر الذي ولا له الخليفة ان
 يقطع انسا فان طريق المجادة ان لم يضر بالمارة ومصادره

ولم يعي بيع بالنفذ ولو خوف امرته بالضر جحق وهبت
 منه لا تنفع الهبة اقدر على الضرب وانكرها على الخلع فانك
 يقع الطلاق ولا يجب كواجالت انسانا بالمر على الزوج ثم
 وهبت الزوج لا تنفع الهبة ولا تخذ برا او بالوعة في دار
 فن من احاط طجان وطلب تحويله لا يجبر عليه واسقط المالك
 منه لا يضمنه ونعم اذا زوجته باله باذنها فالعارة لها و
 النفقة دين له عليها وانما طالع بلا اذنها فالعارة لها وهو
 وانما لنفسه بلا اذنها فالعارة له ولا اخذ غيره باله فن
 انسان من يبيع فله ضمان على النار في ذم يده مال انسان
 له سلطان اذ فله على والا قطعت يده اضر بترك خمسين
 لا يضمن لو دفع ولو وضع في الصخراء مجلد ليصيد سمح
 وسمي عليه نجاء في الغد ووجد الحمار مجر وحاميتا لا يحل اكله
 ويكره فاشاة الحيا والمضية والمثانة والذكر والغدة والمراة
 والدم المسفوح والقاضي يقرض مال الغايب والطفل واللقطة
 ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة من اظنه مخشنا ولا تقطع
 جلدة ذكره الا بمشقة جان تركه ختانه وكذا شيخا سلم وقال
 اهل البصر لا يطبق الخناز وقت الخناز غير معلوم وقيل
 سبع سنين ولا يجوز ان يصلى على غير الملائكة والانبيا والارباب
 البتة ولا اعطاء باسم النيروز والمهرج ولا بأس بلبس القلا
 والشاب العالم لا يقدر على الشيخ الجاهل والحافظ القرا
 في اربعين يوما **كتاب الفرائض** يبدأ بتركته الميت يتجزأ

بلا سراف

بلا سراف ولا تقدر ثم تقضي ديونه ثم نفذ وصاياه ثم يترك
 بعد الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته ويستحق الارث بنسبة
 وولاه ويبدأ باصحاب الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالفق
 ثم عصبته ثم الرار ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم المقر
 بنسب ثم يثبت ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال ويمنع
 الارث الرق والقتل كالمختلف المرتدين واختلف والدائر
 حقيقة او حكما والمجمع على تقريره ثم الرجال عشرة الاول
 والابن وابنه والابن والابن والابن والابن والابن والابن
 ومن النساء سبع الامر والمجر والبنت وبنت الابن والاخت
 ومولات النعمة وهم ذوفرض وعصبته فذو الفرض من سهر
 مقدر والسها من المقدرة في كتاب الله تحت النصف والربع
 والثلث والثلثان والثلث والسدس فالنصف للبنت ولبنت
 الابن عند عدمها ولاخت ابوين ولاخت لاب عند عدمها
 اذا انفردت والزوج عند عدم الولد وولدا الاب والزوج عند
 وجود احدهما والزوج وان تعددت عند عدمها والثلث لهما
 عند وجود احدهما والثلث لهما عند تعدد فضا عن فريضة النصف
 والثلث ثلاثا عند عدم الولد وولدا الاب والاخت من الاخوة
 والاخوات ولها ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين في زوج
 وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان الزوجين احد فلهما
 الميراث خلافا لابي يوسف ولا شئ فضا عن فريضة ولدا الزوجين
 لذكرهم وانما هم بالسوية والسدس للواحد منهم ذكر او انثى

للأخري عند محمد ونيف عند أبي يوسف والمخرج بالبطل
 ونحوه لا تجوز المحجوب بحجب كأم في الجدة وكالأخوة والأخوات
 يحجبهم الأب ويجوز الأمر من الثلث إلى السدس **فصل في الفروع**
 وأما إذا دلت سهام الفريضة على الفريضة فقد عادت وأما إذا
 فخرج لا يقول الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية والثلث
 يقول الستة إلى عشرة وتراشفعا والاثنان عشرة في سبعة
 وتراشفعا وأربعة وعشر في السبعة وعشر وعلا
 في المنيرة وهي امرأة وبنتا وابوان والرجل العليل يكن
 لا تستغرق السهام الفريضة مع عدم العصبية فيرد الباقي على
 ذوي السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فإما كان مخرج
 عليه جنسا واحدا لها المسألة مفردة في سهم واحد كان في
 جنسها أو أكثر فعدد سهامهم فاشين لو كان في المسألة
 سدسا وفي الثلثة لو سدس وثلث ومربعة لو سدس ونصف
 وخمسة لو ثلث ونصف وسدسا ونصف أو ثلثا وسدس
 وأما مع الأول فلا يراد عليه أعطى فرضه أقل فخرج من
 قسم الباقي على رؤسهم فاستقام كزوج وثلث بنات والأب
 فأنفق ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض لا يراد عليه كزوج
 وست بنات وأبنا ضارب كل رؤسهم في مخرج فرض في
 وأما مع الثاني فلا يراد عليه قسم الباقي على مسألة ميرد عليه
 فاستقام كزوج وأربع جدات وست أخوات لأمر والأب
 جميع مسألة في مخرج فرض لا يراد عليه كزوج زوجات و

ونحو

وتسع بنات وست جدات ثم ضرب سهامهم لا يراد عليه في مسألة
 ميرد عليه وسهام ميرد عليه في باقي مخرج فرض لا يراد عليه
 ويصح بالأصول الآتية **فصل في الفروع** والأب والجد والجدات
 ولأب والأم ميراث كإرث العصبية عند عدم ذوي السهم من
 الفرد منهم من جميع المال ويرجى بقدر درجة ثم يفرق
 القرابة ثم يكون الأصل وأما عند اتحاد الجهة اختلفت فلهذا
 الأب لثلاثين والجدات الثلث ثم يفرق السهم في كل فرع كما
 لو انفرد وعند الاستقاء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل
 الأنثى وتقع إرث الفروع في القرب والجدات والأصول وكذلك
 عند أبي يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة بالأصول والجد
 من الفروع ويقسم على أول بطن وقع فيه الاختلاف فيحمل
 المذكور على حصة والبنات على حصة فيقسم نصيب كل طائفة
 على أول بطن اختلفت ذلك المكان والجد في حصة كل أصل له
 فرعه ويقول محمد يفرق ويقدر جزء الميت وهم أولاد البنات
 وأولاد بنات الأم وأبنا بنت الأم وهم الجدات الفاسدات
 والجدات الفاسدات ثم جزء أبيه وهم أولاد الأخوات وأولاد
 الأخوة لأمر وبنات الأخوة ثم جزء جد وهم العتات والخالات
 والأخوال والأعمام لأمر ثم أولاد هؤلاء ثم جزء أباؤهم وأمهاتهم
 وهم عتات الأب والأم وخالاتهما وأخوالهما وأعمام الأب والأم
 وأعمام الأم وبنات أعمامها وأولاد أعمام الأم **فصل في**
 والفروع والجدات والأب والأم والأخوات والأب والأم والأخوات

الاحياء ولا يورث بعض الاموات من بعض واجتمع ابنا عم لها
 اخ لامر اعطى السدين فرضا ثم قسمة الباقي عصوبة ولا يورث اخو
 بالاختة الباطلة واجتمع فيه قرابتا لولده في شخصين
 بهما يورثهما وان كانت احديهما محجبة الاخرى يورث بالخاصة ويورث
 يورث للكل نصيبا واحد هو المختار وعندنا يورث يوسف
 ابنه فاخرج اكثر حيا ثم مات وورثه واقله فله **فصل**
 المناسحة ان يورث بعض المورثة قبل القسمة ففي المسئلة
 ثم الثانية فاستقام نصيب الميت الثاني على مسئلته والاولى
 وقف التقيح الثاني في التقيح الاول اوافق نصيبه مسئلته
 والا فاضرب كل الثاني في الاول فالحاصل من الضرب يخرج للمسئلة
 ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول في فوق التقيح الثاني في
 كله وسهام ورثة الميت الثاني في وقف ما في يده او في كتفه خسا
 خرج فهو نصيب كل فريق فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان
 الاول والثالث مكان الثاني وكذا تفعل ايات اربع او خمس
 وهلم جرا **حساب الفرائض** الفرض نوعان الاول النصف
 ونصف وهو الربع ونصف نصفه وهو الثلث والثاني الثلثان
 ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدين فالنصف
 يخرج من الثلث والربع من ربعه والثلث من ثلثه والثلثان
 والثلث والسدين من ستة والخلط النصف بالزوج الثاني
 او بعضه من ستة او الربع في اثني عشر والثلث في اربعة وعشرين
 وعشره واذ انكسر سهام فريق عليهم وباينت سهامهم عدا

فاضي

المسئلة من الاربعة والاربعون
 والمسئلة من الاربعة والاربعون
 والمسئلة من الاربعة والاربعون

فاضي عدد هم في اصل المسئلة كأمراة واخوين واوافق سهامهم
 عدد هم فاضرب وفق عدد هم في اصل المسئلة كأمراة وستة
 وانكسر سهامهم فبقية او اكثر وتماثلت اعدادهم فاضرب
 احدا لاعداد في اصل المسئلة كثلث بنات وثلثة اعمام وان
 تداخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة كاربعة بنات
 وثلث جدات واثني عشر عاوان وافق بعض الاعداد بعضها
 وفق احدها في جميع الثلث والمبلغ في وفق الثالث وافق والا
 ففي جميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم الحاصل في اصل المسئلة
 كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة واثني عشر بنت وستة
 اعمام وان تباينت الاعداد فاضرب كل احدها في جميع الثلث
 والمبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم الحاصل في اصل المسئلة
 كاربعة زوجات وست جدات وسبعة اعمام وانكسر
 عاملة فاضرب الامل فيه مع القول فجميع ذلك **فصل**
 وتداخل العدد فيعرب في اقله الاكثر من ثمانية واكثر
 فيقينه ويقسم الاكثر على الاقل فينقسم قسمته صحيحا كخمس
 مع العشرة وتوافقها با تنفصل الاقل من الاكثر من الجانبين
 حتى يتوافقا في واحد فاما متباينا وان كانا في اكثرهما متساويا
 فان كانا اثنين فوافقا بالنصف واثلاثة فبالثلث وابربعة
 فبالربع هكذا الى العشرة واثني عشر فيخرج واحد عشر
 وهلم جرا وان اردت معرفة نصيب كل فريق من التقيح فافك
 ما كان من اصل المسئلة في ماضيتها في اصل المسئلة فاخرج

اصل المسئلة من الثلثة الثلثة بنات
 والثلث لاعم
 اصل المسئلة من ثمانية اربع زوجات والاربعة
 لجدات والسبعة الباقية للاعم
 اصل المسئلة من اربعة وعشرين المثلث الاول والثاني
 الثلثة بنات
 اصل المسئلة من اربعة وعشرين المثلث الاول والثاني
 السدين لجدات والثلثة بنات
 والباقي من الواحدة للاعم

فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فقل
 سهام كل فريق فاصل المسئلة الى عدد رؤسهم فاعط جمل تلك
 النسبة فالحصص لكل فرد منهم وان اردت قسمة التركة بين
 او اخرا فانظر بين التركة والتصحيح فالحصص موافقة فاضرب
 سهام كل وارث بالتصحيح في وفق التركة ثم اقسم الحاصل على
 وفق التصحيح فخرج هو نصيب ذلك الوارث وان كان بين
 موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسم الحاصل
 على جميع التصحيح فخرج هو نصيبه وكذا العمل لمعرفة
 كل فريق وفي القسمة بين الغراء اجعل مجموع الديون
 وكل دينك سهام وارث ثم اعمل العمل المذكور ونصالح الورثة
 والغراء على شئ منها فاطرح نصيبه التصحيح او الدين
 واقسم الباقي على سهام من بقي ديونه ثم قال الفقير هذا المبلغ
 الاجرة والحرا في عدد مترك شئ من مسائل الكتب الاربعة والتمت
 النظر فيما اطلع على الاختلاف في شئ منها ايلحقه بحجة قلنا
 الاحسان محل النسيان وليكن ذلك بعد التامل في فطانتك
 المسئلة فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة
 في موضع وفي غير في موضع اخر فاكفيت بذكرها في احد الموضعين
 ثم اخذت مسائل كثيرة من الهداية والمجمع البحرى والحرز
 شيا غير ما حق يسر الطالب على ناستبه على صحة شئ مما
 في الكتب الاربعة والله اعلم ونعم الوكيل ثم ربه الحمد على
 يد جامع الفقير بهيم محمد بن ابراهيم الحلبي بعد العشر

التمت

الاثنى عشر جازى الاخرى سنة تسع وعشرين وتسع
 بدنية قسط طنية حرسها الله تعالى والحمد لله
 وعنه وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى اله وصحبه
 اجمعين
 م م م
 الحمد لله كتاب ولدي تامل والحمد على نعمائه الدوام
 والصلوة على نبيه الكرام وعلى اله وصحبه العظام
 قد مر هذه النسخة الشريفة من يد كاتبه حسين بن محمد السلا
 في المدينة المعلومه بعد الفجر من طلوع الشمس يوم
 السبت غفر الله له ولوالديه واحسن اليهم
 واليه تحرير في سبع صفر المظفر
 سنة ثمان والف مائة
 النبوية
 م م م
 يا ناظر في الكتاب بعدى . . . مجتنباً من ثمان جردى
 في افتقار الى دعاء . . . تهدي الى فلا موجدى



Süleymaniye U. Kütüphanesi
 Kısım AMCA ZADE
 Yeni HÜSEYİN PASA
 Eski Kayıt NO 227

